جــامعة أم درمان الإسلامية
كـلية الــدراسات العلــيا
كــلية اللــغة العــربــية
قسم الدراسات النحوية واللغوية

منهج ابن معطي في كتاب الفصول الخمسين

دراسة نحوية تحليلية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير تخصص نحو صرف

إعداد الطالبة
زكية عبد الحليم مصطفى
إشراف
د/ عبد الجبار بلال منير

لعام 1426هـ – ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

أ

﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾

صدق الله العظيم

(**النحل**:١٠٣)

ب

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع ...

إلى والدي العزيزين ...

أسأل الله لهما الرحمة والمغفرة ...

وإلى من شدّ على يدي، وأعانني ...

على أمري، وبعث فيّ روح الصبر ...

زوجي أزهري

شكر وتقدير

بعد شكري وحمدي لله أولاً وأخيراً، يطيب لي في هذا المقام أن أردَّ الفضل إلى أهله والإحسان إلى ذويه، وكما ورد عن سلفنا الصالح لم يشكر اللهَ من لم يشكر الناس. فأتقدم بوافر شكري وعظيم امتناني لمحقق كتاب الفصول الأستاذ العلامة محمود محمد الطناحي، والذي كان لطريقة دراسته وتحقيقه كتاب الفصول أثراً كبيراً ودوراً بارزاً في إتمام هذا البحث، وذلك بتحليله الرائع ومنهجه القويم واستنتاجاته الذكية، مما سهّل عليّ كثيراً من الأمور فقد كان بمثابة النور الذي أضاء لي طريقي، والخيط الذي تتبعته. فجزاه الله عني وعن كل قارئ لكتاب الفصول خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل للأستاذ المشرف على البحث الدكتور/ عبد الجبار بلال منير. وذلك لسعة صدره وصدق رعايته وكريم توجيهاته التي كان لها أطيب الأثر في دفعي إلى الأمام، ورفع روحي المعنوية، فجزاه الله عني وعن العلم وعن سائر طلبته خيراً، وبارك الله فيه ونفع بعلمه.

د

كذلك أشكر القائمين على قسم اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية ممثلة في عميدها وأساتذتها وموظفيها، وأخصّ بالشكر قسم الدراسات العليا لما قدموه لي من نصح وتوجيه.

كما يطيب لي أنْ أشيد بالقائمين على المكتبة المركزية بجامعة أم درمان الإسلامية لتعاونهم الدائم ودعمهم الذي لا حدود له، كذلك الشكر موصول للقائمات على المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات بمكة المكرمة، لإتاحتهن لي فرصة التردد على مكتبتهن العامرة والتزود من معينها، وأسأل الله الكريم أنْ يديم فضله عليهن. كما لا يفوتني أن أذكر فضل أفراد أسرتي الذين رعوا هذا الأمل، وأعانوني على تحقيقه ورُبَّ ساعٍ لقاعد. وشكري موصول لمن قام بطبع وتنسيق هذا البحث دون كلل أو ملل.

إلى كل هؤلاء الأفاضل، وإلى كل من مدّ لي يداً في هذا البحث، أتقدمُ بخالص الشكر، وأسأل الله لهم المثوبة والأجر الجزيل، وأنْ يجعل ذلك في موازين حسناتهم، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. كما أبتهل إلى الله أنْ يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يتقبله بقبول حسن، وأنْ ينفع به إنه نعم المولى ونعم النصير.

الباحثة

هـ

الرموز المستخدمة في البحث

الرمز	مدلوله
ج	الجزء
ص	الصفحة
ط	الطبعة
م	السنة الميلادية
هـ	السنة الهجرية
د	دكتور
ت	تُوفِيَّ
ق	قبل الميلاد

المقدمة

الحمد لله أولاً وأخيراً، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وآل كل أجمعين.

أما بعد، لقد شرف الله هذه اللغة بالقرآن، الذي زادها رفعة في الفصاحة والبيان، وجُعلت علومها في خدمة آياته، وحُظيت بالاهتمام على مدى الأزمان، وقد بذل سلفنا في خدمة لغة القرآن جهوداً لا تُنسى، وخلفوا لنا تراثاً لا يُحصى ومنه نتعلم. وقد حمدت الله كثيراً وأنا أقف بين صفوف الكتب في المكتبات، أنْ هيأ لي الوقوف على بعض تراثنا في المكتبات العربية، وكم وقفت هنيهات وأنا أتأمل مؤلفات أولئك النفر من العلماء الكرام الذين أفنوا حياتهم ليتركوا لنا هذا التراث الثمين، وكنت أعجب وأنا أقلب كتب بعضهم من الذين ألفوا عشرات الأجزاء والمجلدات في المادة الواحدة، فللّه درهم من سلف وما أعظمهم! ونحن الذين خلفناهم يصعب على أحدنا أحياناً مجرد البحث في كتبهم وتقليب صفحاتها، وكم شعرت بالضآلة والعجز والتقصير حينئذ، وأنا بين مؤلفاتهم وعصارة صبرهم و جهدهم الذين جعلا من العربية صرحاً شامخاً وعلماً نافعاً، فلم أملك إلا أنْ أترحم عليهم وأدعو الله أنْ يجعل كل ما كتبوه وأفادونا به في ميزان حسناتهم، إضافة إلى أعمالهم الصالحة.

وكم يحز في النفس ما يراه المرء من فتور همم طلابنا في مسائل علم النحو، بحجة أنهم يعانون من مسائله وخلافاته المذهبية، بالرغم من أهميته ومكانته السامية بين العلوم الأخرى، فالنحو به يثقف المرء أود

لسانه، ويسلس عنان بيانه، فقيمة المرء مخبوءة تحت طي لسانه كما يقول الشاعر العباسي إسحق البهراني[1]:

النّحْوِ يَبْسِطُ مِنْ لِسَانِ الأَلْكَنِ   والمَرْءُ تُكْرِّمُهُ إذا لَمْ يَلْحَنِ
وإذا طَلَبْتَ مِنْ العُلومِ أجَلَّهَا   فاجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الألْسُنِ

وأحمد الله كذلك بأنْ هيأ لي فرصة البحث في كتب اللغة العربية ومصادرها وبحرها الذي لا ساحل له. وأقول ذلك ويعلم الله إنني استمتعت كثيراً بهذا البحث، وإنْ ذكرت ما مرّ بي من مصاعب فيه، لا اذكرها ضناً مني بوقت أبذله في سبيله، ولا استكثاراً مني لجهد أقدمه من أجله، فمثل هذا العلم حريٌ بأنْ تُشدُّ إليه الرحال كما كان يفعل سلفنا وتنتهي في سبيله الآجال، وإنما أذكر هذه المصاعب لألتمس العذر من تقصير قد يكون شاب بحثي وخطأ أو سهو وقعت فيه، وأسال الله الصفح والتجاوز عن أخطائي، فالخير والحسن فيه، ففضله إلى الله أولاً وأخيراً، ولمن استعنت بهم من أساتذة أجلاَّء، وأمّا التقصير والنقص فعائد إلى تقصير وعجز البشر، وليس من عمل ابن آدم إلا وفيه أخذٌ وردّ.

وقد بدأت مصاعبي في محاولة الوصول إلى موضوع أفيد فيه وأستفيد بالبحث فيه، وقد طرقت موضوعين من قبله فجانبني التوفيق فيهما، والسبب أنهما قد أشبعا بحثاً ودراسة من قبل دارسين آخرين، ولا أنافق أو أعزي نفسي إنْ قلت إنّ التجربتين السابقتين قد آتتا أُكلهما وافدت منهما والحمد لله بأحسن ما تكون الافادة. ولا أنكر الضيق الذي شعرت به في أول الأمر، ولكن "عسى أنْ تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً"[2]، لقد افدت كثيرا في أثناء بحثي من أمهات الكتب التي يحتاجها كل باحث في العربية، وعرفت طريقها، كما ألممت بجوانب عدة في مناهج البحث والباحثين كانت لي خير ذخيرة في بحثي هذا. كذلك عانيت كثيراً في الوصول إلى بعض المراجع التي شحَّ وندر بعضها عن هذا المؤلف.

---

(1) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، ص ٤ ، ط٢ ، ١٩٣٨م ، القاهرة

(2) سورة النساء الآية رقم (١٩).

وعنوان بحثي هو: (منهج ابن معطي في كتاب الفصول الخمسين). ومؤلف كتاب الفصول – رغم أهميته – لم يُقَدَر له أن يشتهر ويبرز كما برز غيره من النحاة، مما صعَّب مهمة البحث عنه، وبالرغم من أنْ كثير من المترجمين والمؤرخين قد كتبوا عنه ولكن بقدر يسير، أما مؤلفاته فلم يبق منها غير ثلاثة مؤلفات – حسب علمي – بالرغم من تأليفه للعديد من الكتب والتي سأذكرها في موضعها.

سبب اختيار الموضوع:

أما سبب اختياري لهذا الموضوع، فقد أثار اهتمامي ما ذكره ابن مالك في ألفيته وهو قوله: ((فائقةً ألفية ابن معطي))، فأردت أنْ أعْرِف وأُعَرِّف بابن معطي وبآثاره ومنها كتاب الفصول الخمسين. وقد ظل ابن معطي بعيداً عن الدراسات والبحوث الأدبية، ولعلّ ذلك لاندثار آثاره فلم يبق منها غير القليل، فلم نعرفه إلا بمقدار ضئيل لا يتناسب وأهميته. ومن الغريب في الأمر أنْ يتنبه المستشرقون لأهميته وأهمية آثاره قبلنا، فقد نشر له السويدي زتسترين[1] الألفية عام تسعمائة وألف للميلاد ، بمدينة ليبزج بألمانيا، بينما انشغلنا نحن عنه بألفية ابن مالك. ويكفي الرجل أهمية وتعريفاً أنّه أوجد أول ألفية متكاملة في النحو العربي، مما حفزني وزادني إصراراً بأن أبحث عنه وعن منهجه في التأليف، وأساهم بجهدي المتواضع في إحياء جزء يسير من هذا التراث الضخم، والتزود بما فيه، وذلك بالكتابة عن أحد أعلامه وإبراز جهده في أحد مؤلفاته المغمورة.

الدراسات السابقة:

ولم أصادف دراسات سابقة في نفس الموضوع، ولكن هنالك من تناول ألفيته بالشرح والتحقيق والمقارنة مع ألفية ابن مالك.ومن أشهر هؤلاء ابن الخبّاز الأربلي الموصلي النحوي الضرير، كذلك عبد العزيز ابن جمعه بن زيد القواس والذي حقق شرحه د. علي الشوملي في جزءين طبعة ١٩٨٥م. وبالطبع تناول الأستاذ محمود الطناحي كتاب الفصول بالدراسة

---

(١) لم أعثر على ترجمة له.

والتحقيق،وشرح شرّاح كثيرون كتاب الفصول، ولكن ظلت هذه الشروح بعيدة عن المتناول، فلذلك لم أستطع الوصول إليها، فاستعنت بما نقله محقق الكتاب محمود الطناحي – جزاه الله خيراً – عنها في شرح كثير من الأمور وقد بينت ذلك في الحواشي. أمّا دراسة منهجه عبر الفصول فلا توجد فيه دراسات سابقة حسب علمي والله وأعلم.

منهج البحث:

أمّا المنهج الذي سرت فيه لإنجاز هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي. وقد ارتضيت أنْ ابدأ بنبذة عن هذا العلامة الفاضل، والنحوي البارع، والشاعر المؤدب المتجول في طلب العلم، الباحث عن أفضله كما قال(١):

وإذا طَلَبْتَ العِلْمَ فاعْلَمْ أنَّهُ عِبْء لِتَنْظُرَ أي عِبْء تَحْمِلُ
وإذا عَلِمْتَ بأنّهُ مُتَفَاضِلٌ فاشْغَلْ فُؤَادَكَ بِالذي هُوَ أَفْضَلُ

خطة البحث:

وجعلت دراستي هذه عبر ثلاثة فصول تشتمل على سبعة مباحث، تفصيلها كالتالي:-

الفصل الأول نبذة عن ابن معطي وريادته للنظم المتكامل في علم النحو وذلك عبر مبحثين.

المبحث الأول: أفردته لنبذة عن ابن معطي شملت:-

اسمه ونسبه، حياته بين المغرب والمشرق، وفاته، عصره وأهم من عاصروه من النحاة شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الثاني وشمل:- علمه، والنظم في النحو وتطوره وجوانب في ألفية ابن معطي ودوره الرائد في هذا الفن.

الفصل الثاني آراء ابن معطي النحوية واختياراته وآثاره، وذلك عبر مبحثين:

المبحث الأول: آراء ابن معطي النحوية وشملت:

(١) معجم الأدباء / ياقوت الحموي / ٦٣٥/٢ (ط١) سنة ١٤١١هـ، ١٩٩١م بيروت.

١- آراء ابن معطي المستجدة.
٢- موقفه من المدارس النحوية ومذهبه النحوي.
٣- ما مال فيه إلى المدرسة البصرية.
٤- ما مال فيه إلى المدرسة الكوفية.
٥- ما مال فيه إلى المدرسة البغدادية.
٦- اختيارات ابن معطي وتأثره بغيره.

المبحث الثاني: ويشمل:

١- التعريف بكتاب الفصول وطريقة ترتيب أبوابه وفصوله، وشرّاحه وصحة نسبة الكتاب إلى صاحبه.
٢- مصنفات ابن معطي الأخرى أي (آثاره)

الفصل الثالث: منهج ابن معطي في تأليف الفصول، وذلك عبر ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ويشمل:-

١- طريقة ابن معطي في عرض المادة.
٢- أسلوبه في التعريفات والتعليلات، وأثر المنطق على أسلوبه.
٣- موقفه من المصطلحات النحوية ودراسة مصطلحاته وتعبيراته.

المبحث الثاني: ويشمل:-

١- شواهد ابن معطي من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، والنثر الفصيح من أمثال وأقوال.
٢- كيف عالج ابن معطي مسائل الصرف في كتاب الصرف في كتاب الفصول؟
٣- المآخذ التي أخذت على ابن معطي في كتاب الفصول.

المبحث الثالث: ويشمل:

١- منهج ابن معطي في مؤلفه البديع في علم البديع مقارنة بمنهجه في الفصول.
٢- الفصول الخمسون في ضوء جهود الخالفين من النحاة (أي أثر الفصول على النحو والنحاة من بعده).

وبالله التوفيق

الفصل الأول

نبذة عن حياة ابن معطي والنظم في علم النحو

وفيه مبحثان:

المبحث الاول: نبذة عن حياة بن معطي

المبحث الأول (نبذة عن حياة أبن معطي) **حياة ابن معطي بين المغرب والمشرق**
اسمه ونسبه
بين المغرب والمشرق
وفاته
عصره وأهم من عاصروه من النحاة
شيوخه
تلاميذه
المبحث الثاني (علمه والنظم في النحو وتطوره)
علمه
النظم في علم النحو (مقدمة عن النظم التعليمي على وجه العموم)
بداية النظم في النحو وتطوره
جوانب في ألفية ابن معطي

المبحث الأول: حياة ابن معطي بين المغرب والمشرق

١/ أولاً اسمه ونسبه:

أجمع الكثير من المؤرخين[١] على أن اسمه يحي بن عبد المعطي ابن عبد النور. لُقب بزين الدين، وكُني بأبي الحسين، بينما ذهب آخرون[٢] منهم، على أن اسمه يحي بن معطي، واتفقوا في الكنية واللقب، وقد بين صاحب معجم الأعلام[٣] أن يحي بن معطي هو يحي بن عبد المعطي ويُعرف بابن معطٍ، وتُكتب (ابن معطي) بإثبات الياء[٤].

أما نسبه فهو يحي بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي[٥]، نسبة إلى قبيلة زواوة بظاهر بجاية في أفريقية[٦].

---

(١) * الأعلام لخير الدين الزركلي ١٩٢/٩/ ط٣ /سنة ١٣٨٩هـ

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٥/ ١٢٩/ط بدون/ سنة بدون.

* تاريخ الأدب العربي للمستشرق كارل بروكلمان نقله إلى العربية د/ رمضان عبد التواب ٥/ ٣٠٥ / ط ٢ /١٩٦٧م / نشر دار المعارف بالقاهرة وآخرون.

(٢) البداية والنهاية للإمام الحافظ عماد الدين بن كثير ١٢٩/١٣ / ط ٤ / سنة ١٩٨٢م

* المدارس النحوية شوقي ضيف ص ٣٤٠ / ط ٤ / سنة ١٩٦٨م القاهرة.

* الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي للدكتور عبد اللطيف حمزة ص ٢١٩ / ط ٨ / سنة ١٩٤٧م القاهرة.

(٣) معجم الأعلام بسام عبد الوهاب الجابي ص٩٤٦ / ط ١ / سنة ١٩٨٧م الجفان والجابي للطباعة والنشر.

(٤) الفصول الخمسون لابن معطي/ تحقيق محمود الطناحي/ ص ١٢/ ١٩٧٦م القاهرة.

(٥) معجم الأدباء، ياقوت الحموي /٥ / ٦٣٤ / ط ١ / سنة ١٩٩١م بيروت.

(٦) الأعلام/ خير الدين الزركلي ٩ / ١٩٢ (وبجاية بالكسر وتخفيف الجيم وألف وياء وهاء، مدينة على ساحل البحر من أفريقية بينها وبين جزيرة فرغناي أربعة أيام) (معجم البلدان/ ياقوت الحموي ١ / ٤٠٣ / ط ١ / سنة ١٩٩٠م/ دار الكتب بيروت).

اقترنـت كلمـة المغربـي باسـم ابـن معطـي، وأضـاف بعضـهم كلمـة الجزائري[١]. بينما أجمع أغلب المؤرخين، على أنه مغربي فقط. وأقول ربما لأن دول المغرب العربي (شمال أفريقية) يطلق على كل من ينتسب إليها مغربي، والمغرب والجزائر من بين دول المغرب العربي. وعلى كل وُلد يحى بن معطي بالمغرب سنة أربع وستين وخمسمائة للهجرة أي عام ٥٦٤ هـ[٢].

٢/ بين المغرب والمشرق

وحياة ابن معطي في أول عمره لم تكن واضحة المعالم، فلم يذكر المترجمون له شيئاً عنها – على كثرتهم – ويبدو أنه شبّ في المغرب، واتّجه إلى التحصيل والتعلم حتى استوى بها[٣]، ولم يطل المقام به في المغرب فقدم إلى دمشق، فأقام بها زماناً طويلاً[٤]، ولم يشر أحد ممن ترجموا لابن معطي إلى سنة ارتحاله إلى دمشق على وجه التحديد، وأغلب الظن أنه قدمها في حدود سنة تسعين وخمسمائة للهجرة (٥٩٠هـ) وكان ذلك في أيام حكم عيسى بن العادل أبي بكر بن أيوب[٥] – الذي اشتهر بمحبة العلم والعلماء – وليس من شك أن ابن معطي صادف بغيته في دمشق – خاصة وقد عرف المعظم عيسى قدره – وأنزله منزله، فولاه النظر في مصالح المساجد[٦].

---

(١) * شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك تحقيق د/ محمد محي الدين عبد الحميد١ / ١٠ / ط٢ سنة ٢٠٠١م / المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

(٢) * العبر في خبر من غبر للحافظ الذهبي ٥ / ١١٢ / ط بدون / سنة ١٩٦٦م الكويت.
* شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي٥ / ١٢٩.

(٣) * الفصول الخمسون لابن معطى / ص ١٣.

(٤) * معجم الأدباء ياقوت الحموي ٥ / ٦٣٤.
* الأعلام خير الدين الزركلي ٩ / ١٩٢.

(٥) وهو سلطان الشام شرف الدين عيسى بن العادل، الحنفي الفقيه الأديب ولد بالقاهرة عام ٥٧٦هـ وكان من النجباء وحفظ القرآن (شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي) ٥ / ١١٥.

(٦) البديع في علم البديع ليحي بن معطي تحقيق ودراسة د. مصطفى أبو شوارب راجعه مصطفى الجويني ص ٢٠ / ط ١ / سنة ٢٠٠٣م / دار الوفاء للطباعة والنشر الإسكندرية.

رحل ابن معطي إلى الشرق أو إلى دمشق – مع الراحلين من أبناء المغرب والأندلس – في القرنين السادس والسابع[١]. ولقد كانت دمشق أول بلد حط فيها رحاله ، ووصلها وهو عالم لأنه أقرأ بها العربية من نحو وأدب ، واشتهر فيها بالتعليم والتأليف[٢].

استوطن ابن معطي في دمشق وفيها انتفع الخلق بعلمه دراسة وتصنيفاً[٣]، وقد نظم ابن معطي ألفّيته في دمشق، وهو في الحادية والثلاثين من عمره، فمقامه في دمشق صادف سن الصبا والشباب، ويظهر أنَّ ابن معطي كان رقيق الحال، قليل المورد، وظهر ذلك من خلال بيتيه:–

قالوا تَلَقَّبَ زَين الدِّين فَهوَ لَّهُ نعتٌ جَمِيلٌ بهِ أَضْحَى اسْمُهُ حَسَنا

فقلتُ لا تَغبِطُوهُ إنَّ ذَا لَقَبٌ وقف على كلَ نحسٍ والدليلُ أنا

وغالبُ الظن أنَّ الرجل قد عانى كثيراً من صنوف الشقاء وألوان التعاسة مما دفعه إلى الارتحال سعياً وراء ما يمكن أنْ يجده من رخاء ودعة[٤]. والغالب أنَّ ابن معطي لم يبرح دمشق إلا بعد وفاة المعظم عيسى، فدعاه الملك الكامل الأيوبي للقاهرة[٥] ويقول صاحب البديع كان ذلك عام أربعة وعشرين وستمائة[٦].

ولم يكن الملك الكامل أقل من أخيه المعظم عيسى عناية ورعاية للعلماء، فقد وفد ابن معطي إلى مصر في العصر الأيوبي، الذي عُرف سلاطينه بحب التعليم وبناء المدارس، وكانت المساجد آنذاك تقوم بدور كبير

---

(١) * البديع في علم البديع لابن معطي ص ١٧.

(٢) تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ٥ / ١٩٢. ٥/٣٠

(٣) * نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة محمد الطنطاوي ص ١٨٤

(٤) * الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٣ – ١٤

* البديع في علم البديع د/ محمد مصطفى أبو شوارب ص ٢٢.

(٥) * تاريخ الأدب العربي للمستشرق كارل بروكلمان ٥/٣٠٥

* وهو السلطان ناصر الدين أبو المعالي أبو بكر محمد بن أيوب، ولد عام ٥٧٦هـ كان صحيح الإسلام معظماً للسنة وأهلها محباً لمجالسة العلماء توفي عام ٦٣٥هـ (شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي) ٥/٣٠.

(٦) * البديع في علم البديع لابن معطي ص ٣٠.

في إنماء الحياة العلمية والثقافية[١] فتصدر ابن معطي بالجامع العتيق بأمر الكامل لدراسة النحو والأدب على أجر جزيل[٢].

٣/وفاته

ولم تمتد حياة ابن معطي بمصر طويلاً، إذ لم تزد عن أربع سنوات، وقد أجمع من ترجموا لابن معطي أنَّ وفاته كانت بالقاهرة، وكان ذلك في مستهل ذي الحجة من عام ثمانية وعشرين وستمائة للهجرة (٦٢٨هـ)[٣]. ومنهم من قال أنَّ الوفاة كانت في الثلاثين من ذي القعدة من نفس العام الهجري الموافق التاسع والعشرين من سبتمبر سنة إحدى وثلاثين ومائتين وألف من العام الميلادي[٤]. وقال صاحب الشذرات ومعه آخرون إنَّ الوفاة كانت في أواخر ذي القعدة وحسب ولم يحددوا يوماً بعينه[٥].

وربما كان أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي ادقّ المؤرخين وأضبطهم لأنه شهد جنازته بمصر قال:-

(تُوفي زين الدين النحوي يحي بن معطي الزواوي – رحمه الله – بالقاهرة، وأنا بها، وصُلِّيَ عليه بجانب القلعة، وحضر الصلاة عليه السلطان الكامل بن العادل، ودُفن بالقرافة، في طريق قبة الشافعي، – رحمه الله – وقد حضرت دفنه والصلاة عليه)[٦].

وقد كانت وفاة يحي بن معطي في السنة الثالثة عشرة من ولاية الملك الكامل على مصر، رحمهم الله جميعاً[٧].

---

[١] البديع في علم البديع لابن معطي ص ٢١.

[٢] * نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة محمد الطنطاوي ص ١٨٤.

[٣] * البداية والنهاية للإمام ابن كثير ١٢٩/١٣.

[٤] تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ٣٠٥/٥

[٥] شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٩٢/٥ .

[٦] وفيات الأعيان والمشاهير لابن كثير ص ٤٠٣ / ط١ / سنة ١٩٨٨م بيروت.

[٧] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة جمال الدين بن تغري الأتابك ٦ / ٢٧٨ / ط بدون / سنة بدون.

٤/ عصره وأهم من عاصروه من النحاة

وبقي لنا أنْ نُلقي الضوء ولو قليلاً على العصر الذي أظل ابن معطي، وأهم من عاصرهم من العلماء في المغرب والمشرق.

حياة ابن معطي شطران: شطر في المغرب حيث طفولته وتلقى معارفه الأولى، وشطر في المشرق، حيث نضوج علمه وتصنيفه ونظمه. وقد كانت أيامه – لحسن حظه – في القطرين أزهى الأيام بالنسبة للدولتين[١].

ففي المغرب أظل ابن معطي عصر الموحدين، تلك الفترة التي بذل رجالها قصارى جهدهم في توحيد دولة المغرب، وحيث الدعوة الجديدة إلى تجديد المفاهيم الإسلامية، وإكساب المسلمين روح القوة والمنعة في الدفاع عن أنفسهم، وعن أرضهم، والدفاع عن تراث الإسلام في إسبانيا، وهو ما يُعرف بحركة الموحدين التي اتخذت من التوحيد شعاراً لها[٢]، واتسعت دائرة العلوم في هذا العصر، ورافقها اهتمام بالأدب والفكر والثقافة، بجانب هذه الدعوة السياسية.

ازدهرت في هذه الفترة علوم العربية بكل فروعها، من نحو ولغة وعروض وبيان وتاريخ وسير[٣]. أما علم النحو على وجه الخصوص، فقد ظهر النحاة الذين كان لهم مقام كبير، وألفوا الكتب التي ما زالت تُعرِّف بعلو قدرهم، وتُنبئ عن رسوخ أقدامهم في هذا العلم، كأبي موسى الجزولي وابن معطي صاحب الألفية النحوية[١] ومن أمثال الشلوبين[٢]، وابن خروف[٣]

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٦.

(٢) صاحب هذه الدعوة ومؤسسها هو المهدي تومرت، وهو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن، وينتهي نسبه إلى علي رضي الله عنه، وقيل هو دعيٌّ في نسبه والمهدي من ألقابه، واسم أبيه عبد الله واشتهر (بتومرت بن وكليد) وهي عبارة بربرية، كان شديد التدين والتصوف وذكياً طموحاً. (قيام دولة الموحدين د/ مراجع عقيلة الغناي ص ١٦٠/ ط بدون / سنة ١٩٨٨م منشورات جامعة قاريونس بنغازي).

(٣) شرح ألفية ابن معطي د/ علي موسى الشوملي شرح عبد العزيز جمعة الموصلي ١ / ١٦ – ١٧ ط ١ / سنة ١٩٨٥هـ / مكتبة الخريجى

(١) النبوغ المغربي في الأدب العربي عبد الله كنون ١ / ١٣٦/ ط ٢ / سنة ١٩٦١م. (التعريف بأبي موسى الجزولي سيأتي لاحقاً مع شيوخه).

وابن عصفور[٤]، وابن مضاء[٥]، وابن مالك[٦] وغيرهم، وقد أصبح كل عالم مدرسة قائمة بذاتها، مما جعل الطلاب يتنقلون من مدرسة لأخرى، مما ساعد على انتشار علم النحو بموضوعاته المتعددة.

وفي المشرق قبيل قدوم ابن معطي إليه، عاشت الأمة الإسلامية أعظم الانتصارات مع صلاح الدين الأيوبي، بأمجاده وبطولاته وسحقه للغزاة من الصليبيين، وقد عاش ابن معطي في هذا العصر، الذي غير وجه الحياة في العالم الإسلامي، ومكَّن لحياة فكرية ظهرت آثارها وجنيت ثمارها من خلال تلك المكتبات القيمة، التي تركها أولئك النفر الكريم من علماء ذلك العصر في كل فن[٧]. وفي هذه الفترة كانت مصر والشام مثابة للعلماء وأمناً، حيث عاشتا نهضة شاملة، بسبب عناية بني أيوب بالعلم والعلماء، فلا عجب أن يرحل كثير من علماء المغرب إلى دمشق ومصر .وقد كان ابن معطي واحداً من هؤلاء العلماء الوافدين على دمشق ثم مصر[١]. وقد ازدهرت الدراسات النحوية في هذا العصر في مصر والشام على يد نفر من العلماء الأفذاذ، منهم على سبيل المثال ابن بري

---

[٢] الشلوبين هو عمر بن بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، من أهل اشبيلية، يُكنى أبا علي ويُعرف بالشلوبين ومعناها الأشقر، كان إماماً في العربية والنحو وذا معرفة بالشعر (البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزأبادي راجعه بركات هيود، ص ١٣٢/ ط ١ /٢٠٠١م/ المكتبة العصرية بيروت).

[٣] ابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي (شرح الجمل للزجاجي لابن خروف تحقيق د/ سلوى محمد عرب ١ / ١٩ / ط بدون / سنة ١٤١٩هـ. جامعة أم القرى

[٤] هو علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي الحضرمي، تتلمذ على أبي علي الشلوبين (شرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ١ / ٢٥). وأنظر البلغة للفيروزأبادي ص١٣١.

[٥] هو أحمد بن مضاء من قرطبة وله معرفة بالعربية وبالطب وبالهندسة والحساب (شرح ألفية ابن معطى لدكتور على الشوملى ١/٢٥).

[٦] هو محمد بن عبد الله بن عبد الله المعروف بابن مالك، إمام النحاة وحافظ اللغة وصاحب الألفية الشهيرة (بغية الوعاة للسيوطي ١ / ١٣٣)

[٧] الحركة الفكرية في مصر في العصر الأيوبي والمملوكي د/ عبد اللطيف حمزة ص ٢٢٠.

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٧ – ١٨.

المصري[٢]، وابن يعيش[٣] والسخاوي[٤] وابن الحاجب[٥] وابن عبد الصمد الرَّماح[٦] وابن يوسف القفطي[٧] وغيرهم[٨].

ويبدو أن ابن معطي لم ينل حظه من الشهرة بالقدر الكافي، حتى أن بعض كتاب المغرب لم يذكروه مع نحاة عصره، وكأنهم نسوه أو تناسوه، مثلاً نجد كتاباً مثل كتاب الحضارة المغربية عبر التاريخ للحسن السائح، عدد نحاة العصر قبل وبعد وأثناء فترة وجود ابن معطي، ولم يشر هذا الكاتب إلى ابن معطي من قريب أو بعيد، لا في طبعته الأولى، ولا في الطبعة الحديثة التي تحمل عنوان: الحضارة الإسلامية في المغرب. وهذا لا يغمط الرجل حقه، وإنما يدل في نظري على أن بعض الكتاب لم يفطنوا لابن معطي إلا بعد شيوع ألفيته وبقية مؤلفاته بين الناس حيث لفت إليه الأنظار وتابعوا أخباره.

---

(٢) وهو أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار وعرف بابن بري النحوي اللغوي والأديب مصري المولد والنشأة قدسي الأصل، له مقدمة اللباب (شرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ص ٣٨).

(٣) هو موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش ، ولد بحلب من كبار أئمة العربية، كان ماهراً في النحو والتصريف. (بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٣٥١/ ط١ / ١٩٦٥م.

(٤) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي، النحوي المقرئ كان إماماً في النحو والتفسير واللغة، ولد ٥٥٩ﻫ وتوفي ٦٤٣ﻫـ، (بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ١٩٢). أنظر البلغة ص ١٢٩.

(٥) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب، المقرئ النحوي المالكي الفقيه (وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق د/ إحسان عباس ٣/ ٢٤٩/ ط٣ / سنة ١٩٦٨م/ دار صادر بيروت).

(٦) هو علي بن عبد الصمد بن محمد بن مفرح أبو الحسن المعروف بابن الرَّماح، النحوي المقرئ الشافعي، قال عنه الذهبي: (من أعيان النحاة وأكابر القراء) (شرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ١ / ٢٨).

(٧) هو علي بن يوسف بن عبد الواحد بن موسى بن الحارث أبو الحسن القفطي، يُعرف بالقاضي الأكرم صاحب تاريخ النحاة (إنباه الرواة على أنباه النحاة) إصلاح الخلل الواقع في الصحاح للجوهري، (بغية الوعاة للسيوطي ٢ /٢١٢).

(٨) أنظر البديع في علم البديع لابن معطي ص ١٩ – ٢١.

٥/ شيوخه

تروي لنا كتب التراجم أنَّ ابن معطي تلقى العلم على يد طائفةٍ جليلة من علماء عصره، كان لهم الأثر القوي في تكوينه، ولابد أن نلم ولو بالقليل عن هؤلاء العلماء وآثارهم العلمية:

وأول أستاذ أفاد منه وانتفع بعلمه هو الجزولي عيسى بن عبد العزيز البربري المراكشي العلامة أبو موسى الجزولي، وقد أخذ عنه جماعة منهم أبو علي الشلوبين وابن معطي. وكان إماماً لا يشق غباره مع جودة التفهم وحسن العبارة، وكان يلقب بـ يللبخت وهي كلمة بربرية معناها ذو الحظ، وُلَّيَ خطابة مراكش، وشرح أصول السراج، وله المقدمة المشهورة، وهي حواشي على جمل الزجاجي[١].

ومن شيوخه أيضاً ابن عساكر، وهو قاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله أبو محمد بن عساكر، محدث من أهل دمشق، زار مصر وأخذ من أهلها . وهو ابن صاحب التاريخ الكبير، وله كتب كثيرة منها:

فضل المدينة، الجامع المستقصى في فضائل الأقصى، مجالس إملاء، وله طلاب كثيرون منهم ابن معطي صاحب الألفية[٢].

وثالث أهم شيوخه التاج الكندي، وهو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد أبو اليمن الكندي، البغدادي ثم الدمشقي، النحوي، اللغوي، المقرئ المحدِّث، ولد ببغداد وتوفي بدمشق، قرأ النحو على أبي محمد أبي منصور الخياط، واللغة على أبي منصور الجواليقي ، وسمع الحديث من ابن عبد الباقي وآخرين، قدم دمشق وازدحم عليه الطلاب، وقرأ عليه الملك المعظم عيسى العربية، فأقرأه كتاب سيبويه والإيضاح وشرح سيبويه، وقرأ عليه جماعة القراءة والنحو واللغة ومنهم ابن معطي صاحب الألفية[١]. وكانت له خزانة كتب جليلة في جامع بني أمية وله تعليقات على ديوان المتنبئ وأخرى على خطب ابن نباته.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ١ / ٢٢. وأنظر البلغة للفيروزأبادي ص ١٣٦.

(٢) شرح ألفية ابن معطي د/ الشوملي ص ٢٣ – ٢٤

(١) المصدر السابق د/ علي الشوملي ص ٢٥.

٦/ تلاميذه

ذكرت سابقاً أن ابن معطي أقرأ العربية بدمشق وأقرأها بالجامع العتيق بمصر لذلك حمل عنه أناس كثيرون واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا بعلمه، كما ذكر كل من صاحب وفيات الأعيان وصاحب بغية الوعاة[٢] ولم يذكر المترجمون له تلاميذ بعينهم، ولكن أثناء بحثي أجمع كل من محمود الطناحي، وصاحب شرح الألفية د/ علي الشوملي على ثلاثة تلاميذ له[٣] ولقد تأكدت من مصادرهم. هؤلاء التلاميذ هم:-

١- أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم رضي الدين القسطنطيني النحوي الشافعي ، نشأ بالقدس وأخذ العربية عن ابن معطي وابن الحاجب ، وتزوج ابنة ابن معطي ، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة، وكان له معرفة تامة بالفقه، صالحاً ديناً، متواضعاً ناسكاً[٤].

٢- ومن تلاميذه أيضاً السويدي الحكيم العلامة شيخ الأطباء عز الدين أبو اسحق إبراهيم بن محمد بن طرخان الأنصاري الدمشقي المتوفى سنة ستمائة وتسعين، وقد ذكر الذهبي أنه تأدب على ابن معطي[١]، وبرع في الطب، وألف الكثير، ومن مؤلفاته: الباهر في الجواهر وكتاب التذكرة في الطب.

---

[٢] أنظر بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٣٤٤ / ط ١ /عام ١٩٦٥م.

* وفيات الأعيان لابن خلكان ٨٠١/٢.

[٣] أنظر شرح الألفية د/ علي الشوملي ١ / ٣٨ – ٣٩.

* الفصول الخمسون لابن معطى ص ٢٠

[٤] بغية الوعاة للسيوطي ص ٤٧٠.

[١] أنظر العبر في خبر من غبر للذهبي ٣٦٦/٥ والشذرات لابن العماد ص ٤١١/٥.

٣- أما ثالثهم فهو إبراهيم بن أبي عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن يوسف أبو اسحق الأنصاري السكندري المعروف بابن العطار والمتوفى سنة ستمائة وتسع وأربعين، وقد ذكر أنه تأدب على ابن معطي[٢].

٤- وقد أضاف دكتور محمد مصطفى أبو شوارب اسم تلميذ رابع، منحه ابن معطي إجازة إقراء القسم الملقب بالمشترك من كتاب المفصل للزمخشري، وهو تاج الدين أبو محمد محمود بن عابدين بن حسين التميمي الصرخدي[٣].

---

[٢] انظر شرح الألفية د/ علي الشوملي١ / ٣٨.

[٣] البديع في علم البديع ليحي بن معطي تحقيق أبو شوارب ص ٢٦.

المبحث الثاني

١/ علمه:-

كان ابن معطي إماماً مبرزاً ومبدعاً في علوم العربية، شهد له معاصروه بهذا الإبداع. قال عنه السيوطي: (كان إماماً مبرزاً في العربية شاعراً محسناً قرأ على الجزولي، وسمع من ابن عساكر وأقرأ النحو بدمشق ثم بمصر)[١] أما صاحب الأعلام قال عنه: (عالم بالعربية والأدب واسع الشهرة في المغرب والمشرق)[٢].

أمّا ابن خلكان فيقول عن علمه: (كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة)[٣] وقد زاد على ذلك صاحب معجم المؤلفين بقوله: (فقيه، مقرئ، أديب، نحوي، لغوي، عروضي، ناظم، ناثر)[٤]. وليس غريباً على ابن معطى أنْ يكون مبرزاً في مجالات مختلفة فهي سمة ذلك العصر ،حيث كان الأديب أو الشاعر ملماً بعلوم أخرى ومؤلفاً للعديد من المؤلفات، من أمثال الجاحظ والفارابي وابن سينا وابن خلدون والسيوطي وغيرهم كثير.

أمّا صاحب الشذرات فقد جعله (أجَلَّ تلاميذ الجزولي وأنفرد بعلم العربية وصنَّف الألفية المشهورة وغيرها)[٥].

وقد وصف ابن الوردي ألفية ابن معطي بقوله: (وهي شاهدة لناظمها بإصابة الصواب والتفنن في الآداب حتى كأنَّ سيبويه ذا الأعراب قال له: يا

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٢ / ٤٤ / سنة ١٩٦٥م.

(٢) الأعلام خير الدين الزركلي ١٩٢/٩ .

(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان، ٢/ ٨٠١.

(٤) معجم المؤلفين عمر رضا كحالة ٤/ ١٠٣.

(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٥/ ١٢٩.

يحي خذْ الكتاب)[1] وأظن أنَّ ابن الوردي يقصد بقوله هذا أنَّ ابن معطي بلغ مبلغاً سامياً في العلم، حتى كأنَّ سيبويه العالم الجليل صاحب حجة النحاة (الكتاب) اعترف له بذلك ، ومن فرط إعجابه به قال له: يا يحي أنت جدير بأخذ الكتاب أو أنت أهل لتكون صاحب الكتاب والله أعلم.

أما ابن الخباز شارح الألفية، فيقول في ختام شرح ألفية ابن معطي: (حاز في هذه الأرجوزة قصب السبق ، حين جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير، وكيف لا يكون كذلك وقد كان في العربية نسيج وحده)[2].

وقال عنه صاحب النبوغ المغربي: (اشتغل بالعربية على أبي موسى المتقدم فتمهَر فيها، وكان مبرزاً في علم الأدب، قادراً على النظم للعلوم)[3].

أما بقية المؤرخين فلا يوجد من مرَّ على ذكره دون الوقوف على علمه، وقد أجمعوا كلهم على أنه نحوي حتى أنَّ هذه الصفة رافقت اسمه، ولا شك أنَّ نظم ألفية في النحو كان لها شأن كبير في تسميته بهذا الاسم، كذلك مؤلفاته الأخرى مما جعل لهذا الرجل مكانة مرموقة في علم النحو. وقد وصل ابن معطي إلى درجة عالية من العلم يشهد بها القاصي والداني. وإنَّ درجته هذه خولته بمنح الإجازات للعلماء كما ذكر ذلك الأستاذ الطناحي في كتاب الفصول الخمسين ، حيث أنَّه رأي أثناء بعثته إلى تركيا، صورة إجازة وإقراء من ابن معطي لأحد العلماء، تدل على فضله، وقد نقل صورتها في كتابه[4]. وهذا العالم الذي أجازه ابن معطي، هو تلميذه الذي سبق أنْ ذكرته ضمن تلامذته، وهو: تاج الدين أبو محمد محمود التميمي الصرخدي.

---

(١) الفصول الخمسون ص ٢١-٢٢.

(٢) المصدر السابق ص ٢١. (وسيأتى التعريف بابن الخباز لاحقا)

(٣) النبوغ المغربي في الأدب العربي عبد الله كنون ١/ ١٥٣.

(٤) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٢.

٢/ النظم في علم النحو

مقدمة عن النظم التعليمي على وجه العموم

لقد أفردت هذا المبحث للنظم التعليمي عامة والنظم في علم النحو على وجه الخصوص، علماً بأنَّ الدراسة تتناول كتاب الفصول وليس مؤلفاً من مؤلفات ابن معطي المنظومة، ولم يكن ذلك بغرض التطويل دون داع، فقد استرعى انتباهي اهتمام ابن معطي بالنظم عموماً، وذلك من خلال مؤلفاته التي بينت بوضوح شديد نزوع ابن معطي البارز إلى نظم العلوم. فمن مؤلفاته المنظومة(١):

شرح أبيات سيبويه نظماً، الجوهرة في كتاب الجمهرة، البديع في علم البديع، أرجوزة في القراءات السبع، وكتاب الصحاح للجوهري وقيل لم يتمه. فلاشك أنّ هذا النزوع إلى النظم يبعث على الاهتمام بالأمر، خاصة وأنَّ جميع مؤلفات ابن معطي لم تتجاوز الخمسة عشر مؤلفاً، بما فيها ديوان شعر. وهذا النزوع إلى النظم اتسق مع طبيعة ذلك العصر، التي فرضت الاتساع العلمي لجميع الفنون، فجاء الميل إلى الاختصار والتلخيص ، فاتّجه العلماء إلى تأليف المنظومات التعليمية، حين أدركوا ما للإنسان من ميل غريزي في استيعاب المنظوم، على نحو يفوق المنثور، فالمنظومات التعليمية أيسر فهماً وحفظاً من المنثورات.

عرفت جميع الشعوب المتقدمة نظم العلوم، مثل الهنود ومن ثم اليونان متمثلاً في الملاحم، والرومان والفرس الذين ظهر نظمهم قبل الإسلام في شكل أدعية وبعض الأشعار الأخلاقية(٢). وللسبب نفسه نشأ الشعر التعليمي عند العرب، واقترنت نشأته مع انتشار المعارف والثقافات والتعلم والتعليم.

---

(١) البديع في علم البديع ليحى بن معطي ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق ص ٢٩.

ويذهب شوقي ضيف إلى أنَّ نشأة المنظومات العلمية في التراث العربي ترجع إلى القرن الأول الهجري، إذ عُدَّ الطرماح بن حكيم[١] والكميت بن زيد من أوائل الشعراء العرب التعليميين. وجاء تطور هذا اللون من الشعر التعليمي على يد رؤية بن العجاج، وأعدت أراجيز روية بن العجَّاج من أوائل الأشعار التعليمية التي قالها العرب[٢].

ومن أبرز من نظم في الشعر التعليمي أبان بن عبد الحميد اللاحقي الذي نظم كليلة ودمنة عن الفارسية، كما شارك بشر بن المعتمر في هذا اللون التعليمي، كما شارك كل من علي بن الجهم، وجاء ابن دُريد وابن عبد ربه وآخرون[٣]. ولأَنَّ الشعر خفيف على لسان العربي، قيد به كل مآثره وخواطره، كما لجأ إليه مصنفو العلوم، يضبطون به القواعد ويقيِّدون به الأحكام، فجاءت منظومات المواريث والقراءات وعلوم الحديث والأصول والبلاغة والمنطق والعروض بالإضافة إلى بقية فروع الثقافة العربية[٤].

وأظن أنَّه آن لنا أنْ ندلف إلى نظم النحو، وهو بيت القصيد في هذا المبحث، فقد كان له النصيب الأكبر في النظم، وقد نُظم فيه على مختلف الأشكال، بين قصيدة على قافية واحدة، إلى أرجوزة متعددة القوافي، وبين نظم في مسألة واحدة إلى نظم يشمل جميع مسائله وأبوابه كما قال د/ محمود

---

[١] شرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ص ٨٨. والطرماح بن حكيم الطائي نشأ في الشام ت ١٠٥هـ (الشعر والشعراء لأبى محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، حققه د/منير قميحة ص ٣٨٨/ ط٢/ ١٩٨٥م دار الكتب بيروت). والكميت بن زيد الأسدى ت ١٢٦ هـ المصدر السابق ص ٣٨٥

[٢] المرجع السابق ص ٨٩ * البديع في علم البديع د/ أبو شوارب ص ٢٩، ورؤية بن عبد الله بن لبيد بن صخر ينتمي إلى قبيلة تميم توفي ١٤٥هـ (تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ٢٨٥/١).

[٣] شرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ص ٨٩، أبان بن عبد الحميد اللاحقي نديم البرامكة وهرون الرشيد، نظم الموارد الثقافية من ذلك سيرة أردشير وغيرها توفي عام ٢٠٠هـ–٨١٥م (تاريخ الأدب العربي ١١٠/٢) * أبو سهل بشر بن المعتمر ينحدر من الكوفة، نظم تعاليم المعتزلة توفي ٢١٠هـ – ٨٢٥م (تاريخ الأدب العربي ٤١٥/٢). * علي بن الجهم السامي الخراساني، نال حظوة عند الخليفة المتوكل توفي ٢٤٩هـ ٨٦٣م (تاريخ الأدب العربي ٣٦١/١).

[٤] الفصول الخمسون لابن معطي ٢٩.

الطناحي، ولابد لنا أن نقف على بداية نظم النَّحو، ومن له فضل ريادة هذا اللون من النظم.

٣/ بداية النّظم في النحو وتطوره

بدأ النظم في النحو كما ذكر محمود الطناحي، - عبر حديث طويل في الفصول- وعلى وجه التحديد لما وجده في مخطوط نفيس اسمه تذكرة النحاة وهو للإمام أبي حيَّان الأندلسي، وقد ذكر هذا المخطوط أنه بدأ على يد أحمد بن منصور اليشكري وأرجوزته[١] ووافقه الرأي د/ علي الشوملي[٢] وذكر أن تلك الأرجوزة حوت ثلاثة الآف بيت إلا تسعين بيتاً، وجاءت في نظم سهل وعلم جم، وذكر محمود الطناحي في كتاب الفصول، أنه جاء في كتاب مقدمة النحو، المنسوب إلى خلف الأحمر، أنَّ للخليل بن أحمد قصيدة في النحو، ثم ذكر أبيات منها، وعلق عليها بأنها ليست من نظم الخليل وروح شعره، ونفى أيضاً محقق الفصول هذا القول على لسان عز الدين التنوخي في حواشيه[٣].

ومن الذين ساهموا في هذا المجال، الحريري[٤] صاحب المقامات المشهورة، حيث نظم أرجوزته المسماة ملحة الأعراب، والتي تبلغ أبياتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتاً، وقد مدحه الزمخشري بهاتين البيتين[٥]

أُقسمُ باللهِ وآيَـاتهِ   ومَشْعَرِ الحجِّ وَمْيقَاتهِ

---

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٣٠ – ٣١ (وقد رجعت إلى المرجعين الذين ذكرهما محمود الطناحي وهما: بغية الوعاة للسيوطي ٣٩٢/١ والأشباه والنظائر ١/ ١٢٣ فوجدت ذكر أحمد بن منصور اليشكري وأرجوزته ولكنني لم أعثر على نص واحد يدل على أنه أقدم من نظم في النحو).

[٢] شرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ١/ ٨٩

[٣] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٩ – ٣٠

[٤] هو أبو محمد الحريري القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري ولد عام ٤٤٦هـ توفي عام ٥١٦ الأديب وحامل لواء البلاغة وفارس النظم والنثر، روى الحديث (شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣/ ٥٠ – بغية الوعاة ٢/ ٢٥٧)

[٥] بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢٥٨

إنَّ الحَرِيْرِي حَرِيٌّ بأنْ   تُكْتَبُ بالتّبرِ مَقَامَاتُهِ

وكذلك ساهم أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الشنتمري[١] فنظم أرجوزة في النحو كما نظم الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي[٢] أرجوزة في النحو ونظم سالم بن أحمد بن سالم المعروف بالمنتجب أرجوزة في النحو كذلك أيضاً[٣].

يتضح لنا مما سبق أن ابن معطي لم يكن أول من نظم في النحو، بل سبقه في ذلك علماء أجلاء، لعل أشهرهم القاسم بن علي الحريري الذي تقدم ذكره. ويُعد هذا النظم خطوات على طريق النظم المتكامل، والذي بدأ به ابن معطي، فهو أول من سمّي نظمه بالألفية في قوله في ختام ألفيته:

نَحْويةٌ أشْعَارُهُم المَرْوِّيَة   هَذَا تَمَامُ الّدرَّةُ الألْفيِة

ثم عُرف هذا النظام من بعد بالألفية لقول ابن مالك الذي جاء في مقدمة ألفيته[٤]:

وتَقْتَضِ رِضَاَ بِغْيرِ سُخْطٍ   فائِقَةً ألفية ابن معطي

---

(١) هو أحمد بن عبد العزيز بن هشام بن أحمد بن خلف بن غزوان الفهري الشنتمري اليايري الأصل كان من جُلة المقرئين، وكبار أسانيد النحويين، كان شاعراً محسناً، كاتباً بليغاً متقدماً في العروض له أرجوزة في النحو (بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٢٥).

(٢) هو الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي، كان أديباً خبيراً بالقراءات كثير السماع، وله أرجوزة في النحو يقول فيها: يُنْزَلُ النّحوُ من الكلاَم   مَنْزِلَة المِلْحِ مِنْ الطَعَامِ (بغية الوعاة /١ / ٥٣١)

(٣) هو سالم بن أحمد بن سالم التميمي أبو المرجي الحاجب المعروف بالمنتجب، النحوي العروضي البغدادي، قرأ عليه ياقوت وله أرجوزة في النحو وكتاب في العروض وكتاب في القوفي وكتاب في صناعة الشعر. (بغية الوعاة للسيوطي ١ / ٥٧٥).

(٤) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٣٦.

٤/ جوانب في ألفية ابن معطي

وليس المجال هنا مجال الحديث عن ألفية ابن معطي، ومقارنتها بما سواها ولكنْ لأنَّ هذه الألفية هيَّ أشهر ما نظمه ابن معطي، بل هِي سبب شهرته كما قال صاحب شرح الألفية ابن مالك: ولو لم يشر ابن مالك في ألفيته إلى ألفية ابن معطي لما ذكره الناس ولا عرفوه[١] وأظن أنّ الرجل تجاوز الواقع بقوله هذا. وأحكِّم القارئ نفسه، بعد أن يقرأ جيداً ألفية ابن معطي، وأظننا قرأنا ألفية ابن مالك كثيراً واعتاد سمعنا عليها. لكنك تجد تلقائية وانسياباً حينما تقرأ وتكرر ألفية ابن معطي، وليس ذلك انحيازاً لجانب دون الآخر، فلربما أفلح ابن مالك – وهو فعل ذلك دون شك – في جوانب أخرى كثيرة وللخبرة دور مهم في ذلك من حيث الشمول والتقسيم وما إلى ذلك. لكن العذوبة في النظم شيء آخر. وكل قارئ كما أسلفت يحتكم إلى أسبابه الواضحة وحسّه في هذا الأمر.

ولقد نظم ابن معطي ألفيته من بحَري الرجز والسريع كما ذكر ذلك في الألفية[٢] ولعل هذا من أبرز الفروق بين نظمه ونظم ابن مالك، وهو أمر لم يكن مألوفاً، فالنظم العلمي عادة يقوم على بحر واحد.

وقد امتدح الكثير من العلماء ألفية ابن معطي، فهذا جمال الدين الشريشي شارح الألفية يقول: (نظم فيها علم العربية، نظم الجواهر في السلك، وخلصها من الحشوِّ تخليص الذهب عند السبك)[٣].

وقال ابن معطي صاحب الألفية:

أرجوزة وجيزة في النَّحوِّ   عُدَّتُها ألفٌ خَلَتْ مِنْ حَشْوِ

---

[١] شرح ألفية ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٠.

[٢] ألفية ابن معطي تحقيق المستشرق السويدي زتسترين /ص ٣ / سنة ١٩٠٠م ليبزج قال فيها:

لاسيَّما مشطُور بَحرِ الّرجْزِ   إذا بُنيَّ على ازْدِوّاج مُوجزِ

أوْ مَا يُضَاهِيْهِ مِن السّرِيْعِ   مُزْدَوَج السُّطّورِ كالتَصْرِيْعِ

[٣] التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية جمال الدين الشريشي ص ٣.

وقد شرح ابن الخباز [١] قوله: (خلت من حشو) أي أنها ليس في لفظها فضلة[٢]، كما فعل الحريري في ملحته، فإنه يذكر نصف بيت أو ثلثه، من غير فائدة تتميماً للوزن، كما قال أيضاً في شرحه الألفية ممتدحاً لصاحبها (فلقد حاز في هذه الأرجوزة قصب السبق حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير)[٣].

قال صاحب وفيات الأعيان عن هذه الألفية: (وصنّفَ تصانيف مفيدة، منها الألفية في النحو)[٤]

كما قال صاحب نفح الطيب (اعلم أنَّ الألفية مختصرة الكافية أو متبوعة فيها ابن معطي، ونظمه أجمع وأوعب، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب)[٥]. والدكتور عبد اللطيف حمزة جعله رائداً في هذا المجال، إذ قال: (ترجع أهميته في النحو إلى أنه من أوائل الذين عنوا بتأليف المنظومات العلمية على هذا الوجه، وعلى نسق ألفيته، نظمت ألفية ابن مالك)[٦].

كما ذكر صاحب النبوغ المغربي أيضاً حين قال (ظهر نحاة كان لهم مقام كبير، كابن معط صاحب الألفية، التي عمل ابن مالك ألفيته على مثالها[١]).

---

[١] وهو أحمد بن الحسن بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي شمس الدين بن الخباز الأربلي الموصلي النحوي الضرير تُوفيَّ عام ٦٣٧هـ وقد نقل السيوطي عنه كثير في الأشباه والنظائر (بغية الوعاة ١/ ٣٠٤)

[٢]) والفضلة والفُضَالة: ما فضل من الشيء وهي من باب نصر (مختار الصحاح لأبي بكر الرازي ص ٥٠٦ دار الكتب العلمية بيروت) والفَضْل والفَضْلة البقية من الشيء وفَضُول الغنائم ما فضل منها حين تُقَسّم، وفي الحديث (فضل الإزار في النَّار) وهو ما يجره الإنسان من إزاره على الأرض على معنى الخيلاء والتكبر (لسان العرب لابن منظور ١٣٨/٥/ ط١/ سنة ١٩٩٧م/ دار صادر بيروت).

[٣] أنظر الفصول لابن معطي ص ٣٣.

[٤] وفيات الأعيان لابن خلكان ٢ / ٨٠١.

[٥] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للتلمساني ٢ / ٣٣٢ / ط بدون / سنة ١٩٦٨م بيروت.

[٦] الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي د/ عبد اللطيف حمزة ص ٢٢٠.

[١] النبوغ المغربي في الأدب العربي عبد الله كنون ١ / ١٣٦.

فكما نرى أنّ كثيراً من العلماء جعل ابن معطي رائداً في نظم الألفية وابن مالك ومن سواه تابعين ومقلدين على طريقته، بل إنَّ ابن مالك نفسه يُقِرُّ بهذا الفضل لابن معطي، ويثني عليه، بل ويدعو له ويمتدح ألفيته، وقد جمع كل ذلك في مقدمة ألفيته حيث قال[٢]:

وتَقْتَضِي رضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ   فَائِقَةً ألفيّة ابن مُعط
وهْوَ بسَبْقٍ حائِزٌ تَفْضِيْلاً   مُسْتَوْجَبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيْلاَ
واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وافرةٍ   لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرة

ولا سبيل إلى حديث طويل ودراسة متأنية للألفية في هذا المقام ولكن لعلَّ هنالك بعض الظواهر الواضحة التي شاعت في الألفية والتي سأتناول بعضاً منها بإيجاز:

– تضمين ابن معطي للشواهد النحوية وإدخالها في النظم مثلما فعل في باب تعدية الأفعال[٣].

حيث قال:

الرابع الذي له مفعولُ   ثمَّ لَهُ لآخِرَ وصُولُ
لكنْ بِحَرْفِ الجرِ نَحْوَ اخترتُ   وقدْ أمرتُ وقَدِ اسْتَغْفَرتُ
يكونُ سَاقِطَا ومُسْتَبِينَا   (كَاْختَارَ مُوْسَى مِنْ قَومِهِ سَبْعِيْنَا)[٤]

وهذا نص من صورة الأعراف الآية (١٥٥) (اختار موسى من قومه سبعين رجلاً) والأمثلة كثيرة على ذلك.

– ولقد ظهرت براعة ابن معطي واقتداره في النظم، في صياغة رؤوس الأبواب والعناوين نظماً مثل قوله في أول باب[١]

---

[٢] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك د/ محمد محي الدين بن عبد الحميد ١ / ١٦–١٧.

[٣] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٣٨

[٤] سورة الأعراف الآية رقم ١٥٥.

(١) الفصول الخمسون ص ٤١.

باللهِ رَبِّي في الأُمُوْرِ أعْتَصِمْ القَوْلُ فِي حَدَ الكَلَامِ وَالكَلِمْ

وفي المعرب والمبني بقوله:

القَولُ فِي الإعْرابِ والبِنَاءِ الأَصْلُ فِي الإعْرَابِ لِلأَسْمَّاءِ

وكذلك الحال في سائِر عناوين الموضوعات، مما يدل على مقدرة فائقة في النظم، ولا غرو فالرجل أديب عرف بتدريس الأدب، ومعظم مؤلفاته تدور في فلك النظم، وقد ذكر ياقوت الحموي أنَّ ابن معطي كان شاعراً(٢).

– مقدرة ابن معطي على توضيح الموضوع الذي يتحدث عنه بأقصر الطرق، فقد حصر مثلاً أوزان الخماسي في بيت واحد فقال:

ولِلخمَاسي جَاءَ قرطعب لَه سَفَرْجَلُ جَحَمْرش قذعْمَلهْ

– امتاز ابن معطي بإثارة اهتمام الطلاب، وجذب انتباههم، وإثارة روح المنافسة بينهم، بإثارة مسائل تحتاج إلى سرعة الخاطر، وإلى الفطنة كقوله:

مسألةٌ بها امتحِان النَشْأة أعْطَى بالمُعْطِي به ألفَ مائةِ

وكسَى المكسّو فرواً جُبّةْ ونقصَ الموزونُ ألفا حَبّةْ

وقد تعرض ابن معطي لموضوعات لم يتطرق لها ابن مالك، فقد تطرق لقواعد الإملاء، بينما أغفلها ابن مالك في ألفيته(١).

ولقد اشتهرت ألفية ابن معطي، والدليل على ذلك كثرة شرَّاحها ومصنفوها الذين اختلفت ديارهم وأمصارهم، منهم المصري والأندلسي والموصلي والدمشقي والجزري والحلبي ، مما يدل دلالة واضحة على أنَّ الألفية قد ذاع صيتها في مختلف البلاد، وذلك قبل ظهور ألفية ابن مالك،

---

(٢) * معجم الأدباء ياقوت الحموي ٥ / ٣٦٤ / ط ١ / سنة ١٩٩١م بيروت.

* الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٤.

(١) أنظرشرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ١/٨٥.

والتي وجدت لها شراحاً لهم عظيم القدرة في شرحها ،على نحو لم يُتح لألفية ابن معطي مما جعل ألفية ابن مالك، تخمل ذكر ألفية ابن معطي، بالرغم من أنَّ الأولى استفادت من الثانية في كثير من الأمور[٢]. فكفاه فخراً أنه أوجدها من العدم.

وبرغم ذلك نقول إنَّ ألفية ابن معطي حظيت بالشهرة وتلقاها الناس بالقبول والإشادة.

حكى ابن تغري صاحب النّجوم الزاهرة أنّه قال:

من شعر أبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني ما كتبه على ألفية ابن معطي الشيخ يحي قال[٣]:

يا طالبَ النّحوِّ ذا اجْتِهَادِ   تَسْمُو بهِ في الوَرَى وتَحْيَا
إنْ شِئْتَ نَيْلَ المُرَادِ فاقْصِدْ   أرجُوْزَةً للإمَـامِ يَحْي

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٥٣.

(٣) المصدر السابق ص ٤٩.

الفصل الثانـي

آثار ابن معطي وأراؤه النحويـة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول ويشمل
أ/ التعريف بكتاب الفصول
ب/ طريقة ترتيب ابن معطي لمسائل النحو في الفصول
ج/ شرّاح الفصول
د/ صحة نسبة كتاب الفصول لصاحبه
هـ/ مصنفاته الأخرى
المبحث الثاني ويشمل
أ/ ما انفرد به ابن معطي من آراء مستجدة
ب/ موقف ابن معطي من المدارس النحوية ومذهبه النحوي
ج/ ما أيَّد فيه البصريين
د/ ما مال فيه ابن معطي للكوفيين
هـ/ ما مال فيه ابن معطي للبغداديين
و/ متابعاته لمن سبقوه واختياراته منهم

المبحث الأول

التعريف بكتاب الفصول واثاره الأخري

أ/ التعريف بكتاب الفصول

أفردتُ هذا المبحث للتعريف بكتاب الفصول وطريقة تقسيمه، وما جاء فيه من أبواب النحو المختلفة، وذلك تمهيداً للوقوف على منهج ابن معطي في هذا الكتاب، وحتى يكون بين يدي القارئ لهذا البحث مادة يعتمد عليها في تتبع منهجه.

لم يذكر ابن معطي، ولم أقف على أحد ذكر متى ألف ابن معطي الفصول على حين أنّه ذكر في ختام ألفيته متى فرغ منها حين قال[1]:

نَحْوِّيَةٌ أشعـارُهُم المَرْوِّيَة   هَذا تَمَامُ الدُّرَةُ الأَلْفِيَّة

نَظَمَهَا يَحْي بن مُعْطِي المَغْرِبي   تَذْكِرَةٌ وجِيْزَةٌ لِلمُعْرِب

وِفْقَ مُرادِ المُنْتَهِي والنَشْـأةْ   في الخَمْسِ والتِسْعِيْن والخَمْسَمَائةْ

وقد ذكر صاحب كشف الظنون أيضاً انه أتم الألفية سنة ٥٩٥هـ[2] وأغلب الظنِّ أنه ألّف الفصول بعد الألفية، ذلك أنه ذكر الألفية في كتابه الفصول، وذلك حين عالج مخارج الحروف وصفاتها، فقد أخذ نظمه من الألفية[3].

وعلى كل حال فالفصول الخمسون كتاب تعليمي، قسّم فيه ابن معطي رؤوس المسائل إلى أبواب، تحت كل باب عدة فصول، وقد بلغت أبوابه

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٣٣.

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لصاحبه حاجي خليفة/صححه الأستاذ محمد شرف الدين يالتقايا/ ١/١٥٥/ ط بدون/ سنة ١٩٤١م / منشورات مكتبة المثنى ببغداد.

(٣) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٣٢.

خمسة أبواب، في كل منها عشرة فصول. ويبدو واضحاً صلة هذا التقسيم باسم الكتاب وفصوله. وقد قال ابن معطي في مقدمة الكتاب[١] (أمّا بعد فإن غرض المبتدئ الراغب في علم الإعراب، حصرته في خمسين فصلاً، يشتمل عليها خمسة أبواب).

ولعلّ ابن معطي هو أول من استحدث هذا النظام، فقد ظلت مصنفات النحويين قبل ابن معطي مختلفة في طريقتها وفحواها، وقد شهدت نهاية القرن السادس وأوائل السابع، ظهور من حملوا هذه الراية وبسطوا قواعد النحو، وبوبوا مسائله، وفصّلوا فروعه وهم صاحب كتابنا ابن معطي وابن الحاجب وابن مالك، وعلى شروحهم استوى النحو العربي على سوقه[٢].

وعن الفصول يقول ابن إياز[٣] في مقدمة كتابه المحصول شرح الفصول: (وبعد فإنّ كتاب الفصول للشيخ الإمام الحبر الفاضل المحقق زين الدين أبي زكريا يحي ابن معطي ابن عبد النور – رحمه الله – وإن كان شديد الاختصار عريّاً من التطويل والإكثار، لكنه كثير المسائل، عسير على المتناول، مشتمل على المباحث الغريبة والنكت العجيبة، والاحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة، ثم إن بعض المشغوفين بحفظه، والاشتغال به، مما استوجب قضاء حقه والمسايرة له على ملتمسه، سألني غير مرة أن أشرحه وأنبئ عن غوامضه وحقائقه، وأقرّبه على طالب نكته ودقائقه). وأنا أقول شهد شاهد من أهله على أن كتاب الفصول عسير على المتناول، مشتمل على المباحث الغريبة، فكيف يكون مثل هذا الكتاب، ألف من أجل المبتدئ كما يقول صاحبه في مقدمة الفصول كما مرَّ بنا، والحق يقال هو بالفعل بعيد عن التطويل والإكثار، وشديد الاختصار وفيه الاحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة، كما ذكر ابن إياز، ولكنه من غير الممكن ان يكون ألف من أجل المبتدئ كما ذكر صاحبه. فالمبتدئ بعيد كل

---

[١] الفصول الخمسون ص ١٤٩.

[٢] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٨٨.

[٣] المصدر السابق ص ٨٩.

البعد عن تلك المسائل العسيرة والقواعد المحكمة المركزة، والأسلوب الموجز الذي يحتاج قارئه إلى شرح وتفصيل، فأين المبتدئ من تلميحاته وتعليلاته التي تعمق فيها صاحب الكتاب وضرب بها إلى أغوار بعيدة في النحو؟ بل أين المبتدئ من شواهده التي امتلأ بها الكتاب ونشاطره الرأي في أن الكتاب ألف من أجل الدارس المتعمق في قضايا النحو ومسائله، **(أي المنتهي)**.

أما صاحب كشف الظنون فيقول عن كتاب الفصول[(١)]: **(**وهو كتاب اشتمل على مهمات هذا الفن، رتبه ترتيباً بديعاً لا يتوقف من سابق الأبحاث على لاحقها إلا نادراً وهو أصغر من الكافية**)**.

ب/ طريقة ترتيب ابن معطي لمسائل النحو في الفصول

ولابد من بيان كيف رتب ابن معطي مسائل النحو في الفصول، وكيف قسم أبوابه؟ وهذه فهرسة لأبواب كتاب الفصول وفصوله، وقد ذكرت فيها رؤوس الموضوعات فقط كما جاءت في الكتاب.

الباب الأول وعنوانه في مقدمة هذا الفن من الأصول[(٢)]

- الفصل الأول في بيان الكلام والكلم والكلمة والقول.
- الفصل الثاني فيما يأتلف منه الكلام وهو الاسم والفعل والحرف.
- الفصل الثالث في حدّ الاسم وعلاماته.
- الفصل الرابع حدّ الفعل وعلاماته.
- الفصل الخامس في حدّ الحرف وعلاماته.
- الفصل السادس في بيان ما لا يخلو أواخر الكلم منه.
- الفصل السابع في إعراب الاسم المتمكن.
- الفصل الثامن في إعراب الفعل المضارع وبنائه.

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حاجي خليفة ٢/١٢٧٠.

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٤٩-١٦٩.

- الفصل التاسع في العلل الموجبة لبناء الاسم.
- الفصل العاشر فيما تُبنى عليه الكلمة.

الباب الثاني وعنوانه أقسام الأفعال(١)

- الفصل الأول في أقسام الأفعال عقلاً إلى الأزمنة.
- الفصل الثاني بيان حالة الفعل مع الفاعل.
- الفصل الثالث فيما يتعدى إلى مفعول واحد.
- الفصل الرابع فيما يتعدى إلى مفعولين.
- الفصل الخامس فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.
- الفصل السادس للفعل الذي لم يسم فاعله.
- الفصل السابع في الأفعال غير المتصرفة.
- الفصل الثامن في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر.
- الفصل التاسع وسماه فيما يتعدى إليه جميع الأفعال المتعدي وغير المتعدي وفيه تكلم عن المصدر، والظرف من الزمان والمكان، والحال والتمييز، والمستثنى، والمشبه بالمفعول، والمفعول معه والمفعول له.
- الفصل العاشر فيما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به.

الباب الثالث وعنوانه: ما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال(٢)

- الفصل الأول في العامل في المبتدأ والخبر.
- الفصل الثاني الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر.
- الفصل الثالث الحروف الناصبة للمضارع.
- الفصل الرابع في الجوازم.

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٧٠-١٩٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٩٨ – ٢٢٤.

- الفصل الخامس في حرفين مترددين بين الأسماء والأفعال (ما الحجازية ولا العاملة عمل ليس).
- الفصل السادس حروف النداء وتحته ذكر الندبة والاستغاثة.
- الفصل السابع حروف الجر.
- الفصل الثامن الأسماء العاملة عمل الفعل.
- الفصل التاسع في أسماء الأفعال، وتعرض لشيء من الظروف العاملة عمل الأفعال.
- الفصل العاشر في الإضافة وفيه تكلم عن اسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعل التفضيل.

الباب الرابع وعنوانه فى النكرة والمعرفة وذكر التوابع(١)

- الفصل الأول في الفرق بين النكرة والمعرفة.
- الفصل الثاني في ذكر العلم.
- الفصل الثالث في المضمر وفيه تكلم عن التنازع.
- الفصل الرابع في المبهمات (الإشارات والموصولات).
- الفصل الخامس في المعرف باللّام.
- الفصل السادس في الإضافة.
- الفصل السابع في التوابع، وبدأ بالنعت.
- الفصل الثامن في التوكيد.
- الفصل التاسع في العطف.
- الفصل العاشر في البدل.

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٢٥-٢٣٩.

الباب الخامس وعنوانه فصول متفرقة[1]

- الفصل الأول في العدد وما يلتحق به وهو الكناية كذا وكم.
- الفصل الثاني في المذكر والمؤنث.
- الفصل الثالث في التصغير.
- الفصل الرابع في النسب.
- الفصل الخامس في المقصور والممدود.
- الفصل السادس في الإمالة والهجاء.
- الفصل السابع في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر.
- الفصل الثامن في التصريف.
- الفصل التاسع في الوقف والحكاية.
- الفصل العاشر في الإدغام وضرائر الأشعار.

هذه هي أبواب وفصول ابن معطي، وقد نقلتها كما هي تاركة منهجه وطريقته في عرضها ومسمياته وما سوى ذلك للفصل الثالث بإذن الله.

ج/ شرَّاح كتاب الفصول

وقد شرح كتاب الفصول شرّاح كثيرون وقد ذكر صاحب كشف الظنون سبعة منهم[2] وهم: ١- جمال الدين أبو محمد حسين بدر بن إياز، واسم شرحه المحصول في شرح الفصول.

٢-شهاب الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الخليل الخوي الشافعي. واسم شرحه شرح الفصول.

٣-أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد الأندلسي.

---

(١) الفصول الخمسون ص ٢٤٠-٢٧٧.

(٢) كشف الظنون حاجي خليفة ١٢٦٩/٢و (لم يذكر صاحب كشف الظنون اسم الشارح الثالث الحسن بن قاسم).

٤-الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم.

٥-إبراهيم بن موسى بن بلال المعروف ببرهان الدين الكركي الشافعي.

وقد ذكر هؤلاء الخمسة محمود الطناحي في الفصول[١] وقد ذكر الشارحين الأولين كل من صاحب تاريخ الأدب[٢] وصاحب بغية الوعاة الذي ذكر أيضاً الشارح الثالث[٣] وأضاف صاحب كشف الظنون اسماء الشرّاح الآخرين وهم:

٦-رشيد الدين أبي جعفر محمد بن علي المزندلاني المتوفى عام ٥٥٨هـ.

٧-أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي توفى عام ٥٧٠هـ.

٨-الإمام العلامة ابن إياس النحوي، وسمّى شرحه أيضاً بالمحصول.

د/ صحة نسبة كتاب الفصول لصاحبه

ذكر صاحب تحقيق الفصول محمود الطناحي، أنه اعتمد في تحقيقه للفصول على نسختين: الأولى محفوظة بمكتبة الأزهر، وكتبها حسن بن علي البعلبكي. في مدينة الخليل بالقدس، وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف (كتاب الفصول النحوية، تصنيف الإمام العلامة حجة العرب ومحجة الأدب، زين الدين يحي بن معطي بن عبد النور رحمه الله تعالى ورضي عنه)[٤] ، وقد اتّخذ هذه النسخة أصلاً.

أما النسخة الثانية: محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، كتبها جنيد بن عبد الله النحوي. وجاء عنوان الكتاب على صفحة غلافها: (الفصول العربية:

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٣٤.

(٢) تاريخ الأدب العربي للمستشرق كارل بروكلمان ٣٠٦/٥.

(٣) بغية الوعاة للسيوطي ٣٦٧/١-٥٣٢.

(٤) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٣٧.

تـأليف الإمـام الأوحـد شـيخ الأدب، لسـان العـرب، زيـن الـدين بـن معطـي النحوي- رحمه الله ورضي عنه-)[١].

ويقول محمود الطناحي: إنّه رأى نسخة أخرى من الفصول في مدينة استنبول في تركيا، وهذه النسخة ذكرها المستشرق الألماني كارل بروكلمان في موسوعته الكبرى (تاريخ الأدب العربي)[٢] وقد عرض محمود الطناحي صوراً للنسخ الأصلية من النسختين اللتين اعتمد عليهما، وهي نسخة الأصل المحفوظة بالمكتبة الأزهرية، وقد عرض لها صفحة العنوان والورقة الأولى والأخيرة. ونسخة المكتبة الظاهرية بدمشق، وأيضاً عرض منها صفحة العنوان والورقة الأولى والأخيرة وذلك في كتاب الفصول الخمسين لابن معطي[٣] وبهذا يكون محمود الطناحي – جزاه الله خيراً – قد أثبت صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه.

هـ/ مصنفاته الأخرى

عاش ابن معطي على امتداد أربعة وستين عاماً، ترك من بعدها إرثاً طيباً من المؤلفات، يشهد له بتمكنه من علوم العربية، وقد دار أكثرها في فلك النّظم. وسأورد في هذا المقام قائمة بأسماء مصنفاته، حسب ما أورده بعض المترجمين له بالمسميات التي أطلقوها عليها، وذلك من خلال هذا الجدول الذي يبين كل مرجع وما ذكره من مصنفات قد أُخْتُلِف في بعض أسمائها، وغاب ذكر بعض المصنفات عن البعض.

---

(١) الفصول الخمسون ص ١٣٨.

(٢) المصدر السابق ١٣٩.

(٣) المصدر السابق ص ١٤٠-١٤٤.

جدول يوضح مصنفات ابن معطي كما وردت في المراجع التالية:

اسم المرجع وصاحبه	مصنفات ابن معطي كما وردت في المراجع حسب ترتيبها
بغية الوعاة للسيوطي ٣٤٤/٢	١- العقود والقوانين في النّحو ٢- حواش على أصول ابن السراج في النّحو ٣- شرح الجمل في النّحو ٤- شرح أبيات سيبويه ٥- ديون خطب ٦- قصيدة في القراءات السبع ٧-نظم كتاب الصحاح للجوهري في اللغة ٨- نظم كتاب الجمهرة لابن دريد ٩- نظم كتاب في العروض ١٠- كتاب في المثلث ١١- الألفية في النّحو ١٢- الفصول
معجم الأدباء ياقوت الحموي ٦٣٤/٥	١- الفصول الخمسون في النّحو ٢- ألفية في النّحو ٣- حواش على أصول ابن السراج ٤- نظم الصحاح للجوهري ٥- نظم الجمهرة لابن دريد ٦- المثلث في اللغة ٧- قصيدة في العروض ٨- قصيدة في القراءات السبع ٩- ديوان شعر ١٠- ديوان خطب
الأعلام لخير الدين الزركلي ٩-١٩٢	١- الدرة الألفية في علم العربية ٢- المثلث في اللغة ٣- العقود والقوانين في النحّو ٤- الفصول الخمسون في النّحو ٥- ديوان خطب ٦- ديوان شعر ٧- أرجوزة في القراءات السبع ٨- نظم ألفاظ الجمهرة ٩- البديع في صناعة الشعر
معجم المؤلفين عمر رضا كحالة	١- الدرَّة الألفية في علم العربية ٢- منظومة في العروض ٣- منظومة في القراءات السبع ٤- منظومة البديع في صناعة الشعر ٥- الفصول العربية ٦- ديوان شعر ٧- ديوان خطب
الحركة الفكرية في مصر/ د/ عبد اللطيف حمزة ص ٢٢٠	١- العقود والقوانين في النّحو ٢- شرح سيبويه نظماً ٣- قصيدة في القراءات السبع ٤- قصيدة في كتاب الصحاح للجوهري ٥- نظم كتاب في العروض ٦- ألفية في النّحو
المدارس النحوية/ د/ شوقي ضيف ص ٣٤١	١- ألفية في النّحو ٢- العقود والقوانين في النّحو ٣- الفصول ٤- حواشي على أصول ابن السراج ٥- شرح على الجمل
تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ٣٠٦/٥	١- الدرة الألفية ٢- الفصول الخمسون ٣- البديع في صناعة الشعر

يبين الجدول السابق ما أورده بعض المترجمين من مصنفات ابن معطي، بينما اكتفى بعضهم مثل صاحب البداية والنهاية[1] وصاحب الشذرات[2] بقولهم: صنّف الألفية المشهورة وغيرها من المصنفات المفيدة، كما ذكر صاحب كشف الظنون[3] وصاحب وفيات الأعيان[4] الألفية والفصول فقط. وقد أضاف محقق الفصول في كتاب الفصول كل من البديع في صناعة الشعر وديوان شعر وشرح المقدمة الجزولية، وذلك لما ذكره السيوطي في البغية، فيصير عدد مصنفاته كما ذكرها محقق الفصول خمسة عشر مصنفاً[5].

ويظهر جلياً الاختلاف في المسميات، خاصة في كتاب البديع، فقالوا البديع في صناعة الشعر، ولحسن الحظ وفقت في الحصول على الكتاب، واسمه البديع في علم البديع ليحي بن معطي، تحقيق ودراسة د. محمد مصطفى أبو شوارب، وقد أورد الكتاب مؤلفات ابن معطي، وقد اتفق تماماً مع محمود الطناحي في عدد المصنفات وأسمائها، ماعدا البديع في علم البديع. وقد عللّ د. محمد أبو شوارب في كتاب البديع لاختلاف الاسم بقوله: إنّ ابن معطي لم يعنون لهذه المنظومة البديعية. وإنَّ عنوانها الذي ظهرت به، هو العنوان الذي ورد في نسخة المخطوط بخط ناسخه، ويقول: إن أغلب مترجميه لم يشيروا إلى هذه المنظومة، مستبدلين بها منظومة في علم العروض[6].

وعلى كل سوف أتناول منظومة ابن معطي في البديع في الفصل الأخير حينما أقارن منهجه في الفصول بمنهجه في البديع بإذن الله. ومن الاختلافات التي ظهرت حول المسميات كذلك، مثل الاختلاف حول أرجوزة

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ١٢٩/١٣.

(٢) شذرات الذهب للحنبلي ١٢٩/٥.

(٣) كشف الظنون للحاجي خليفة ١٥٥/١/ ١٢٦٩/٢.

(٤) وفيات الأعيان لابن خلكان ٨٠١/٢.

(٥) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٦.

(٦) البديع في علم البديع لابن معطي ص ٣٨-٣٩.

وقصيدة بالنسبة للقراءآت السبع، وكتاب ومنظومة في العروض، والدرة وألفية في النحو. وفي أثناء بحثي لم أعثر إلا على ثلاثة فقط من هذه المصنفات وهي: الألفية والفصول – موضوع البحث – والبديع في علم البديع كما وجدت هذا القول عند محقق الفصول محمود الطناحي، والذي تهيأ له أن يبحث في مكتبات تركيا ومصر – أماكن وجود النسخ الأصلية – الذي قال: (ولم يبق على يد الزمن من هذه المصنفات فيما وصل إليه علمي، إلا ثلاثة كتب هي الألفية ... والبديع في صناعة الشعر ... والفصول الخمسون)[١].

---

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٧.

المبحث الثاني

ما انفرد فيه من آراء وموقفه من المدارس النحوية

أ/ ما انفرد به ابن معطي من آراء مستجدة:

من الفصل الأول نْستطيع أنْ نحكم على أنّ ابن معطي يقف على أرض صلبة من المعرفة باللغة العربية وفروعها، وخاصة النحو، الأمر الذي جعله يشق طريقه وسط النحويين، ويبرز بآراء لم يقل بها غيره، مما زاد الاهتمام به، وبقضاياه النحوية التي تناولها النحاة بالبحث، فمنهم من خالفه ومنهم من تابعه ومنهم من نقلها محايداً، وسأورد هنا بعض ما انفرد به ابن معطي في كتاب الفصول – إن شاء الله –، وبالطبع لا يستطيع المرء أن يجزم بأن هذه كل القضايا التي كان لابن معطي فيها رأي، ذلك لأنّ مؤلفاته الأخرى قد فقدت، أو لم أستطع الوصول إليها – إن كانت لا تزال موجودة – أو ربما تكون هنالك قضايا في طيات الفصول أو الألفية ولم يتنبه المرء إليها، وكل أمر جائز.

١- من القضايا التي كان لابن معطي رأي فيها، في الباب الأول، الفصل الأول في بيان الكلم والكلمة والكلام والقول، حيث رأى ابن معطي أنّ القول يعم الكلام والكلمة والكلم، لكن الأصل استعماله في المفرد(١).

يقول ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك(٢) – رحمهما الله – إنّ القول يعم الجميع، والمراد أنه يقع على الكلام، أنَّه قول، ويقع على الكلم والكلمة، أنّه قول أيضاً، وتجيء المخالفة عندما قال ابن عقيل، (وزعم بعضهم أنّ الأصل استعماله في المفرد، وهو رأي ابن معطي).

---

(١) أنظر الفصول لابن معطي تحقيق محمود الطناحي ص ١٤٩.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ٢٠/١.

والسيوطي يأتي برأيه في المسألة نفسها، ثمّ ينقل رأي ابن معطي محايداً، فيقول موضحاً رأيه في القول[1]: (القول هو اللفظ الدال على معنى، فاللفظ جنس يشمل المستعمل والمهمل، لأنه الصوت المعتمِد على مقطع، (والدال على معنى) : فصل يخرج المهمل، فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولاً بدلياً أي أنَّه يصدق على كل منهما أنَّه قول، إطلاقاً حقيقياً).

٢- وفي الفصل التاسع من الباب الأول، وفي العلل الموجبة لبناء الاسم، علّل ابن معطي بناء أسماء الإشارة لشبهها بالحرف[2]. ويعلق ابن إياز على هذا بقوله[3]: (وتعليله بناءها بشبهها للحرف غريب، لم أر أحداً ذكره غيره) وقد تأثر ابن مالك برأي ابن معطي هذا من بعده، فقال في ألفيته[4]:

والاسْمُ مِنهُ مُعْربٌ ومَبْنِي   لشبهٍ مِنْ الحُرُوفِ مُدْنِي
كالشَبَهِ الوَضْعِي في اسْمَي جِئْتَنَا   والمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وفِي هنا

ويشرح ابن عقيل شبه اسم الإشارة بالحرف فيقول: (إنها مبنية لشبهها حرف كان ينبغي أنْ يوضع، فلم يوضع، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي (لا) ... ونحو ذلك، فَبُنِيَت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً). وقد ذكر هذا الرأي متابعة لابن معطي كل من السيوطي[5] والشيخ خالد[6] أيضاً.

---

(١) أنظر الفصول لابن معطي ص ٦١ نقلاً عن همع الهوامع وجمع الجوامع للسيوطي، صححه بدر الدين النعساني، ١٣/١/ ط بدون/ سنة ١٩٧٥م دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.

(٢) أنظر الفصول لابن معطي ص ١٦٦.

(٣) المصدر السابق ص ٦١ وقد نقل محمود الطناحي رأي ابن إياز من شرحه المحصول ورقة ٥٧ ب.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢/١-٣٣ / انظر الفصول ص ٦٢.

(٥) همع الهوامع للسيوطي ١٧/١.

(٦) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٤٩/١/ ط ٢/ سنة بدون دار الفكر للنشر.

٣- وفي الباب الثاني الفصل السادس، في الفعل الذي لم يسم فاعله يقول ابن معطي (والاسم الذي يقام مقام الفاعل إمّا أن يكون مفعولاً به وهو الأصل، ومع وجوده لا يقام غيره مقامه وإن فُقد، أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل، نحو قوله تعالى: **(غَيْرِ المَغْضُوبِ عَليهِمْ)**[١]. ويُقام المصدر مقام الفاعل في نحو قوله تعالى: **(فإذا نُفِخَ فِي الصُوْرِ نَفْخَةٌ واحدةٌ)**[٢] وقد يقام الظرف من الزمان والمكان إذا كان مختصاً مقام الفاعل)[٣]. ثم رتب ابن معطي ذلك حسب الأولوية في رأيه في ألفيته فقال[٤]:

لفقد مَفْعُول بهِ صَرِيحْ ... تُقامُ هَذِهِ مَع التّرجِيْحْ
فالأسبَقُ المَجْرُورُ والمَصَادِرْ ... ثُمّ الزَمَانُ والمَكَانُ آخِرْ
فإنْ تَقُلْ سِيْرَ بِزَيدٍ سَيْرَا ... يَومَيْنِ فَرْسَخَيْنِ كَانَ خَيْرَا

ويقول محمود الطناحي وليس فيما استشهد به دليل على تقديم الجار والمجرور ففي الآية الكريمة (غير المغضوب عليهم) لا يوجد سوى الجار والمجرور ولكنه في الألفية ذكر تفضيل تقديم المجرور على المصدر[٥] والظرف كما أسلفنا. ويبدو أن ابن معطي وحده (والله أعلم) الذي قال بتفضيل المجرور ثم الزمان ثم المكان، فمذهب البصريين إلا – الأخفش – أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده. وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول. ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة

---

[١] سورة الفاتحة الآية رقم (٧).
[٢] سورة الحاقة الآية رقم ١٣.
[٣] أنظر الفصول لابن معطي ص ١٧٧.
[٤] ألفية ابن معطي تحقيق السويدي زنسترين/ ص ٢٢.
[٥] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٦٨.

غيره وهو موجود. ومذهب الأخفش: أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه، جاز إقامة كل واحد منهما، فتقول: ضُرِب زيدٌ، وضُرب في الدار زيداً[١].

٤- وفي الباب الثاني من الفصل الثامن وفي الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر، فقد انفرد ابن معطي عمن سبقه من النحاة، بمنع تقديم مادام على اسمها، وهي أشهر مسألة خالف فيها ابن معطي النحاة قال في الفصول[٢]: (أما ما دام فلا يجوز تقدم خبرها عليها ولا على اسمها، ولا تنفصل عنها ما بخلاف أخواتها).

كما قال في الألفية أيضاً[٣]:

ولا يَجُوْزُ أَنْ تُقَدِّمَ الخَبَرْ على اسْمِ مَادَامَ وجَازَ فِي الأُخَرْ

وقد أدى هذا الرأي إلى قيام ثائرة النحاة[٤] ضده، قال: ابن الخباز[٥] (يفسد ما ذهب إليه أمران: أحدهما نقلي وهو قول الشاعر[٦]:

واحْبِسُهَا مَادَامَ للزّيْتِ عاصِرُ ومَا طَافَ فَوقَ الأرْضِ حافٍ ونَاعِلُ

فعاصر اسمها والجار والمجرور (الزيت) خبرها، وقد تقدم على الاسم، والأمر الثاني قياسي، وهو أنّ (مادام) أقوى من (ليس) بدليل أنَّ عدم تصرف (مادام) إنما كان باقترانهما بما، فإذا فصلتها عنها، عادت متصرفة،

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٤٦٢-٤٦٣.

(٢) أنظر الفصول لابن معطي ص ١٨١.

(٣) ألفية ابن معطي ص ٣٥.

(٤)) أنظر الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق د. عبد العالم سالم مكرم ٣/٥ / ط ١ / ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة بيروت – التصريح على التوضيح وحاشيته ١/١٨٧-١٨٨، شرح ابن عقيل ١/٢٥٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/٢٣٢/ سنة بدون/مطبعة عيسى الحلبي القاهرة.

(٥) ابن الخباز أحد شرّاح الألفية وقد سبق تعريفه أنظر الفصل الأول جوانب في الألفية ثم أنظر الفصول ص ٥٦.

(٦) الشاعر هو مزرد بن ضرار أخو الشماخ وبيته هذا ضمن قصيدة في المفضليات ص ٩٨. (ترجمته في الشعر والشعراء ص ١٩٥).

و(ليس) لا تتصرف أبداً، وإذا كانت (ليس) – مع ضعفها – لم يمنع تقدم خبرها على اسمها، كانت مادام أولى بذلك). انتهى قول ابن الخباز.

وكذلك قاسوا على أخوات (مادام) فقد تقدم خبر كان في قوله تعالى[1]: **(وكانَ حَقاً علينَا نصرُ المُؤمِنينَ)** صدق الله العظيم. وخبر ليس في قوله تعالى[2]: **(لَيْسَ البرَّ أنْ تُولُّوا وجُوهَكُمْ قِبَلَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ)** صدق الله العظيم، وهي كسائر أخواتها.

وقد جاء النحاة كذلك أيضاً بشاهدين آخرين هما:–

الثاني:

لا طِيبَ للعَيْشِ مَادَامَتْ منَغَصَةً لَذاتُهُ بادِّكَارِ المَوتِ والهَرَمِ

والثالث[3]:

مادامَ حافظَ سِرِّي منْ وثَقتُ بهِ فَهو الذي لَستُ عنهُ راغِباً أبداً

ثلاثة شواهد من الشعر ردّوا بها على ابن معطي، والعجيب أنّ جميعها خُرِّجت بتخريجات توافق رأيه؛ بإيجاز شديد، خُرِّج البيت الأول[4] (وأحبسها مادام للزيت عاصر) على أنْ يكون خبر مادام محذوفاً أي مادام للزيت عاصر موجوداً، والبيت الثاني (لا طيب للعيش) خُرِّج[5] على أنّ: لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، واسم مادام مستتر فيها. ويُقال في البيت الثالث (مادام حافظ بسري) ما قيل في البيت الثاني وهو استتار اسم دام على طريق التنازع[6].

---

(1) سورة الروم آية رقم ٤٧.

(2) سورة البقرة آية ١٧٧.

(3) البيت الثاني والثالث لقائلين مجهولين.

(4) أنظر قول ابن إياز في الفصول ص ٥٨–٥٩.

(5) شرح التصريح على التوضيح وحاشيته للشيخ يس ١/١٨٧–١٨٨.

(6) حاشية يس العليمي على شرح التصريح ١/١٨٨.

أما ابن إياز شارح الفصول فقد ذكر أنه ما وقف في تصانيف اللغة العربية متقدمهم ومتأخرهم على نصّ يمنع تقدم خبر مادام على اسمها، ويقول: إنه أكثر السؤال والفحص فما أخبر عن أحد يوافق ابن معطي هذا الرأي[١].

ومن الغريب أن يتصادف أنّ الثلاثة شواهد التي جاء بها النحاة تحتوي على مشتق يطلب عاملاً (عاصر ومنغصة وحافظ) مما أدى إلى تأويلات تقوي رأي ابن معطي، كذلك إن الذين ردوا على ابن معطي عجزوا عن إيجاد شاهد واحد من القرآن والحديث او من مأثور كلام العرب، مما دعَّم موقف ابن معطي.

٥- وفي الباب الثاني الفصل التاسع منه، وفي موضوع الحال، انفرد ابن معطي برأيه حين أجاز ابن معطي وقوع التنازع في الحال ، ولم يذكر ذلك في فصوله أو ألفيته، ولكن نقلها عنه كل من السيوطي[٢] والأشموني[٣]، وخلاصة كلام السيوطي أنه يقع التنازع في كل معمول ماعدا المفعول به والتمييز والحال، لأنها لا تضمر، خلافاً لابن معطي الذي قال بوقوع التنازع فيها وكذلك ذكر الأشموني في شرحه، وقد ذكر محمود الطناحي: أن هذه المسألة نقلت عنه من شرحه للجزولية[٤].

٦- وفي الباب الثاني أيضاً، الفصل التاسع منه وفي مسالة (فيما يتعدى إليه جميع الأفعال المتعدي وغير المتعدي) قال ابن معطي في الفصول[٥] في

---

[١] أنظر قول ابن إياز في الفصول ص ٥٨/ وشرح ألفية ابن معطي د/ على الشوملي ٤٢/١.

[٢] همع الهوامع للسيوطي ١١١/٢/ الأشباه والنظائر للسيوطي ١٠٨/٤.

[٣] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٠٨/٢.

[٤] أنظر الفصول لابن معطي ص ٦٩.

[٥] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٩٠.

خصوص المستثنى : (فاللازم النصب هو المستثنى الواجب والمستثنى المكرر كقولك: ما جاءني أحد إلا إخوتك إلا زيداً).

وابن معطي في هذا الموقع ينفرد بإظهار المستثنى منه في المثال السابق ويقول ابن إياز شارح الفصول في شرحه المحصول[١] (الذي يذكره أئمة العربية، في نصوصهم وشروحهم في هذا الموضع هو تكرار المستثنى من غير ذكر المستثنى منه، كقولك: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً، وما جاءني إلا زيداً إلا عمرو، بنصب أحدهما ورفع الآخر، ولا يجوز رفعهما معاً ولا نصبهما معاً). ثم يضيف في ورقة أخرى في المحصول: (وهنا تنبيه أن المصنف أظهر المستثنى منه فقال ما جاءني أحد إلا أخوك[٢] إلا زيداً، ومراده ما يجب نصبه، وغير خفي أنه يجوز إبدالهما من (أحد) أو إبدال أحدهما ونصب الآخر، فلا يحصل ما أراد وهذا واضح).

والنحويون ومنهم ابن مالك[٣] يكررون المستثنى دون ذكر المستثنى منه.

٧- وفي نفس الباب والفصل وفي معالجته للمفعول له، قال ابن معطي في الفصول[٤]: (المفعول له، وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه مقارناً له في الوجود، أعمّ منه، جواباً لقائل يقول لِمَ؟).

والمستجد في هذه الشروط هو قول ابن معطي (أعمّ منه) وهذا الشرط لم يذكره غيره. ويقول محمود الطناحي[٥]: (ولقد تصفحت كتب النحو فلم أجد فيها شرط العموم هذا).

---

(١) الفصول الخمسون ص٦٣ – نقلاً عن المحصول في شرح الفصول لابن إياز ورقة ١٠٨ ب / ١٠٩ أ.

(٢) قال ابن معطي في مثاله في الفصول (إخوتك) ص ١٩٠.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٥٥٢-٥٥٤.

(٤) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٩٢.

(٥) المصدر السابق ص ٦٣.

وقال شهاب الدين الخوي[1] في شرحه للفصول: (وقوله أعمّ منه، لم أجد من تعرض له من النحاة غيره، ولعله أراد أن يكون الفعل أعمّ من المفعول، لأنك إنما علّلت المجيء في نحو: جئتك إكراماً لك، لأن المجيء يكون للإكرام، وقد يكون لغيره فهو أعمّ من الإكرام).

أما ابن إياز فيقول في المحصول[2]: (أي يكون المفعول أعمّ من الفعل، ألا ترى أنّ الرغبة في قولنا: (قصدت زيداً رغبة في عطائه) يجوز أن تكون علة للقصد ولغيره).

ويبدو مما سبق تعارض شارحي الفصول (ابن إياز والخوي) في تفسير ما أراده ابن معطي بقوله (أعمّ منه) ويرى محمود الطناحي في الفصول: أن ظاهر عبارة ابن معطي في الألفية يقوي رأي ابن إياز فقد قال ابن معطي في الألفية[3]:

ثُمّ الذي سُمِّيَ مَفْعُولاً لَهُ	يُنصبُ نَحو جِئْتُ زَيْدَاً قتلهْ
مُقارِنَاً لِلفعْلِ فِعْل الفَاعِلِ	أعَمّ مِنهُ لا بِلِفظِ العَامِلِ

وأرى أن ابن معطي قصد ذلك، فالبيت الثاني الكلام فيه عن المصدر فيكون هو الأعمّ، لا الفعل. أما ابن مالك فلم يذكر شرط العموم هذا مثله مثل الآخرين، بل جعل شروط نصب المفعول له ثلاثة، فقال[4] ابن عقيل: (وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة – أعني المصدرية وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل) والشرط الأخير هو الذي قصد به ابن معطي قوله: (مقارناً له في الوجود).

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٩٢ نقلاً عن شرح الفصول للخوي ورقة ٧٣أ .

(٢) المصدر السابق ص ١٩٢ ، نقلاً عن المحصول شرح الفصول لابن إياز ورقة ١١٤ب.

(٣) ألفية ابن معطي ص ٢٠.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٥٢١.

٨- ومن آراء ابن معطي المستجدة أيضاً: تقسيم حروف النداء إلى مرتبتين قريب وبعيد، قال في الباب الثالث الفصل السادس[١] (وهي يا، وهيا، وأيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب).

وقال في الألفية[٢]

يا للبَعِيدِ وهَيا وإن قَرُبَ نُودِيَ بالهَمْزِ وأي نَحَو أرَبْ

قال ابن إياز[٣] (والمصنف جعل للمنادى مرتبتين، البعد والقرب، فيا وأيا وهيا للبعيد، وأي و الهمزة للقريب، وابن برهان جعل له ثلاث مراتب، بعداً وقرباً، وتوسطاً بينهما، فللأول أيا وهيا، وللثاني الهمزة، وللثالث أي، وجعل يا مستعملة للجميع).

وقال سيبويه في كتابه[٤] (فأمّا الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء بيا، وأيا، وهيا ، وأي، وبالألف، إلا أنّ الأربعة غير الألف يستعملونها، إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم، للشيء المتراخي عنهم، وللإنسان المعرض عنهم أو النائم المستثقل، ويستعملون هذه التي للمد موضع الألف ٠ ولا يستعملون الألف في هذه المواضع، وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك/ مقبلاً عليك) انتهى كلام سيبويه.

وواضح من كلام سيبويه، الفرق بينه وبين ابن معطي في تقسيم مراتب النداء، فهو يجعل أربعة منها وهي (يا وأيا وهيا وأي) لنداء البعيد (وقد عبر عنه بالمتراخي والمعرض والنائم المستثقل) والألف للقريب، ومن الممكن أن تجعل هذه الأربعة لنداء القريب وطبعاً ذلك لأغراض بلاغية، ولكن من غير الجائز في نظر (سيبويه) أن تنادي البعيد بالألف، وقال إنّه يجوز أن تستعمل الأدوات الخمسة في نداء (الصاحب) إذا كان مقبلاً عليك، قريباً

---

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢١٠.

[٢] ألفية ابن معطي ص٤٣.

[٣] أنظر الفصول لابن معطي ص ٦٤ نقلاً عن المحصول في شرح الفصول لابن إياز ورقة ١٤٦أ.

[٤] الكتاب لسيبويه ٢/٢٢٩/ ط ٢/ سنة ١٩٦٨م دار الكتاب العربي.

منك، وهذا أيضاً لغرض بلاغي كما علمنا في دراستنا لأساليب النداء، وخروجه عن مقتضى الظاهر لأغراض بلاغية[١].

٩- منع ابن معطي حذف حرف النداء مع الاسم الأعظم، فقال في آخر الفصل السادس الباب الثالث[٢] (ولا يدخل حرف النداء على اسم فيه الألف واللام إلا هذا الاسم). ويقصد اسم الجلالة.

وقال في الألفية[٣]:

وأَحْرُفُ النّداءِ قَدْ تَنْحَذِفْ   كَمِثْلِ: رَبَنَا ومِثْلِ يُوسِفْ
إلا عَن اسْمِ الله والإشَارَةْ   فالحذفُ فِيهمَا احْذَرِ اخْتِصَارهْ
لَو قُلتَ هَذا فِي النّداء واللهُ   وشِبْهِ هَذاَ وَقَع اشْتِباه

وكما قرأنا في الألفية في البيت الأخير منها، علل ابن معطي لهذا المنع (منعاً للاشتباه والالتباس) بين المنادى وغير المنادى. ويبدو أن ابن معطي تابع سيبويه في منع الحذف، ولكنه اختلف معه في التعليل فقد قال سيبويه في الكتاب[٤]: (واعلم أنّه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام، إلا أنّهم قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ... وهي في اسم الله تعالى بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة). وظهر لنا من كلام سيبويه، أنّ العلة في منع الحذف هي فقط ملازمة الألف واللام لاسم الجلالة، وهما بمثابة شيء واحد، وليس للالتباس كما عند ابن معطي.

---

(١) البلاغة الواضحة على الجارم ومصطفى أمين ص ٢١٠/ ط بدون/ سنة ١٤٠٤هـ /وزارة التربية والتعليم القاهرة.

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢١٢.

(٣) ألفية ابن معطي ص ٤٤.

(٤) الكتاب لسيبويه ١٩٥/٢.

وقد تابع ابن هشام ابن معطي في رأيه إذا قال في مغني اللبيب[١]: (تحذف ال للإضافة المعنوية وللنداء، نحو: (يا رحمن) إلا من اسم الله تعالى) وفي حرف الياء يقول[٢]: (ولا ينادى اسم الله عزّ وجل إلا بها) ولم يرد عن ابن مالك ما يؤيد رأي ابن معطي.

١٠- من مستجدات ابن معطي في الندبة، وهي زيادة ألف لما في آخره ألف وهاء، فيقال في عبد الله: (عبد اللاهاه) ولم يذكر ابن معطي ذلك في فصوله ولكنه ذكر ذلك في الألفية حين قال[٣]:

وإنْ نَدَبْتَ مَنْ تُنَادِي قُلْتَا وَازَيْدُ وَا عمرو وإنْ ارَدْتَا
جِئْتَ بِيَاء فَقُلتَ يَا سَعِيْداه وفي المُضَافِ يا عُبَيد اللاهَاه

وقد خالف غيره من النحاة، ومنهم ابن مالك الذي منعه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء.

١١- ومن آراء ابن معطي المستجدة حذف ما النافية في جواب القسم المنفي بلا، وقد تفرّد بهذا الرأي إذ المشهور هو حذف (لا) وقد ذكر ذلك في الألفية فقال[٤]:

وإنْ أتَى الجوَابُ مَنْفِيًا بلا أوْ مَا كَقَوْلي: وَالسَّمَا مَا فَعَلا
فَإنّهُ يَجُوْزُ حَذْفُ الحَرْفِ إذ أمِنُوا الاَلبَاسَ حَالَ الحَذْف
كَقَوْلِهِ: (تَاللهِ تَفْتَأ)[٥] حُذِفْ (لا) مِنْهُ أي لا تَفْتَأ المَعْنَى عُرِفْ

---

[١] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ٤٤/٢/ ط بدون/ سنة ١٩٨٧م/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت.

[٢] المصدر السابق ٣٧٣/١.

[٣] ألفية ابن معطي ص ٤٥.

[٤] ألفية ابن معطي ص ١٢.

[٥] سورة يوسف الآية ٨٥.

قال ابن الخباز شارح الألفية[١] (وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا) وقد ذكر صاحب الأشباه والنظائر[٢] وصاحب مغنى اللبيب[٣] هذه المسألة أيضاً، أما ابن مالك فقد تابع ابن معطي فيما ذهب إليه.

١٢- جعل ابن معطي (إمَّا) حرف عطف، فقد قال في الفصول[٤]: (وأو وإمّا للشك والإبهام والتخيير والإباحة كما قال في الألفية[٥]:

وَأَوْ وإمَّا فِيْهِمَا مَشْهُوْرَ الشَّكُ والإِبْهَامُ والتَخْيِيرُ

ويرى محمود الطناحي[٦] أنّ ابن معطي لم يتفرد بهذا الرأي ، وإنما هو من ضمن اختياراته، لأن هذه المسألة النحوية وكون (إمَّا) عاطفة قال بها كثير من النحاة ومنهم صاحب مغني اللبيب الذي قال[٧]: (وإمَّا عاطفة عند أكثرهم، أعني إمَّا الثانية نحو قولك: جاءني إمّا زيد وإمَّا عمرو، وزعم يونس وابن كيسان والفارسي بأنها غير عاطفة كالأولى ووافقهم ابن مالك).

١٣- ومن مستجدات ابن معطي أيضاً في الباب الخامس الفصل السادس في التصغير، قال ابن معطي في الفصول[٨]: (وشذّ في هذا الباب تصغير الترخيم، تقول في أزهر زُهَيْر) وقال في الألفية[٩]:

وشَذَ قَوْلَهُمْ زُهَيْرٌ صُغِّراً مُرَّخما كَذا عُثَيْمٌ حُقِّراً

---

[١] أنظر الفصول ص ٦٠، نقلاً عن ابن الخباز شارح الألفية ورقة ٢٩أ.

[٢] الأشباه والنظائر للسيوطي ٧٤/٢.

[٣] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ٦٣٨/٢.

[٤] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٣٧.

[٥] ألفية ابن معطي ص ٣١.

[٦] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٧٠.

[٧] مغني اللبيب لابن هشام ٥٩/١.

[٨] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٥١.

[٩] ألفية ابن معطي ص ٥٤.

وقال ابن اياز [١]: معلقاً على رأي ابن معطي في شرحه المحصول في شرح الفصول (وفي قوله: شذّ نظر، لأنهم لم ينصوا على شذوذ هذا). وقال سيبويه في الكتاب[٢]: (اعلم أنّ كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف، لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال فُعَيْلٌ، وذلك قولك: في حارث حُرَيْثٌ وفي أسود سُوَيْدٌ وفي غلاب غُلَيْبة) ولم يذكر سيبويه شذوذ هذا التصغير، وأزهر مثل أسود فلم يقل بشذوذه، وهذا ما خالف فيه ابن معطي سيبويه وبقية النحاة. وقال ابن الخباز في شرح الألفية[٣]: (وقال يحي: هو شاذ والنحويون قد قاسوه) كذلك لم يذكر ابن مالك هذا الشذوذ بل قال[٤]: (من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه، فإن كانت أصوله ثلاثة، صُغِّر على فُعَيْل، ثم إن كان مُسمى به مذكراً جُرِّد عن التاء، وإن كان مؤنثاً ألحقت تاء التأنيث، فيقال في المعطف عطيف، وفي حامد حُمَيْد، وفي حبلى حُبَيْلَة، وفي سوداء سُوَيْدَة).

أما محقق شرح ألفية ابن معطي قال[٥]: قال ابن جمعة تعليقاً على قول ابن معطي في الألفية: (وشذ قولهم زهير صغر) (اعلم أنَّ هذا النوع من التصغير قياسي عند جمهور النحاة شاذ عند ابن معطي) وكلامه نفس الكلام الذي نقله محقق الفصول عن ابن الخباز.

ويعلل ابن جمعة لقول ابن معطي فيقول: (وقال المصنِّف هو شاذ لما فيه من كثرة الحذف والالتباس، فهو مقصور عنده على السماع، لأن الشاذ

---

[١] الفصول الخمسون ص ٢٥١ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ٢٠٩ب.

[٢] الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ٤٧٦/٢.

[٣] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٧٢.

[٤] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٧٧/٢.

[٥]) شرح ألفية ابن معطي تحقيق د/ علي الشوملي/ ٤٦/١.

هو الذي لا يقاس عليه، فزهير تصغير الترخيم لكل من: أزهر، زاهر، مزهر، والتصغير غير المرخم لهذه الألفاظ: أُزَيْهِر، زُوَيْهِر، مُزَيْهِر على الترتيب٠)

١٤- جمع ابن معطي رَجُل على (رَجْلَة) بفتح أوله وسكون ثانيه، قال في الألفية[١]:

وفَعْلَةٌ كَرْجَلةٍ وفِعَلَهْ   جِبَبَةٌ ثِيَرَةٌ وحِسَلَهْ

قال ابن الخباز في شرح الألفية[٢]: (فَعْلَة لم يُكسَّر عليه إلا بناء واحد وهو فَعُل وهو اسم واحد وهو رَجُل قالوا: رَجْلَة، وعده ابن السراج تكسيراً).

وسيبويه في الكتاب لم يُكسِّر على رَجْلَة فقال في الكتاب[٣] (وما كان على ثلاثة أحرف كان فَعُل، وقد بُنِيَّ على فِعال قالوا: أرْجُلْ ورِجَال) ولم يذكر ابن مالك هذا الجمع.

١٥- ومن جموع التكسير التي جاء بها ابن معطي قوله في الألفية[٤]:

كذا الأَسُودُ ثَمَّ مَعْ فِعَالةْ   فُعُوَلةٌ بُعُوْلَةٌ جِمَالَهْ

قال محقق الفصول[٥] فالأول جمعوا عليه فَعْلا بفتح فسكون نحو: بَعْل[٦] وبُعُولَة، وفَحْل وفُحُولَة، وخَاْل وخُؤُولَة، وخَيْط وخُيُوطَة. وجمعوا على الثاني فَعَلا بفتحتين نحو: جَمَل وجِمَالَة، حَجَر وحِجَارَة. وقال ابن الخباز[١]: (وقد الحقوا بفعال وفعول التاء قالوا: جِمَالَة وحِجَارَة وبُعُولة وفُحُولة ... وفائدة التاء توكيد التأنيث٠) ويضيف محمود الطناحي في الفصول (وشاهد البعولة

---

(١) ألفية ابن معطي ص ٦٧.

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٧٣.

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/٥٧٢.

(٤) ألفية ابن معطي ص ٥١.

(٥) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٧٥ – ٧٦.

(٦) والبعل هو الزوج والجمع بُعُولَة، ويُقال للمرأة (بَعْل وبَعْلَة) مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ص ٥٨ / ط بدون / سنة بدون / دار الكتب العلمية بيروت.

(١) الفصول الخمسون ص ٧٥ نقلاً عن شرح ابن الخباز على الألفية ورقة ١١٠ب.

جمعا في الكتاب العزيز قوله تعالى[٢]: **(وبُعُولتُهُنَّ أحَقُ بِرَدِهِنَّ في ذلِك إنْ أرَادُوا إصْلاحاً)** صدق الله العظيم.

وكما يُقال بَعْل وبُعُولة يُقال في جمع الذكر: ذكر وذُكُورة، وهذه الهاء زائدة مؤكدة لتأنيث الجماعة، وهو شاذّ لا يُقاس عليه، ويعتبر فيها السماع فلا يُقال في كعب كعوبة، وشاهد الجمالة جمعاً في الكتاب العزيز قوله تعالى[٣]: **(إنّهَا تَرْمِي بشَرَرِ كالقَصْرِ)*(كأنّهُ جِمَالةٌ صُفْر).**

أما سيبويه فقد ذكر هذا الجمع في كتابه[٤] وقال في تكسير (فَعْل): (ربما كُسِّر على فِعلة كما كسر على فِعال وفُعُول، وقد يُكسَّر على فُعُولة وفِعَالة، فيلحقون هاء التأنيث (التاء)، وهو القياس أن يُكسَّر عليه. وزعم الخليل أنّهم إنّما أرادوا أن يحققوا التأنيث وذلك نحو الفِحَالة والبُعُولة والعُمُومة والقياس في فَعْل ما ذكر، أمّا ما سوى ذلك فلا يُعلم إلا بالسمع). وعلى هذا لا يعتبر ابن معطي هو من أتى بهذين الوزنين كما قال بعض النحاة فهو هنا قد تابع رأي سيبويه والخليل.

١٦- ومن مستجدات ابن معطي أيضاً في الباب الخامس الفصل الثامن (في التصريف) يقول ابن معطي في الفصول[٥]: (وكل وأو سكنت وقبلها كسرة لازمة قلبت ياء)، نحو: ميزان وميقات) فاشترط ابن معطي لقلب الواو ياء في مثل ميزان وميقات، أن تكون الواو ساكنة، وأن يكون قبلها كسرة لازمة. قال ابن إياز[٦]: (وتقييده الكسر هنا باللزوم لم أر أحداً ذكره) ويلاحظ أن ابن معطي حينما صاغ هذا الكلام في ألفيته، لم يشترط تقييد الكسر باللزوم قال[١]:

---

[٢] سورة البقرة آية رقم ٢٢٨.

[٣] سورة المرسلات الآيتان ٣٢-٣٣.

[٤] الكتاب لسيبويه ٥٦٨/١.

[٥] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٦٤.

[٦] المصدر السابق ص٢٦٤.

[١] ألفية ابن معطي ص ٦٧.

والواو إنْ يَسْكُنْ وقَبلهُ انْكَسَرْ فاقْلِبهُ يَاءً نَحْو مِيْزان اشْتَهَرْ

وابن جمعة شارح الألفية يشترط أن تكون الواو ساكنة وأن تسبق بكسرة فقط ولم يشترط لزوم الكسر الذي ذكر في الفصول، ويقول ابن جمعة[٢]: (واعلم أنّ الواو تقلب ياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها، ولم تكن مدغمة سواء كانت الواو فاء أو عيناً أو لاماً).

ب/موقف ابن معطي من المدارس النحوية ومذهبه النحوي

يعتبر ابن معطي بصري المذهب، وقد ظهر مذهبه هذا في كثير من الأمور، ولكنه مع إيمانه بهذا المذهب، إلا أنه كان يبيح لنفسه أن يخرج عن مذهبهم في بعض الآراء، ولم يكن خروجه هذا جديداً لدى العلماء فقد سبقه غيره، ولحق به آخرون، عندما خرجوا على مدارسهم ببعض الآراء، فالمازني والمبرد والأخفش وغيرهم من أعلام المدرسة البصرية، ومع ذلك كانت لهم بعض الآراء المخالفة لآراء المدرسة البصرية، فابن معطي هنا مزج بين هذه المدارس، وانتخب لنفسه آراء من كل منها، مع وضوح اتجاهه إلى المذهب البصري.

[٢] شرح ألفية ابن معطي تحقيق د/ علي الشوملي ٤٩/١.

ج/ما أيَّد فيه البصريين:

١-الاختلاف في اشتقاق الاسم

فقد عرض ابن معطي في الألفية رأي البصريين والكوفيين، ثم أشار لتأييده للبصريين فقال(١):

واشْتَقَّ الاسمَ مِنْ سَمَا البَصْرِيُّونْ　　واشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الكُوْفِيُوْنْ

والمذهبُ المُـقَّدَمُ الجَلِيُّ　　دَلِيْلُهُ الأَسْمَاءُ والسُّمَيُّ

ويشرح ابن جمعة(٢) البيت الأول بأن البصريين يرون أن الاسم مشتق من السمو وهو العلو، والكوفيون يرون أنه من السمة وهي العلامة وأصله عندهم من وسم، والبيت الثاني يوضح بصورة جلية تفضيل ابن معطي وميله للبصريين، إذ ينعت مذهبهم (بالمذهب المقدّم الجليّ).

٢-الاختلاف في أيهما الأصل؟ المصدر أم الفعل؟

قال ابن معطي في الألفية(٣):

واشْتَقَّ كُوْفِيُّونَ أَيْضَاً المَصْدَرَ　　مِنْ فِعْلِه نَحْوِ نَظَرْتُ نَظَـرا

واشْتَقَّ مِنهُ الفِعْلَ أَهْلُ البَصْرَّة　　وذا الذي به تَلِيقُ النُّصْـرهْ

إذ كلُّ فَرْعٍ فِيهِ ما في الأَصْلِ　　وليسَ في المَصْدَرِ مَا فِي الفِعْلِ

وفي الفصول ذكر ابن معطي هذه الآراء فقال(٤): (... ودليل حصرها أنّ المنطوق به، إما أنْ يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه وهو الاسم، وسمي بذلك لسموه على قسيميه. وإمّا أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وسمي باسم أصله وهو المصدر والمصدر فعل حقيقة).

---

(١) ألفية ابن معطي ص٣.

(٢) شرح ألفية ابن معطي تحقيق د/ علي الشوملي ٥٩/١.

(٣) ألفية ابن معطي ص٣.

(٤) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٠.

ويبدو في رأي ابن معطي المعروض أمامنا، تأييده لما ذكره في الألفية، وقد ذكر صاحب نشأة النحو وتاريخ أشهرالنحاة في سرده لمسائل الخلاف، بين الكوفيين والبصريين قائلاً[1]: (الاسم مشتق من السمو عند البصريين، وقال الكوفيون من الوسم). (والفعل مشتق من المصدر عند البصريين، وقال الكوفيون المصدر من الفعل)[2].

٣- إعراب الأسماء الستة

فقد اختلف النحاة في إعرابها، فابن معطي يلحقها بالاسم المعتل، ويقول في الفصول[3]: (والضرب الثالث ستة أسماء، رفعها بالواو، ونصبها بالألف وجرها بالياء، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم ... وإن أفردت أعربت بالحركات، وكلها تفرد إلا ذو، وإن أفرد فوك أبدل من واوه ميم). أمّا دكتور علي الشوملي فيقول:[4] (يعتبر ابن معطي الألف والواو والياء، حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها، لثقله على الواو والياء، ولتعذره على الألف). وهو بهذا يتابع سيبويه في رأيه، ويشاركهما في هذا الأخفش، في أحد قوليه.

---

[1] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة محمد طنطاوي ص ١٣٧ (وقد نقل هذه المسائل من كتابي ١- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ٢- والتبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري).

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف كمال الدين الأنباري ٢٣٥/١ / ط ٤ / ١٩٦١م المكتبة التجارية الكبرى شارع محمد علي.

[3] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٩.

[4] شرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ٥٣/١.

٤-صيغة ما أفعل التعجبية

اختلف النحاة حول هذه الصيغة اختلافاً كبيراً، خاصة في (ما) وأيّد ابن معطي رأي سيبويه والخليل[١]، على أنها نكرة مبهمة غير موصولة ولا موصوفة وقد ذكرها ابن معطي في ألفيته فقال:

تَقُولُ مَا أَحْسَنَ خَالِدَاً فَمَا مُبْتَدَأ مُنَكَّرٌ قَدْ أُبْهِمَا

وقال في الفصول[٢]: (وإعراب ما أحسن زيدا: ما: اسم مبتدأ نكرة غير موصوفة ولا موصولة، وأحسن: فعل ماضي، وفاعله ضمير مضمر فيه، وزيدا مفعول به).

٥-بناء أو إعراب (اسم لا النافية للجنس)

قال البصريون[٣]: (لا النافية للجنس إذا دخلت على المفرد النكرة، بُنيِّ معها) وابن معطي يتابعهم قائلاً في الفصول[٤] (وشبهوا بأنّ حرف النفي وهو: لا، إذا أريد به المبالغة في النفي، لقولك لا رَجلَ في الدارِ، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر، ولكن الاسم معها مبني، إذا كان مفرداً ... ولكنها لا تدخل إلا على نكرة، فإذا دخلت على معرفة أو تقدم خبرها على اسمها وجب إلغاؤها وتكريرها).

٦- في نداء اسم الجلالة

يقول البصريون إن الميم المشددة في اللهمّ عوض عن (يا) في أول الاسم، فالخليل ابن أحمد يقول[٥]: (اللهمّ نداء، والميم هاهنا بدل من يا، فهي هاهنا كما زعم الخليل- رحمه الله- آخر الكلمة بمنزلة (يا) في

---

(١) شرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ٥٦/١.

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٧٩.

(٣) نشأة النحو تاريخ أشهر النحاة محمد طنطاوي ص ١٣٨.

(٤) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٠٢.

(٥) الكتاب لسيبويه ١٩٦/٢.

أولها). أمّا الكوفيون وعلى رأسهم الفراء، يرون أنّ الميم بقية من (آمنا) وكان الأصل (يا الله آمنّا) فحذف وبقيت الميم المشددة[١].

وقد أيد ابن معطي رأي البصريين في هذا الأمر إذ قال في الفصول[٢]: (وقد يعوض عن حرف النداء الميم في اسم الله تعالى، فتقول اللهمّ). ويؤيد ذلك كمال الدين الأنباري فيقول[٣]: (الكوفيون يرونها بقية من جملة ويجمعون بينها وبين الياء، والبصريون يرون أنها عوض عن الياء).

٧-في ترخيم المنادى

فقد أيّد ابن معطي معظم شروط البصريين في هذا الترخيم، فقال في الفصول في باب النداء[٤]: (ومن خصائص النداء الترخيم وهو حذف آخر الاسم العلم الزائد على ثلاثة أحرف، إذا لم يكن مضافاً ولا مركباً ولا جملة، سواء حذف حرف النداء أم لم يحذف). وشروط البصريين في ترخيم المنادى[٥] أنْ يكون علماً مفرداً زائداً على ثلاثة أحرف، لأن الثلاثي أقل الأصول، وأنْ يكون مستغاثاً به وألا يكون مندوباً.

٨-لكنْ العاطفة

اشترط البصريون[٦] لمجيء لكنْ عاطفة، أنْ تكون مسبوقة بنفي فقالوا: (لا يجوز العطف بلكنْ بعد الإيجاب)، بينما أجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب، وابن معطي تابع البصريين في هذا الشرط فقال في

---

(١) شرح الجمل للزجاجي لابن خروف الاشبيلي تحقيق دكتورة/ سلوى عرب /١/١٩٧/ ط بدون سنة ١٤١٩هـ/ مطابع جامعة ام القرى/ الرسائل العلمية رقم٢٢).

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢١٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١/ ٣٤١-٣٤٢.

(٤) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢١١.

(٥) شرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ١/٦٠.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢/٤٨٤.

الفصول[1] (ولكن للاستدراك بعد الجحد)، والجحد هو النفي، وهو مصطلح كوفي، كما سيمر بنا.

٩-العطف على المضمر المجرور

قال البصريون[2]: (إنّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار)، بينما أجاز الكوفيون ذلك وقال أبو القاسم الزجاجي[3]، مؤيداً للبصريين: (واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمور المخفوض، فإن العطف عليه غير جائز إلا بإعادة الخافض، كقولك: مررت بك وبزيد ودخلت إليه وإلى عمرو، ولو قلت مررت به وزيد كان غير جائز عند البصريين البتة، إلا في ضرورة الشعر، وقد قبّحه الكوفيون وأجازوه مع قبحه، قرأ حمزة[4] **(وأتّقُوا الله الذي تَسَاءَلُوْنَ بِه والأرْحَامِ)** بالخفض، عطفاً على المضمر المخفوض، والقراء غيره قرأوا، بالنصب على الله عزّ وجل).

وقد اختار ابن معطي رأي البصريين، فقد ذكر ذلك في كل من الفصول والألفية، فقال في الفصول[5]: (وكل الأسماء يعطف بعضها على بعض، وكذلك الأفعال، إلا المضمر المجرور فلا يعطف عليه إلا بإعادة الجار). ويبدو لنا واضحاً تأثر ابن معطي بأبي القاسم الزجاجي في رأيه، ولا غرابة في ذلك فهو أستاذ أستاذه الجزولي، وقد وضع الجزولي مقدمته

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٣٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢/٤٦٣.

(٣) مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ص ٣٢٠/٣٢١/ ط ٣/ سنة ١٩٢٠م – ١٤٢٠هـ/ مكتبة الخانجي القاهرة.

(٤) سورة النساء الآية رقم١.

(٥) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٣٧.

المشهورة على جمل الزجاجي.[1] وقد قال ابن معطي في الألفية بخصوص إعادة الخافض[2]

والمُضْمَرُ المَجْرُوْرُ إنْ عَطَفْتَا   عَلَيه جِيءْ بِمَا بِه جَرَرْتَا
نَحْو مَضَى بِهِ وبالغُلامِ   وشَذَّ مِنْهُ بِكَ والأيامِ

فيرى ابن معطي أن عدم إعادة الخافض شاذ لقوله (وشذّ منه بك والأيام).

١٠- التنازع في عمل الفعل

وحقيقته أنْ يتنازع فعلان كلاهما اسماً واحداً، وقد نقل ابن معطي وجهة نظر كل من البصريين والكوفيين فقال في الفصول[3]: (فمذهب البصريين في هذا الباب: أن يعطوا الظاهر للثاني والضمير للأول ... والكوفيون بعكسهم وهو أنهم يعطوا الظاهر للأول والمضمر للثاني فيقولون: ضربني وضربتُ زيداً، ولو كان على ما قالوا لوجب الضمير في الثاني). ويبدو جلياً ميل ابن معطي للبصريين وذلك في تعليقه على كلام الكوفيين (ولو كان على ما قالوا ...).

١١- كذلك يبدو ميل ابن معطي للمدرسة البصرية في إيثاره لمصطلحاتها، وذلك مثل استعماله الجر إلا فيما ندر والذي يسميه الكوفيون بالخفض، والتمييز الذي يسميه الكوفيون بالتفسير (والذي تحرر في استعماله) والبدل الذي يسميه الكوفيون بالترجمة، والظرف الذي يسميه الكوفيون الصفة أو المحل، وحروف الجر التي يسميها الكوفيون

---

(1) (وسميت بالمقدمة الجزولية وهي مقدمة في غاية الإيجاز، وقد سماها صاحبها بالقانون، واشتهرت فيما بعد بالجزولية، وهي مع إيجازها تشتمل على كثير من النحو ولم يسبق إلى مثلها) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق د/ عبد العالم سالم مكرم ٢٣٤/١.

(2) ألفية ابن معطي ص ٣١.

(3) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٢٩/٢٢٨/ كذلك أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٨٣/١.

بالإضافة، والممنوع من الصرف الذي يسميه الكوفيون بالمجري وغير المجري، وواو المعية التي يسميها الكوفيون بواو الصرف ... وغير ذلك[1].

د/ما مال فيه ابن معطي للكوفيين

كما سبق ومرّ بنا أنّ ابن معطي بصري المذهب، ولكنه لم يكن بصرياً متعصباً، بل كانت له شخصية مستقلة، وافق البصريين في العديد من القضايا النحوية ، ولكنّه أباح لنفسه أنْ يأخذ برأي غيرهم من الكوفيين والبغداديين، إذا رأى الصواب في ذلك، ومن الأشياء التي أيد فيها الكوفيين وسنبدأ بما انتهينا عنده وهو المصطلحات.

١- استعمل ابن معطي بعض المصطلحات الكوفية[2]، على سبيل المثال سمُوا حروف النفي بحروف الجحد (أي الإنكار) كما أنهم استعملوا كلمة التفسير بدلاً من التمييز وقد تابعهم ابن معطي في ذلك، كذلك في الفعل الذي لم يسم فاعله إشارة إلى المبني للمجهول.

٢- سبب منع سكران ونحوها من الصرف، قال ابن معطي في إعراب الاسم المتمكن[3] (يُمنع الوصف مع الألف والنون من الصرف نحو: سكران، وكل بناء على فعلان يكون مؤنثه فعلى). وفي الألفية ذكر ذلك أيضاً، ومن هذا نرى أن ابن معطي منع سكران وما يماثلها من الصرف، للوصفية وزيادة الألف والنون، وهو بهذا الرأي يميل إلى الكوفيين الذين يذهبون إلى أن العلة في منع سكران من الصرف هي

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة محمد طنطاوي ص ١٣٠.
(٢) المدارس النحوية شوقي ضيف ص ١٦٦-١٦٧.
(٣) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٨.

الوصف والألف والنون[1]. ويقول محمود الطناحي : يبدو أنه تابع شيخه الجزولي في هذا الرأي[2]، أمّا البصريون فيرون سبب المنع من الصرف هو المشابهة. ويُضيف محمود الطناحي بأن ابن إياز شرح هذه المشابهة في شرحه وقال: الألف والنون في سكران تشابهان الألف والهمزة في نحو صفراء وحمراء، وذلك حيث أنهما زائدتان، وكذلك أنهما يتساويان في عدد الحروف وحركاتها وسكناتها، وكذلك أن صيغتي المذكر والمؤنث فيهما مختلفتان، فتقول سكران وسكرى وأحمر وحمراء[3].

٣- أجاز ابن معطي إضافة كذا إلى مفرد، فيقول: (كذا درهم) ويعتبر في هذا متابعة واضحة للكوفيين، الذين جوَّزوا إضافة كذا إلى المفرد، أو إلى الجمع قياساً إلى العدد الصريح[4]، وقد ذكر ابن هشام ذلك بالتفصيل فقال[5] الثاني من مخالفة كذا لأي (إنَّ تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جرّه بمن اتفاقاً ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين، فقد أجازوا في غير تكرار ولا عطف أنْ يُقال (كذا ثوب، وكذا أثواب) قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم إنه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم: مائة، وبقوله كذا دراهم: ثلاثة، وبقوله كذا وكذا درهماً: أحد عشر، وبقوله كذا درهماً: عشرون، وبقوله كذا وكذا درهماً: إحدى وعشرون، حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح. كما ذكر السيوطي هذه المتابعة في كتابه الأشباه والنظائر[6]. وأورد قول الكوفيين في هذه المسألة.

---

[1] شرح ألفية ابن معطي د/ علي الشوملي ص ٦٣.

[2] الفصول الخمسون لابن معطي ص٨٠.

[3] المصدر السابق ص ٨١، نقلاً عن المحصول في شرح الفصول لابن إياز ورقة ٢٩أ.

[4] نشأة النحو تاريخ أشهر النحاة محمد طنطاوي ص ١٢٤.

[5] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ١٨٨/١.

[6] الأشباه والنظائر للسيوطي ١١٨/٤.

٤- وذكر محمود الطناحي في تحقيقه للفصول[١] أن ابن معطي تابع الكوفيين في جعله (الياء في هذي) من علامة التأنيث، ويُضيف الطناحي أن ابن إياز علق على ذلك في شرحه، وقال: سبقه إلى هذا القول الزمخشري في مفصله، ويعلق بأن الأمر ليس على ما ظنّ ابن معطي والزمخشري، فالتأنيث معلوم من الصيغة لكن ذلك يوافق مذهب الكوفيين، لأن اسم الإشارة عندهم (ذا) والألف زائدة للتكبير فتكون الياء كذلك في هذي زائدة.

٥- ذكر ابن معطي في فصوله[٢]: أن الهاء تمال بعد حروف، وقد جمعها ابن معطي في (ستشحثك خصفة). وقد ذكر ابن إياز في شرحه أنّ ابن معطي سها عليه، أو أنه أخطأ في النقل، لأن هذه الحروف هي تمثيل للحروف المهموسة٠ وقد ذكر ابن معطي الحروف التي تمال الهاء بعدها في ألفيته وعدد هذه الحروف وجمعها في (ذود كلب نهز شمس جَثَتْ) .

وقد ذكر ذلك في الألفية فقال[٣]:

والهَاءُ للتَأْنِيثِ قَدْ أُمِيْلَتْ بَعَدَ حُرُوْف بَعَد قَدْ أُبِيْنَتْ

فِي ذَوْدِ كَلْبٍ نَهزٍ شَمْسٌ جَثَتْ كخِيْفة وقفا وقَدْ تَبَيْنَتْ

وقال صاحب مراتب النحويين ولم يحكِ إمالتها غير الكيسائي زعيم المدرسة الكوفية وناشر أفكارها وصاحب الفضل في ذلك[٤].

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٤٧.

(٢) المصدر السابق ص ٢٥٦.

(٣) ألفية ابن معطي ص ٦١.

(٤) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي / تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل / ص ٧٤ / سنة ١٩٥٥م القاهرة.

٦- عدد ابن معطي في فصل التصريف، حروف الزيادة وقال: بعد أن جمع حروف الزيادة ومن حروف الزيادة (ألف التأنيث وهاؤه) وقد علق ابن إياز في المحصول على ذلك قائلاً[١]: (وقوله هاؤه أي هاء التأنيث، والأجود أن يقول وتاؤه، لأن التاء الأصل لثبوتها في الوصل، وإنما تبدأ الهاء حالة الوقف، نعم الكوفي يرى أنَّ الأصل الهاء).

وابن معطي ذكر (هاء التأنيث) هذه في أكثر من موقع، ففي العَلَمْ الممنوع من الصرف قال[٢] (ومع الألف والنون نحو عثمان وعمران وغطفان وكل بناء فيه ألف ونون زائدتان مجرد من هاء التأنيث يكون علماً). كما ورد ذكر (هاء التأنيث) أيضاً في جمع المذكر والمؤنث حيث قال[٣]: بالنسبة لجمع المذكر السالم (وشرط هذا الجمع إن كان الاسم جامداً، أن يكون مذكراً علماً عاقلاً خالياً من (هاء التأنيث) وجمع المؤنث السالم ما ألحقته ألفاً وتاء مضمومة رفعاً ومكسورة نصباً وجراً، وما كان مفرده بهاء التأنيث حذفتها جمعاً نحو مسلمات). وهكذا وجدنا ابن معطي يطلق على تاء التأنيث قوله: (هاء التأنيث) ويرى النحويون في هذا تأييد لرأي الكوفيين، الذين يرون أن الأصل هو الهاء.

٧- ومن المسائل التي تابع فيها ابن معطي الكوفيين، فقد أجاز ابن معطي صرف مالا ينصرف في ضرورة الشعر. وقد أورد ذلك في الفصول حيث قال[٤]: (وأمَّا ضرائر الأشعار، فنحو صرف مالا ينصرف) كقول الشاعر[٥]:

---

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٦٣/ نقلاً عن المحصول شرح الفصول لابن إياز ورقة ٢٣١ أ.

[٢] المصدر السابق ص ١٥٧.

[٣] المصدر السابق ١٦٢-١٦٣.

[٤] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٧٠.

[٥] الشاعر هو رؤبة بن العجاج والبيت من ديوانه ص ٥٩.

(أَوَالِفَاً مَكَّةَ مِنَ وَرْقِ الحِمَى)

فقد صرف أوالف الممنوعة من الصرف، لأنها جاءت على صيغة منتهى الجموع وهو بهذا يميل إلى الكوفيين، الذين يرون أنه يجوز لضرورة الشعر صرف الممنوع من الصرف[١].

٨- يقول محمود الطناحي محقق الفصول[٢]: هنالك مسألة إعرابية تابع فيها ابن معطي رأي الكوفيين، ولم يذكرها أحد من شرّاح الفصول أو الألفية وهي في فصل الأسماء العاملة عمل الفعل، يقول ابن معطي[٣]: (والمنصوب بعد أفعل ، تمييز أو مشبه بالمفعول، وكذلك ما هو بمعناه، وذلك خير وشر، قال تعالى[٤]: ((**خيْرٌ عِنْدَ رَبِكَ ثَوَابَاً وخَيْرٌ أَمَلاً**) وأما قوله تعالى[٥]: (**فَاللهُ خَيْرٌ حَافِظاً**) فمنصوب على الحال لا على التمييز)). ويكمل محقق الفصول[٦] (وهذه القراءة قرأ بها جمهور الكوفيين). جاء في تفسير القرطبي (**فاللهُ خَيْرُ حِفْظَاً**) نصباً على التمييز، وهذه قراءة أهل المدينة وأبي عمرو وعاصم، وقرأ سائر الكوفيين حافظاً على الحال.

هـ/ما مال فيه ابن معطي للبغداديين

والمدرسة البغدادية هي التي مزجت بين النحو البصري والكوفي، موثرة في الجملة آراء البصريين، وهي تقوم على الانتخاب من آراء المدرستين السابقتين، ويفسر النحاة لهذا الأمر بأنّ روَّادَها تتلمذوا على يد المبرد (وهو بصري)وثعلب (وهو كوفي). وأهم روَّادَها هم: ابن كيسان، الزجاجي، أبو

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٤٩٣/٢.

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٨٥.

(٣) المصدر السابق ص ٢٢٢.

(٤) سورة الكهف الآية رقم ٤٦.

(٥) سورة يوسف الآية رقم ٦٤.

(٦) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٨٦.

علي الفارسي، ابن يعيش والزمخشري[1] ومنهم من يجعل ابن جني بغدادياً وبعض النحاة يجعله بصرياً.

وابن معطي واحد من الذين أخذوا بآراء المدرسة البغدادية، ويبدو ذلك واضحاً من خلال متابعاته واختياراته. ومن ما مال به للبغداديين:

- تقديم خبر ليس عليها، فقد اختلف النحاة في هذا الأمر، فالذين منعوا التقديم احتجوا بأنَّ ليس فعل غير متصرف فلا يجري مجرى المتصرف، فما كان غير متصرف في نفسه فينبغي ألا يتصرف في عمله. ومن الذين مانعوا التقديم، الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج، وأمَّا الذين أباحوه، فقالوا بجواز التقديم مثل: قائماً ليس زيد، ومنهم أبو علي الفارسي وابن برهان وغيرهم. وقد احتجوا بقوله تعالى[2]: **(أَلا يوم يَأْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ)** صدق الله العظيم، وقد أجاز ابن معطي أيضاً هذا التقديم فقد قال في الألفية بعد أن عدد كان وأخواتها:

  والسّبعَةُ الأولَىَ تَقّدمَ الخَبَرْ فِيهَا علَيهَا وَعَلَى اسْمِهَا اشْتَهَرْ

  واحتج بالآية السابقة نفسها[3]

- قسم ابن معطي جملة خبر المبتدأ إلى أربعة أقسام: مبتدأ وخبر، فعل وفاعل، شرط وجزاء، ظرف أو جار ومجرور. وهذا هو رأي الزمخشري، إذ قال[4]: (وجملة الخبر على أربعة أضرب اسمية وفعلية وشرطية وظرفية) وكذلك تابع فيه أبا علي الفارسي[5] وجميعهم من روّاد المدرسة البغدادية.

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) سورة هود الآية رقم٢٨.

(٣) شرح ألفية ابن معطي تحقيق د/ علي الشوملي ٦٤/١.

(٤) المفصل في علم العربية للزمخشري ص ٢٤/ ط٢/ سنة بدون/ دار الجيل للنشر والطباعة بيروت.

(٥) شرح ألفية ابن معطي د. علي الشوملي ٦٦/١.

و/ متابعاته لمن سبقوه واختياراته منهم

ظهر لنا من المادة التي عرضت لنا، أن ابن معطي انفرد ببعض الآراء النحوية، وأيد كذلك كلتا المدرستين البصرية والكوفية في بعض المسائل، وأخذ ببعض آراء المدرسة البغدادية ، والتي سنرى المزيد من متابعته لآرائها من خلال متابعاته ، التي طوَّف فيها واختار وتابع غيره من العلماء والشيوخ ومن ذلك:

١- تابع ابن معطي شيخه الجزولي في تعريفه للكلام بأنّه[١]: (اللفظ المركب المفيد بالوضع). وهذا هو نفس تعريف شيخه الجزولي في مقدمته[٢] كذلك تابعه في تعريفه للحرف فقد قال ابن معطي في حد الحرف[٣]: (حدّ الحرف كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها) والجزولي يقول[٤]: (والحرف كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها) فالتشابه واضح بين التعريفين.

٢- ذكر ابن معطي[٥] من علامات الحرف: (ألاّ يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال) وتابع في ذلك ابن جني الذي يقول[٦]: (وأمّا الحرف فهو ما لا يحسن فيه علامات الاسم والفعل ويدل على معنى في غيره).

٣- ذكر ابن معطي[٧] في موانع الاسم من الصرف: (وإنما يمنع الاسم من الصرف وجود علتين فرعيتين من فروع تسعة).

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٤٩.

(٢) شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين دراسة وتحقيق د/ تركي العتيبي ١/١٩٦/ط١/سنة ١٩٩٣م مكتبة الرشد الرياض.

(٣) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٣.

(٤) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١/٢١٧.

(٥) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٣.

(٦) شرح اللمع في النحو لابن جني، تأليف الواسطي الضرير ص ٩٧/ ط ١ / ٢٠٠٠م مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٧) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٦.

وقد تابع ابن معطي في ذلك كل من الزمخشري وابن جني، قال الزمخشري في مفصله[١]: (والاسم يمنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة) كذلك قال ابن جني في اللمع[٢]: (والأسباب المانعة للصرف تسعة). كما تابع ابن معطي الزمخشري عندما تحدث عن موانع الصرف فبدأ بالتعريف[٣]. والزمخشري عدد موانع الصرف وقال: (وهي العلمية و...)[٤] فبدأ بالتعريف أيضاً.

٤- ذكر ابن معطي في فصوله أنّ الحرف يُبْنَى على الكسر، قال[٥]: (نحو بزيدٍ وجَيْر). ويقول ابن إياز (اعتبار المصنف جير حرفاً، تابع فيه ابن جني) فقد قال ابن جني[٦]: (والبناء على الكسر يكون في الحروف في جير، وفي ياء الإضافة ولامها).

٥- ذكر ابن معطي[٧] أنّ وجه مضارعة الفعل المضارع للاسم (إنّه يكون مبهماً كما يكون الاسم مبهماً، ويختص كما يختص، وتدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم) وقد تابع في ذلك شيخه الجزولي الذي قال[٨]: (وإنما أعرب من الأفعال ما أعرب لمضارعته الاسم، ومضارعته من ثلاثة أوجه: الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء) إذن فقد تابع ابن معطي شيخه في هذه المسألة بكاملها ولم يخالفه في شيء منها.

---

(١) المفصل في علم العربية للزمخشري ص ١٦.

(٢) شرح اللمع في النحو لابن جني تأليف الواسطي الضرير ص ١٩٧.

(٣) الفصول الخمسون لابن معطي ١٥٦.

(٤) المفصل في علم العربية للزمخشري ص ١٦.

(٥) الفصول لابن معطي ص ١٦٩.

(٦) شرح اللمع في النحو لابن جني تأليف الواسطي الضرير ص ٩.

(٧) الفصول الخمسون لابن معطي ١٦٣.

(٨) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢٥٩/١.

٦- كذلك في تقسيم الأفعال للأزمنة الثلاثة، قال ابن معطي في فصوله[١]: (وتنقسم وضعاً إلى: ماض بوضعه كفعل، ومستقبل بوضعه كافْعَلْ، ومبهم بين الحال والاستقبال).

وقد تابع شيخه الجزولي في هذا، إذ يقول الجزولي في مقدمته في باب الأفعال[٢] (الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام: ماض بالوضع كَفَعلَ، ومستقبل بالوضع كافْعَلْ، ومبهم بالوضع كيَفْعَلُ).

٧- تابع ابن معطي شيخه الجزولي في إعراب الأسماء فقد قال في الألفية:

القولُ فِي الإعْرَابِ والبِنَاءِ الأَصْلُ فِي الإعْرَابِ للأسْمَاءِ

وهو رأي البصريين، وقد تابع فيه أيضاً الجزولي الذي قال[٣]: (وأصل الإعراب للأسماء).

٨- تابع ابن معطي أيضاً شيخه الجزولي في بيان حالة الفعل مع الفاعل فقال ابن معطي[٤] (وكل فعل لا يتعدى فإنه يجوز تعديته بحرف الجر) وقال الجزولي[٥] في مقدمته :(والمتعدي عند الإطلاق لابد فيه من شيئين: أن يكون له منصوب، وأن يكون ذلك المنصوب رُفِع به الفعل فإن تعذر أحدهما، لم يكن متعدياً على الإطلاق، بل يعتد بحرف الجر).

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٧٠.
(٢) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٤٥٧/٢.
(٣) المصدر السابق ٢٥٤/١.
(٤) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٧٢.
(٥) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٦٩٧/٢.

٩- تابع ابن معطي أيضاً أبا سعيد السيراقي في إعراب حبذا حين قال في فصوله[١] (حبذا فعل ركب مع فاعله، فصار اسماً واحداً يرفع بالابتداء). وكأنك قلت المحبوب زيد، وهو رأي السيرافي كما نقله ابن إياز[٢].

١٠- تابع ابن معطي الجزولي في تعريف المبهم من ظرف المكان، حيث قال في الفصول[٣] (فالمبهم من الأمكنة ما لا يستحق ذلك الاسم، إلا بالإضافة إلى غيره، وهي الجهات الست وفي ما معناها) ويقول الجزولي في المقدمة[٤] (والمبهم ما له اسم بالإضافة إلى غيره، وما هو مثله) ويقول الشلوبين ويُقصد بغيره أسماء الجهات الست.

١١- تابع ابن معطي الزمخشري في قوله (حموها) عندما عدد الأسماء الستة[٥] والزمخشري ذكر ذلك أيضاً في مفصله قائلاً[٦]: (جاءني أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال).

١٢- قال ابن معطي[٧] وشبهوا بإنَّ حرف النفي وهو (لا) إذا أريد به المبالغة في النفي، كقولك: لا رجل في الدار، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر ولكن الاسم معها مبني إذا كان مفرداً، فإذا كان مضافاً أو مشبهاً بالمضاف وجب نصبه نحو قولك: (لا ذا نجدة غير بطل). فقد تابع في قوله: فهي تنصب الاسم وترفع الخبر كل من الأخفش والمبرد والزمخشري

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٧٨.
(٢) المصدر السابق ص ١٧٨ نقلاً/ عن المحصول في شرح الفصول لابن إياز ورقة ٨٥ب.
(٣) المصدر السابق ص ١٨٥.
(٤) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٢٢/٢.
(٥) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٩.
(٦) المفصل في علم العربية للزمخشري ص ١٦.
(٧) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٠٢.

الذي ذكر ذلك في مفصله[١] (وهي كما ذكرت محمولة على إنّ، فلذلك نصب بها الاسم ورفع بها الخبر).

١٣- تابع ابن معطي شيخه الجزولي، في تقسيم الجوازم إلى قسمين: ما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين إذ قال الجزولي في مقدمته[٢]: (الجازم قسمان: جازم لفعل واحد وجازم لفعلين).

١٤- ذكر ابن معطي في الكلام على ما الحجازية[٣]: (أنّه قد تدخل الباء في خبرها) وقد تابع الزمخشري في هذا الرأي، حيث قال الزمخشري في مفصله[٤] (ودخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيد بمنطلق، إنما يصح على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول: زيد بمنطلق).

١٥- تابع ابن معطي كل من ابن جني والزجاجي في: إعراب مذ ومنذ، فقال في الفصول[٥]: (وهما في ابتداء الغاية في الزمان بمنزلة من في غاية المكان، فإن كانا ظرفين، ارتفع ما بعدهما على الابتداء وهما الخبر، فتقول: ما رأيتهم مذ يوم الجمعة) وقد علق ابن إياز على هذا القول[٦] (ارتفع ما بعدهما على الابتداء وهما الخبر) تابع في هذا أبا الفتح والزجاجي، والتقدير بيني وبين لقائه يومان. أما ابن جني فقد قال في هذه المسألة[٧] (ولا تقع مذ إذا كانت اسماً إلا مبتدأه).

---

(١) المفصل في علم العربية للزمخشري ص ٧٤.

(٢) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٤٨٢/٢.

(٣) الفصول لابن معطي ص ٢٠٨.

(٤) المفصل في علم العربية للزمخشري ص ٨٢.

(٥) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢١٧.

(٦) المصدر السابق ص ١٢٤/ نقلاً عن المحصول في شرح الفصول لابن إياز ورقة ١٥٧أ.

(٧) شرح اللمع في النحو لابن جني تأليف الواسطي الضرير ص ٩٧.

ويقول في مؤلف آخر[١] (فإذا كان معنى الكلام بيني وبينه كذا وكذا، فارفع بهما، تقول: ما رأيته مذ يومان، وما زارنا مذ ليلتان، فترفع لأن معنى الكلام: بيني وبين الرؤية يومان) فالرفع إذن على الابتداء، كما ورد في شرح اللمع كما أسلفت، ويكون ابن معطي تابع ابن جني في هذا الرأي.

أما متابعته للزجاجي، فقد قال الزجاجي[٢] (منذ تخفض ما بعدها على كل حال، وهي في الزمان بمنزلة من في سائر الأسماء، تقول: ما رأيته منذ يومين، وأمّا مذ فترفع ما مضى، كقولك: ما رأيته مذ يومان، لأنه ماض مرفوع بالابتداء وخبره مذ والتقدير بيني وبين لقائه يومان)٠ ولعلنا نلاحظ أن الزجاجي يفرّق بين منذ ومذ حيث أنّ منذ تخفض ما بعدها فتكون المتابعة في مذ.

١٦- ذكر ابن معطي في الفصول[٣] أنّ أسماء الأفعال تنقسم إلى: متعدية وغير متعدية ثمّ قال: (وغير المتعدي نحو: مَهْ أي اكفف، وصَهْ أي اسكت، وإيه ...) ولا شك أنه تبع الزمخشري إذ قال في مفصله بعد أن عدد المتعدي قال[٤]: وغير المتعدي نحو قولك: (صه أي اسكت، ومَهْ أي اكفف، وإيه ...) وقد أنكر بعض النحويين[٥] عليهم جعل مه غير متعدي، وقالوا: إنّ اكفف متعدي لأننا نقول أكفف زيدا.

١٧- وفي المبهمات قسّم ابن معطي الإشارات إلى مراتب[٦] (دنيا ووسطى وقصوى) ويقول ابن إياز في شرحه[٧] إنه تابع شيخه الجزولي

---

[١] توجيه اللمع للعلامة ابن الخباز شرح كتاب اللمع لابن جني تحقيق د/ فايز تركي دياب ص ٢٣٩ ، ط ١ / سنة ٢٠٠٢م / دار السلام للطباعة والنشر القاهرة.

[٢] المنهاج في شرح جمل الزجاجي تأليف يحي ابن حمزة العلوي ص ٤٥.

[٣] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٢٣.

[٤] المفصل في العربية للزمخشري ص ١٥١.

[٥] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٢٤/ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ١٦٥ ب.

[٦] المصدر السابق ص ٢٣٠.

[٧] المصدر السابق ص ١٢٤، نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ١٧٩ أ.

في حواشيه، وذلك باستعماله (دنيا ووسطى وقصوى) دون تعريف بأل أو إضافة، ويرى ابن إياز أن ذلك خطأ وقع فيه الاثنان. وقد تابع ابن معطي أيضاً في جعل أسماء الإشارة مراتب دنيا ووسطى وقصوى الزجاجي الذي قسمها إلى ثلاثة أقسام أيضاً: البعيد والمتوسط والقريب[١].

١٨- وفي الفصل الخامس من الباب الرابع، وفي تعداد أنواع المعارف ذكر ابن معطي المعرف باللام وحدها[٢] كذلك ذكر هذا التعريف باللام في ألفيته حيث قال[٣]:

أمّا المعارفُ فَخَمْسٌ تُذْكَرْ   أولُـهَا الأعْلامُ ثُمَّ المُضمَرْ
والمُبْهَم المَخْصُوصُ والمُعَرَّفْ   باللامِ والمُضَافُ لاسْمٍ يُعْرَفْ

واعتبار ابن معطي المعرف اللام فقط، تابع فيه سيبويه، ومعروف أن المسألة فيها خلاف بين النحاة، فقد ذكر ذلك الشيخ خالد[٤] قائلاً (المُعرّف اللام وحدها عند سيبويه وهنالك مذاهب ثلاثة في الهمزة).

١٩- جعل ابن معطي[٥] في فصل التوابع (أن النعت أسبق التوابع وهي أربعة: النعت والعطف والتوكيد والبدل) وقد تابع ابن معطي في أسبقية النعت على بقية التوابع الأخرى، أبا القاسم الزجاجي الذي قال[٦]: (إذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعت، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم العطف، وسبب تقدم النعت على التوكيد، أنك لا تؤكد الشيء إلا بعد معرفته واستقراره).

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق صاحب أبو جناح ٢٠١/١/ط بدون /سنة ١٩٨٠م/ دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل.

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٣٢.

(٣) ألفية ابن معطي ص ٢٣.

(٤) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١٤٨/١.

(٥) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٣٤.

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧١/١.

٢٠- وفي نفس فصل التوابع، والحديث عن النعت قال ابن معطي[١] (والنعت المشتق: إما حلية أو نسب أو فعل أو صناعة)٠ قال ابن إياز[٢]: ((الحلية الأمر الظاهر على الموصوف كالطول والقصر والسواد والبياض والعور والتحلية منها، وقد أتى بها أبو الفتح ابن جني الذي قال في لمعه[٣]: (اعلم أن الوصف لفظ يتبع الموصوف تحلية)) فبهذا يكون ابن معطي قد تابع ابن جني في توضيحه للنعت المشتق لقوله: (إما حلية ، على نظير ابن جني الذي جعل الوصف لفظ يتبع الموصوف تحلية).

٢١- وفي الفصل الثامن من الباب الرابع وما زال الكلام على التوابع، قسّم ابن معطي التوكيد إلى: توكيد تكرار وتوكيد إحاطة[٤]، وقد تابع شيخه الجزولي في هذا الأمر ، إذ قال الجزولي في مقدمته في باب التوكيد[٥] (التوكيد تكرار وإحاطة)٠ وقد خطّأ ابن إياز الشيخ الجزولي وتلميذه ابن معطي في هذا الأمر، فهو يرى أن تقسيمهما التوكيد إلى تكرار وإحاطة باطل، لأنه يرى أن الإحاطة هي نفسها تكرار ويقول: إذا قلت قام القوم كلهم، فإن كلهم بمعنى كل القوم فهم القوم بأعيانهم على حد قوله، فلذلك يرى التكرار لازم للأمرين، ويقول : وعذرهما يعني الشيخ وتلميذه أنهما يريدان أن التوكيد تارة يكون بتكرار من دون إحاطة وأخرى بتكرار وإحاطة[٦].

٢٢- وفي الفصل السادس من الباب الأخير، وتحت عنوان في الإمالة والهجاء، قال ابن معطي[١]: (وللإمالة موجبات وموانع) ثم عدد موجباتها

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٣٥.

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٢٦/ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ١٨٦ب.

(٣) توجيه اللمع للعلامة ابن الخباز تحقيق فايز زكي محمد دياب ص ٢٥٧.

(٤) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٣٥.

(٥) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/٦٧٥.

(٦) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٢٦-١٢٧/ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ١٨٨ب.

(١) الفصول الخمسون ص ٢٥٦.

وموانعها. وقد تابع ابن معطي في قوله: وللإمالة موجبات، أبا علي الفارسي، الذي ذكر في كتابه التكملة[٢] قال: (وللإمالة أسباب توجبها).

٢٣- ذكر ابن معطي في الفصول في الفصل الثامن من الباب الأخير[٣] تحت عنوان في التصريف قال: (وأمّا حروف الإبدال فيجمعها اجهدتم طاوين) فجعلها أحد عشر حرفاً، ثمانية من حروف الزيادة – ماعدا السين واللام – وثلاثة من غيرها هي الطاء والدال والجيم. وقد اختار ابن معطي رأي سيبويه والمبرد، ويضيف ابن إياز أنه أيضاً تابع ابن السراج وابن جني[٤].

أما سيبويه فقد قال في فصل الإبدال[٥] (حروف الإبدال أحد عشر حرفاً، وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى وثلاثة من غيرها) أما أبو العباس المبرد فقد قال[٦]: (وهي أحد عشر حرفاً، منها ثمانية من حروف الزوائد وثلاثة من غيرها، وأمَا الثلاثة التي تبدل وليست من حروف الزوائد فهي: أولها حرف الطاء وحروف الإطباق وثانيها الدال وثالثها الجيم) وعدّد حروف الزوائد وهي: الألف والواو والياء والهمزة والتاء والهاء والميم والنون.

٢٤- ذكر ابن معطي في آخر فصل من فصوله الخمسين، وتحت عنوان في الإدغام و ضرائر الأشعار قال[١]: (ومن ضرائر الأشعار يجوز

---

[٢] التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق ودراسة د/ كاظم الجرجاني/ ص ٥٢٨/ ط ١/ سنة ١٩٨١م / مطابع دار الكتاب والنشر جامعة الموصل.

[٣] الفصول الخمسون ص ٢٦٣.

[٤] المصدر السابق ص ١٢٧.

[٥] الكتاب لسيبويه ٢٣٧/٤.

[٦] المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ٦١/١، ط بدون/ سنة ١٩٦٣م / عالم الكتب بيروت.

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٧٣.

الحذف من الحروف والظروف وهو نوع من الترخيم) وقد استشهد ابن معطي ببيت شاعر مجهول فقال:

أَوَرَاعيَانِ لبُعْرَانٍ لَنَا شَرَدَتْ   كَي لا يُحِسَّانِ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثَرَا

ومن معنى البيت يريد كيف لا يَحسّان؟ ومعروف أن كيف اسم[٢] وابن معطي يقول: يجوز الحذف من الحروف والظروف، وابن اياز يقول: أطلق عليها الحرفية وهي اسم لشبهها بالحروف على قاعدة سيبويه، فإنه ربما سمى الفعل حرفاً والاسم كذلك، وأقول ربما أراد ابن معطي أن يقول: كيف ظرف على رأي سيبويه[٣] الذي يرى أن كيف ظرف فيكون اختار رأي سيبويه في ظرفية كيف.

وابن هشام[٤] يجوّز هذا الحذف للضرورة الشعرية فقال: (كيف ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو) وقد استشهد ببيت قال فيه:

كَي تَجْنَحُونَ إلى سِلْمٍ ومَا ثُئِرْتْ قَتْلاكُمُ ولَظَى والهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

والمراد كيف تجنحون إلى السلم ولم يثأر لقتلاكم بعد؟ فحذفت الفاء للضرورة الشعرية. ٢٥- وفي آخر صفحة من صفحات فصول ابن معطي يقول أيضاً[٥]: (من ضرائر الأشعار الإدغام الشاذ كقولهم: في بني الحارث: بلحارث، وفي بني العنبر: بلعنبر) وقد تابع ابن معطي في ذلك سيبويه الذي قال[١]: (ومن الشاذ قولهم في: بني العنبر وبني الحارث: بلعنبر وبلحارث، بحذف النون وكذلك يفعلون في كل قبيلة يظهر فيها لام المعرفة) ويقول الخوي شارح الفصول: إنه أيضاً تابع الزجاجي في ذلك حيث ذكر ذلك في الإدغام

---

[٢] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٢٠٦/١.

[٣] نفس المصدر السابق ٢٠٦/١.

[٤] نفس المصدر السابق ٢٠٤/١.

[٥] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٧٧.

[١] الكتاب لسيبويه ٤٨٤/٤.

الفصل الثالث

منـهج ابن معطي في كتاب الفصول

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول(طريقته في عرض المادة وأسلوبه ومصطلحاته
أ/ طريقة ابن معطي في عرض المادة
ب/ أسلوب ابن معطي في تعريفاته وتعليلاته وتأثره بالمنطق
ج/ مصطلحات ابن معطي وتعبيراته وموقفه من المصطلح النحوي
المبحث الثاني: شواهده ومعالجته للصرف وما أخذ عليه في الفصول
أ/ شواهد ابن معطي من القرآن والحديث والأثر والشعر والنثر الفصيح
ب/ كيف عالج ابن معطي الصرف في الفصول
ج/ المآخذ التي أخذت على ابن معطي في الفصول
المبحث الثالث: مقارنة بين منهجه في كتاب الفصول وكتاب البديع في علم البديع وما تركه من أثر لمن خلفوه
أ/ منـهج ابن معطي قس كتابه البديع في علم البديع مقارنة بمنهجه في الفصول
ب/ الفصول في ضوء جهود الخالفين

المبحث الأول

طريقته في عرض المادة وأسلوبه ومصطلحاته:

أ/ طريقة ابن معطي في عرض المادة:

عندما تتصفح كتاب الفصول، وتمعن النظر في عنواناته ومحتوياته، نجد أن لابن معطي طريقة متفردة في عرض مادته، سواء كان ذلك في تبويبه وما تحتويه الأبواب أو كان ذلك في المسميات التي اختارها لفصوله، أو بما احتوته هذه الفصول، ولعلنا نجد بعض الغرابة في طريقته هذه، خاصة بعد أن ألفنا طرق النحاة الآخرين من أمثال ابن مالك وشراحه وغيرهم.

فمن حيث الأبواب، فقد جعل ابن معطي أبوابه خمسة أبواب، إذا تصفحنا الباب الأول[١] وجدناه، قد عالج فيه أولاً أقسام الكلام وحدوده وثانياً الإعراب، متناولاً فيه الاسم المعرب والفعل المعرب ثم البناء، وموجباته، وما تبنى عليه الكلمة.

والباب الثاني[٢] إذا طرحنا موضوعاته أمام أعيننا نجد أنه قد جعله للفعل والفاعل ونائبه وما يتعدى إليه جميع الأفعال، وأخيراً ما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به. أي أنّ هذا الباب كرَّسَه للفعل بكل أنواعه ولمعموله.

أما الباب الثالث[٣] فقد عالج فيه العامل في المبتدأ والخبر ثم الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر (وكلاهما يعمل عمل الفعل في الاسم) ثمّ الحروف الناصبة والجازمة للفعل المضارع وما يلحق بهما والحروف العاملة في الأسماء، من حروف نداء وحروف جر، ثم الأسماء العاملة عمل الفعل ثم الأسماء التي سميت بها الأفعال وأخيراً الإضافة. أي انه خصص هذا الباب لما يعمل عمل الفعل في كل من الأسماء والأفعال.

---

(١) أنظر الباب الأول في الفصول ص ١٤٩-١٦٩.

(٢) الباب الثاني من الفصول ص ١٧٠-١٩٧.

(٣) الباب الثالث من الفصول ص ١٩٨-٢٢٤.

والباب الرابع[1] جمع فيه المعارف من علم ومضمر ومبهمات (موصولات وأسماء إشارة) ثم معرَّف باللام ومعرَّف بالإضافة، ثم بدأ في التوابع وبدأها بالنعت ثم التوكيد والعطف والبدل وقد جعلها ابن معطي (أربعة توابع)، بينما جعلها الزمخشري[2] خمسة توابع إذ جعل العطف نوعين، وخلاصة هذا الباب: إنَّه جمع بين المعارف والتوابع.

والباب الأخير[3] جعله ابن معطي لفصول متفرقة، عالج فيها: العدد والمذكر والمؤنث، والتصغير، والنسب ثمّ المقصور والممدود، فالإمالة والهجاء وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ثمّ تناول التصريف وما به من: زيادة وقلب وبدل ونقل وحذف وإدغام. وتناول فيه الوقف والحكاية ثم أخيراً تناول ضرائر الأشعار وأورد فيها ضرورات الشعر من: صرف مالا ينصرف، وإبدال احد المثلين حرف مد أو لين، وقد يجوز حذف حرف المد أو اللين، وقد يزاد حرف المد واللين، كما يجوز قطع ألف الوصل، ويجوز تفكيك المدغم، وقصر الممدود، كما يجوز الاجتزاء بالضمة عن الواو، كما يجوز الحذف من الحروف والظروف، وهو نوع من الترخيم، ويجوز تحريك ما يجب تسكينه، ويجوز حذف الواو من (هو) وإسكانها، وقد تسكن الهاء من (له)، كما يجوز التقديم والتأخير في الكلمات، كذلك الإدغام الشاذ يُعد من ضرورات الشعر. لقد خلط ابن معطي في هذا الباب بين موضوعات نحوية وأخرى صرفية، وقد غلبت الموضوعات الصرفية على الباب.

ومما عرض أمامنا في كتاب الفصول، نجد أنّ ابن معطي لم يجعل عنوانات موضوعاته مستقلة مثل الآخرين، فلم يجعل مثلاً: للفاعل والتمييز والاستثناء والظروف والمفاعيل فصول مستقلة بمسمياتها المعروفة، والتي ألفتها الأذن في كتب النحو عموماً، بل وجدنا مثل هذه الموضوعات الكبيرة،

---

[1] انظر الباب الرابع من الفصول ص ٢٢٥–٢٣٩.

[2] المفصل في اللغة للزمخشري ص ١١١

[3] الباب الخامس من الفصول ص ٢٤٠–٢٧٧.

متناولة في ثنايا موضوعات أخرى، ولربما شمل الموضوع الواحد عند ابن معطي عدة مسائل تجمعها روابط كما سنرى.

فمثلاً في إعراب الاسم المتمكن[١] قسمه إلى ثلاثة أنواع: مفرد ومثنى ومجموع، وقسم النوع الأول منه إلى: صحيح ومعتل، ومن الصحيح دخل إلى إعراب المتصرف، ومنه إلى إعراب غير المتصرف، ثم أخذ يعدد في موانع الصرف مع الأمثلة والشواهد من كل نوع، ولعلنا نلاحظ كيف تناول الممنوع من الصرف؟ هذا العنوان الكبير، الذي أفردت له كتب النحو فصلاً خاصاً به. ثم تناول القسم الثاني وهو المعتل وقسمه إلى ثلاثة أضرب الأول منها: المقصور وعالج فيه (كلا وكلتا) والثاني منها: المنقوص. ثم جعل الضرب الثالث ستة أسماء وهي: الأسماء الستة المعروفة فانظر وانظري معي أين تناولها؟.

ثم تناول النوع الثاني وهو المثنى، ثم النوع الثالث وهو المجموع، وبدأ بجموع التكسير، وقد تعوَّد النحاة على أن يبدأوا بالجمعين السالمين ومن ثمّ جمع التكسير.

وفي الباب الثاني جمع بين أفعال المدح والذم[٢] بنوعيها نِعْمَ وبِئْسَ، وحبذا ولا حبذا، وبين فعلي التعجب، بجامع أنها غير متصرفة. وقد رأينا كيف أفرد النحاة لكل منهما باباً مستقلاً.

وفي نفس الباب وفي الفصل التاسع منه[٣] جمع بين المصدر والظرف بنوعيه والحال والتمييز والمستثنى والمفاعيل (به ومعه وله) ثمانية أبواب كبيرة من أبواب النحو، عالجها ابن معطي تحت عنوان واحد، وقد جمع بينها (تعدية جميع الأفعال إليها المتعدي وغير المتعدي) وابن معطي ليس هو

---

[١] أنظر الفصول الباب الأول الفصل السابع ص ١٥٥.

[٢] الفصول لابن معطي الباب الثاني الفصل السابع ص ١٧٧.

[٣] المصدر السابق الباب الثاني الفصل التاسع ص ١٨٣.

الوحيد الذي عالج هذه الأبواب تحت مسمى واحد، فالزجاجي أيضاً فعل ذلك[١].

وإذا تتبعنا فصول ابن معطي نجد الكثير من مثل هذه المعالجات التي جعلته يجمع بين بعض المجموعات حسب روابط يراها تجمع بينها ويعالجها تحت عنوان واحد.

ومن حيث مسميات عنواناته، فابن معطي أيضاً له مسمياته مثلاً: في الباب الأول في الفصل السادس منه، جعله تحت عنوان: مالا يخلو أواخر الكلم منه، وهو يريد بذلك المصطلح النحوي (الإعراب والبناء). كما تحدث في الباب الثاني عن الفاعل تحت عنوان (فيما يتعدى إلى مفعول واحد) وفي نفس الباب تناول نائب الفاعل، تحت عنوان ما لم يسم فاعله وهكذا.

وليس معنى ما ذكرنا أن كل عنوانات الفصول غير ما ألف، بل إننا نجد أنّ بعض الأبواب عولجت تحت المسميات التي عُرفت بها، وفي فصول مستقلة بها مثل: النكرة والمعرفة بأنواعها، والتوابع بأنواعها، كذلك في الفصل الأخير مثل: العدد والتصغير والنسب والمثنى والمذكر والمقصور والممدود وما إلى ذلك من موضوعات جعلها تحت العناوين التي عُرفت بها.

وابن معطي في طريقته في عرض مادته لم يكتف بإيراد القواعد وسردها فقط، بل هو كثيراً ما يقف عندها، ويحللها ويناقشها، بل ويرجح ما بينها، كما ظهر لنا في كثير من المسائل أثناء عرضه للمادة، وأحياناً قد يعلل للقاعدة، وأحياناً يحجم عن التعليل كما فعل في موضوع (فيما تبنى عليه الكلمة)[٢] وسنورد ذلك بتفصيل أكثر حين الوقوف على تعريفاته وتعليلاته إن شاء الله، ولنتتبع طريقته في عرض المادة مع التعريف والتعليل في النسب[٣].

عرَّف النسب أولاً بقوله: (وهو أن تعزو الاسم إلى أب أو قبيلة أو حيٍّ أو صناعة بياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها، وقد يعوَّض عن إحدى

---

[١] شرح الجمل لأبي القاسم الزجاجي تحقيق ابن عصفور ص ٣٢٤.

[٢] أنظر الفصول الباب الأول الفصل العاشر ص ١٦٧.

[٣] المصدر السابق الباب الخامس الفصل الرابع ص ٢٥١.

اليائين ألف، فتقول في يمني: يمان، وكذلك في شامي شام، ولا يجوز التشديد مع الألف لأنه جمع بين العِوَض والمعوَّض عنه)، فانظر وانظري إليه يعرِّف ويعلل لما يتطلب تعليلاً. ثم يقول: (وبين ياء النسب وهاء التأنيث شبه لأنها للفرق بين الواحد والجمع فتقول: روم، للجنس، ورومي للواحد، كما تقول: تمر للجنس، وللواحدة تمرة، وتكون للمبالغة في الوصف كأحمريّ، كما تكون الهاء للمبالغة في الصفة نحو: علاَّمة ونسّابة، فلنتبين طريقته في المقارنة وتلمس أوجه الشبه الدقيقة بين المتماثلين.

ثم يواصل ويقول: (وتلحق الياء لا للنسب فيه تقول: بختي[1] وكرسي، كما تلحق الهاء بمعنى التأنيث لا للتأنيث في نحو: ظلمة وغرفة، فلذلك ألحقت باء النسب لما فيه هاء التأنيث، حذفت فتقول في المنتسب إلى مكة: مكِّيٌّ، وإن ألحقته هاء التأنيث فتقول مكِّيَّة لأن الهاء وقعت بعد ياء النسبة) فترى كيف تدرج بنا للوصول إلى هذه النتيجة؟ ومن ثم يواصل في طريقة النسب لكل حالة ما كان على وزن (فعل) وما كان على وزن (فعيلة) وما جاء شاذاً وما كان معتلاً وما كان مضاعفاً، وهكذا طريقة النسب إلى الجمع وإلى المركب أو المضاف وكل ذلك مع التمثيل وذكر الشواهد.

وقد تجنب ابن معطي أثناء عرضه للمادة الخوض في خلافات النحويين المختلفة واستصحاب آرائهم بل كان يأخذ ما يوافقه ويترك ما لا يوافقه، وفي مرات نادرة جداً ذكر رأي البصريين أو الكوفيين، وأذكر هنا في هذا المقام التنازع في عمل (الفعل)[2] ، فقد ذكر ابن معطي فيها: (أن مذهب البصريين أن يعطوا الظاهر للثاني، والضمير للأول)، وقال: (والكوفيون بعكسهم وهو أن يعطوا الظاهر للأول والمضمر للثاني)، ثم عقب قائلاً: (ولو كان على ما

---

[1] البخت: هو الجد والحظ، والمبخوت هو المجدود أي المحظوظ (والبختي) من الإبل جمعه بخاتي وجاء قولهم: كأسنة البُخت، والأنثى (بخيتة)، (مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر الرازي ص٤٢).

[2] أنظر الفصول ص ٢٢٨-٢٢٩.

قالوا لوجب الضمير في الثاني فلا يحذف)، ويكون بذلك قد أظهر ميله إلى رأي البصريين، وفيما عدا ذلك لم يخض في خلافات النحويين الأخرى.

ب/ أسلوب ابن معطي في تعريفاته وتعليلاته، وتأثره بالمنطق

لابن معطي أسلوب متفرد في تعريفاته وتعليلاته، ويمتاز بالسلاسة والسهولة والوضوح، ويبدو أن لاشتغاله بالأدب والنظم أثر كبير في سهولة عباراته، وصحة تقسيماته. كما ساعده ذلك أيضاً في ذلك الأسلوب الذي غلب عليه التركيز والذي خلا من الحشو والإطالة، وعندما نتناول تعريفاته نجد أنفسنا أمام أسلوب حوى كلّ المطلوب في الموضوع بأقل الألفاظ وأدقها، وهذا لم يتهيأ لكثير من النحويين غيره وسنقف على بعض الأمثلة في ذلك، إلى جانب هذا التركيز الشديد، نرى أثر المنطق واضحاً في عبارات ابن معطي كما بدأ في تعريفه للكلام والكلم والكلمة، واستخدامه للفظة الحدَّ وغيره من الاصطلاحات العقلية، ويبدو أن ابن معطي قد تأثر في كل من التركيز والمنطق بشيخه عيسى الجزولي[١] فقد ذكر النقاد[٢] أنَّ مقدمته المشهورة (ليس فيها نحو وإنما هي منطق لحدودها وصناعتها العقلية) ويقول د/ شوقي ضيف: إن الجزولي تأثر بأبي القاسم الزجاجي الذي ملأ كتابه الإيضاح في علل النحو، بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام[٣].

مثلاً عند بداية الكتاب وفي تعريفه للكلام يقول ابن معطي[٤]: (الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع) أربعة ألفاظ لا غير ولكنها حوت الكثير من المعاني، ويبدو أثر المنطق واضحاً في هذه الاختيارات العقلية للألفاظ. وقد عرَّف الزمخشري[١] الكلام أيضاً نفس التعريف.

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٩٨.

(٢) بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٣٧.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص ٢٥٢.

(٤) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٤٩.

[١] المفصل في اللغة للزمخشري ص١.

وطريقة ابن معطي في تعريفاته، أنَّه لا يستنتج التعريف من نصّ أو نحو ذلك ، بل يبدأ في تعريف المصطلح مباشرة، ثم يبين أقسامه إن كان له أقسام أو يوضح خصائص كل نوع أو يعلل أحياناً، وأحياناً يكتفي بالتعريف دون تعليل. ففي بيان أنواع الكلام مثلاً يقول[٢]: (ودليل حصرها أنَّ المنطوق به إمّا أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه وهو الاسم). ويبدأ في تعليل لماذا سُمي اسماً؟ فيقول[٣]: (وسُميَّ بذلك لسموَّه على قسيميه) وهو يريد الفعل والحرف، فنلاحظ أنّه بين نوعه أولاً بإيجاز وتركيز دون حشو أو إطالة ، فالاسم عنده ما دلّ على معنى يمكن أن يُخبر به ويخبر عنه أو يسند إليه الخبر او العكس، ثم علل لسبب تسميته بذلك، وكل ذلك في أسلوب موجز محكم اختيرت ألفاظه، ثم نلاحظ أيضاً اختيار الألفاظ التي تدل على تأثره بالمنطق، ومن ذلك قوله: (إنّ المنطوق به) ويقصد الاسم فألفاظه عقلية موحية بالمطلوب.

كذلك في بيان نوع الطرف الثاني من الكلام: وهو الفعل فيقول[٤]: (وإمّا أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل) ثم يوضح حقيقيته أي أنه مستمد من المصدر فيقول: (وسُمِّي باسم أصله وهو المصدر، والمصدر فعل حقيقة).

والطرف الثالث هو الحرف فيقول[٥]: (وإمّا ألاّ يصح الإخبار لا عنه ولا به وهو الحرف) ثم يعلل ويقول: (وسُمِّي بذلك لوقوعه طرفاً وفضلة يتم الكلام بدونه) والحرف في اللغة هو الطرف والفضلة هي الزيادة التي من الممكن الاستغناء عنها. لذلك من الممكن للكلام أن يستغني عن الحرف، سواء إذا وقع في وسط الكلام أو طرفاً منه. ويأتي دور التعريف، فمثلاً يعرِّف الاسم قائلاً[١]: (فحدّه كلمة تدل على معنى في نفسها، دلالة مجردة من زمان ذلك المعنى كرجل وعلم)، فإذا أمعنا النظر في هذا التعريف، نرى مدى تعمق ابن

---

[٢] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٠.

[٣] نفس المصدر ص ١٥٠.

[٤] نفس المصدر السابق ص ١٥٠.

[٥] نفس المصدرالسابق ص ١٥١.

[١] الفصول الخمسون لابن معطى ص ١٥١.

معطي ومدى دقته في اختيار ألفاظه وشدة إيجازه. فهناك عندما بين أطراف الكلام، وضَّح خصائص كل: من أنه يصح الإخبار به وعنه، ولا يصح ذلك، ويصح الإخبار به فقط، أما هنا في التعريف يبين حقيقة المصطلح. وقد استطاع الوصول لهذه الحقيقة مباشرة دون بذل كثير من الألفاظ والتعابير، وهذه سمة تميز بها ابن معطي، فالمقدرة على الوصول إلى الغرض بأيسر عبارة وأسهلها، موهبة لا تتوفر عند كل مؤلف على حد سواء. ثم يعدد علامات الاسم أيضاً في ألفاظ محددة دون شرح هذه العلامات أو إعطاء مثال لكل علامة، ثم ينهج في تعريفه للفعل والحرف نفس الأسلوب مع المحافظة على الإيجاز والتركيز، وهما السمتان المميزتان للتعريف عند ابن معطي.

وعند تعريفه للإعراب في بيان ما لا يخلو أواخر الكلم منه فيعرفه قائلاً[٢]: (الإعراب تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب، بحركات ظاهرة أو مقدرة، أو بحروف، أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف). فترى كيف استطاع ابن معطي أن يجمع تعريف إعراب الاسم والفعل في تعريف واحد؟ وكل ذلك بألفاظ موجزة محددة دون تطويل أو إيجاز مخل. والشلوبين يعرف الإعراب بقوله[٣]: (الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل). فبرغم أن المعنى لا يختلف كثيراً عن التعريف الأول، إلا أنّ ابن معطي كان تعريفه وافياً ومركزاً.

وعندما يعرِّف المثنى يقول[١]: (المثنى ما ألحقته ألفاً رفعاً، وياء مفتوحاً ما قبلها نصباً وجراً، ونوناً في الأحوال الثلاثة مكسورة بدلاً من التنوين، فتحذف للإضافة كحذفه) ثم يذكر التفاصيل، فإذا تتبعنا هذا التعريف نجد أنه لم يهمل شيئاً وهل نستطيع أن نقول في المثنى أكثر من ذلك؟ فأنت تجد

---

[٢] نفس المصدر ص ١٥٤.

[٣] التوطئة لأبي علي الشلوبين تحقيق يونس أحمد المطوع ص ١١٦.

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٦٠.

الآخرين يعرفون المصطلح تعريفاً من جانب معين أو من جوانب معينة، ثم في مقام آخر يلحقون به بقية التعريف. مثلاً ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك يعرِّف المثنى بقوله[٢]: (وحدّة لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه) وفي رأيي المتواضع أرى أن ابن مالك أضاف أشياء وحذف أخرى، ولكن يبقى تعريف ابن معطي أشمل. وأستطيع القول إنّ ابن معطي يأتي بالتعريف شاملاً منذ أول وهلة، ثم يُفصِّل بعد ذلك والأمثلة على ذلك كثيرة.

وقد يمثل ابن معطي أثناء التعريف لكل حالة بمثال حسب ما يقتضيه الحال، فعندما يعرِّف جمع التكسير يقول[٣]: (وهو ما تغير فيه بناء الواحد: إمّا بزيادة نحو: رجال، أو بنقصان نحو: كتب، أو بتغير الحركات نحو: أُسْد).

ونجد أنّ ابن معطي في أحيان كثيرة يلج إلى التقسيم والتعليل قبل التعريف، ففي إعراب الفعل المضارع يعلل منذ أول وهلة لسبب تسميته مضارعاً، فيبين وجوه مضارعته للاسم فيقول[٤]: (ووجه مضارعته للاسم، أنّه يكون مبهماً كما يكون الاسم مبهماً، ويختص كما يختص، وتدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم).

وإذا نظرنا إلى أسلوبه في معالجة التعليل والتعريف في بعض القضايا، وجدناه أحياناً لا يعلل للأمر، بل ويذكر ذلك صراحة بأنه لا يُعَلَّل، ويتوصل للتعليل عن طريق المناقشة والترجيح بين الآراء كما فعل ذلك في فيما تُبْنَى عليه الكلمة.

يقول ابن معطي[١]: (وهو إمّا سكون وهو الأصل، ولا يُعَلَّلْ وإما حركة، فيقال لِمَ حُرِكَ؟ والجواب: إما لأن الكلمة لها أصل في التمكن نحو: أول، أو

---

[٢] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٨/١.

[٣] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٦١.

[٤] المصدر السابق ص ١٦٣.

[١] الفصول لابن معطي ص ١٦٧.

لالتقاء الساكنين نحو:أمس، أو لأنها على حرف واحد نحو: الباء واللام في بزيد ولزيد، أو للتشبيه بالمعرب نحو: ضرب...) وإلى آخر هذا الأسلوب من المناقشة والاستنتاج.

وعندما يعالج أقسام الأفعال يقول[٢]: (في أقسام الأفعال عقلا إلى الأزمنة وهي ثلاثة: ماض، ومستقبل، وحال) فيبدو أثر المنطق واضحاً في قوله عقلاً، ويتابع هذا الأسلوب قائلاً (ودليل الحصر أنّ المخبر بفعل إمّا أن يكون إخباره موافقاً للوجود وهو الحال، أو يتقدم الوجود على الإخبار وهو الماضي، أو يتقدم الإخبار على الوجود وهو المستقبل) فلنتأمل هذا الأسلوب الذي يتوخى فيه المنطق واستعمال العقل. فكأنما هو يعلل لدلالة الفعل على الزمان، لِمَ يدل على الحال؟ ولِمَ يدل الماضي؟ ولِمَ يدل على الاستقبال؟

وإذا تناولنا الفصل الذي عالج فيه، فيما يتعدى إليه جميع الأفعال المتعدي وغير المتعدي، فعالج المصدر والظرف من الزمان والمكان والحال والتمييز والمستثنى والمفاعيل (به ومعه وله) فرأيناه اختصرها وأوجزها بصورة كبيرة فمثلاً في المصدر [٣] بدأ بتقسيمه مباشرة دون أن يدخل في تعريفه، كذلك الحال في الظرف من الزمان والظرف من المكان. أمّا الحال فعرَّفه بنفس طريقته وأسلوبه الموجز المركز فقال[٤]: (وهو بيان هيئة الفاعل أو المفعول، بنكرة مشتقة بعد معرفة،- قد تم الكلام دونها – متنقلة كقولك: جاء زيد راكباً) ويريد بقوله: قد تم الكلام دونها، أي فضلة يتم الكلام من غيرها وقد يستغنى عنها. ويبدو ذلك الإيجاز مع التركيز جليَّاً حين عرَّف ابن معطي المفعول له، فقال[١]: (وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه، مقارناً له في الوجود، أعمّ منه، جواباً لقائل يقول: لِمَ؟) فيظهر لنا من خلال هذا التعريف الشروط التي حشدها ابن معطي لبيان المفعول لأجله، وكل ذلك

---

[٢] المصدر السابق ص ١٧٠

[٣] المصدر السابق ص ١٨٤.

[٤] المصدر السابق ص ١٨٦.

[١] الفصول الخمسون لابن معطى ص ١٩٢.

بألفاظ محددة فهو مصدر، ولكنَّه ليس من لفظ الفعل، فمثلاً حضرت طلباً للعلم، فالطلب غير الحضور مقارناً له في الوجود، أي مشاركاً للفعل في زمن وجوده وفاعله، أعمّ منه وهذا هو ما أتى به ابن معطي من جديد وقد ذكرته سلفاً. وقد شُرِح[٢] بأن المفعول أعمّ من الفعل العامل فيه والله أعلم. جواباً لقائل يقول لِمَ؟ أي انه يُفهم السائل علة الفعل.

وإذا أخذنا تعريف ابن عقيل في ألفية ابن مالك، للمفعول لأجله أيضاً وجدناه يقول[٣]: (هو المصدر المفهم علة، المشارك لعامله في الوقت والفاعل)، وأترك الحكم للقارئ في أي التعريفين أعمّ؟.

ومن تعريفات ابن معطي التي نقدها شراح كتابه: ابن إياز والخوي، تعريفه للنعت، فقد قال ابن معطي[٤] (فالنعت: تخصيص نكرة، وإيضاح معرفة، وأتى به للفرق بين المشتركين في الاسم) فقد اتهماه بالقصور في جزء التعريف الأخير ولقد ذكرت ذلك في المآخذ التي أخذت على ابن معطي[٥]. وكما أسلفت فإن أسلوب ابن معطي في تعريفاته يختلف من موضوع لآخر، فتارة يُعرِّف المصطلح النحوي ويقسمه ويعلل لكل، وتارة يدخل إلى التقسيم مباشرة دون تعريف أو تعليل، خاصة في الباب الأخير فقد عنى فيه بالتقسيم والتفصيل دون التعريف.

وعندما عرَّف التوكيد عرَّفه بأسلوب موجز فقال[١]: (وهو تحقيق المعنى في نفس السامع) ثم قسّمه إلى تكرار وإحاطة، ثمّ قسّم توكيد التكرار نفسه إلى تكرار لفظ وتكرار معنى، ثمّ عرّف تكرار اللفظ بقوله[٢]: (وهو إعادة الشيء

---

[٢] شرحه ابن إياز في المحصول أنظر الفصول ص ١٩٢، نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ١١٤ ب.

[٣] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٢٠/١.

[٤] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٣٤.

[٥] أنظر الفصل الثالث من البحث الثاني (مآخذ على كتاب الفصول).

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٣٥.

[٢] المصدر السابق ص ٢٣٥.

بعينـه) ثـم ذكـر فائدتـه أي علـل بقولـه[٣]: (وفائدتـه رفـع تـوهم عـدم سـماع السامع) وكذلك فعل مع توكيد تكرار المعنى.

أما في الباب الأخير كما ذكرت فلم يعرِّف إلا نادراً، بل كان يهتم بالتقسيم والتفاصيل الأخرى، ولكنه عرَّف النسب تعريفاً جامعاً مانعاً[٤].

ويـأتي إلـى المقصـور والممـدود فيـدخل مباشـرة إلـى أقيسـتهما[٥] وكـذلك الإمالة[٦] فلم يعرفها بل دخل مباشرة في موجباتها وموانعها، وكذلك فعل في بقية فصول الباب، أي ليس له منهج ثابت في هذا الشأن.

ج/ مصطلحات ابن معطي وتعبيراته وموقفه من المصطلح النحوي

المصـطلحات النحويـة هـي تلـك المصـطلحات التـي أوجـدتها المـدارس النحوية، التي عنيت بعلم النحو وصاحبته في نشأته ونموه، وقد اصطلحت على لغة موحدة تداولتها فيما بينها، واستمدت مصطلحاتها من علوم سابقة، أو أنشأتها إنشاءً من أمثلة هذه المصطلحات: الحرف والاسم، الفعل والجملة، الإعراب والبنـاء ... إلـى غيـر ذلـك. وقد نمت هذه المصطلحات وتطورت وأصبحت مألوفة لدى النحاة على اختلافهم[٧].

ولابـن معطـي فـي كتابـه الفصـول تعبيرات ومصـطلحات خاصـة بـه، وقد استحسن الشراح كثيراً منها، كما أنّ المصطلحات التي استعمل كثيراً منها في هذا الكتـاب، جعلـت كـأنّ لـه موقفـاً مـن المصـطلحات النحويـة التـي تعـارف عليهـا النحـاة وتـداولوها فـي كتـبهم، ونتنـاول هنـا بعضـاً مـن تعبيراتـه ومصطلحاته، وتلك التعبيرات التي استحسنها شراح فصوله وقد أفردت مكاناً للمآخذ في آخر الفصل.

---

[٣] المصدر السابق ص ٢٣٥.

[٤] المصدر السابق ص ٢٥١، وأنظر طريقة عرضه للمادة في المبحث نفسه.

[٥] المصدر السابق ص ٢٥٤.

[٦] المصدر السابق ٢٥٦.

[٧] مقال بعنوان المصطلح النحوي د/ إبراهيم مدكور – مجلة مجمع اللغة العربية – ج/٣٢/ص ١٤ لعام ١٩٧٣م.

- أكثـر ابـن معطـي فـي البـاب الأول والثـاني مـن التعبيـر بكلمـة (بالوضـع) مثلاً: الكلام (وهو اللفظ المفيد بالوضـع)[1] وقد شارك ابن معطـي في استعمال هذا اللفظ شيخه الجزولـي كما بيّنا فـي المتابعات. كذلك استعمل كلمة (حد) في التعريف مثل: وحدُّ الاسم وحدُّ الفعل وحدُّ الحرف ... وغير ذلك.
- في تعريفه للاسم عبَّر ابن معطي بقولـه[2]: (كلمة تدل على معنى في نفسها) وقد استحسن ابن إياز استعماله لفظة (كلمة) وقال[3]: (هي أحسن من استعمال الزمخشري وابن الحاجب لفظة (ما) حين قالا: الاسم ما دلَّ على معنى).
- ومن تعبيرات ابن معطي التي استحسنها الخوي، قوله: (التعريف) عندما ذكر ابن معطـي[4]: (إن من علامات الاسم التعريف ...) وقال: إن هذه العبارة أحسن من عبارة من يقول: من علامات الاسم حرف التعريف أو الألف واللام[5].
- من مفردات ابـن معطـي ومصطلحاته التـي ذكرها فـي علامـات الفعل، في الفصل الرابع من الباب الأول قولـه[6]: (ونـون التوكيد خفيفـة كانـت أو شـديدة) فلفظـة شـديدة غيـر متداولـة، إنمـا اعتـاد النحويون قول: ثقيلة في وصف نون التوكيد كابن مالك وغيره.
- عبر ابن معطي عن الإعراب والبناء بقولـه[1]: (ما لا يخلو أواخر الكلم منـه) وأطلق علـى أنـواع الإعراب والبنـاء، ألقاب الإعراب وألقاب البناء، وقد وافقه الشلوبين[2] في لفظة ألقاب.

---

(1) الفصول الخمسون ص ١٤٩-١٧٠-١٧١.

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٥١.

(٣) المصدر السابق ص ١٠٠/ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ٦ب.

(٤) الفصول الخمسون ص ١٥١.

(٥) المصدر السابق ص ١٠٠/ نقلاً عن شرح الفصول للخوي ورقة ١٠أ.

(٦) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٢.

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٤.

- ردد ابن معطي عبارة هاء التأنيث مريداً بها تاء التأنيث، وقد ذكرها كثيراً في ثنايا كتاب الفصول، وقد ذكرت آنفاً أنها من متابعاته للكوفيين[٣]، ولم أجد في كتب النحو التي تصفحتها، من يستعمل هذا المصطلح الذي أكثر ابن معطي منه[٤].
- عندما أراد ابن معطي أن يتحدث عن صيغة منتهى الجموع، عبّر عنها بقوله[٥]: (الجمع الذي لا نظير له في الآحاد) وهو تعبير غير مطروق.
- ذكر ابن معطي معبراً عن علامات الفعل وقال[٦]: إنَّها (التصرف إلى الماضي والمستقبل) وقد علق ابن إياز[٧] على هذا التعبير: بأنَّ ذكره للماضي والمستقبل هو الأسهل تناولاً والمتفق عليه، لأن صيغة يفعل عنده مبهمة بين الحال والاستقبال، والزمن المستقبل متفق عليه ويُعرف دون مشقة، بخلاف زمن الحال الذي فيه خلاف. ومن هذا التعليق يظهر لنا أنَ ابن إياز راضٍ عن هذا التعبير رغم قصوره.
- قد استحسن ابن إياز أيضاً، تمثيل ابن معطي في الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخله لام التعريف، دخله الجر في موضع الجر معبراً بالمثال[١] (بالأحسن وأحسنكم) ويظهر ابن إياز استحسانه لهذا التمثيل بقوله: هو أحسن من تمثيل أبي الفتح في اللمع، حيث قال: (مررت بأحمدكم وعمركم) ذلك أن أحمد وعمر

---

(٢) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ١١٦.

(٣) أنظر الفصل الثاني من البحث (متابعات ابن معطي للكوفيين).

(٤) أنظر الفصول ص ١٥٧- ص ١٦٢-١٦٣- ص ٢١١- ص ٢٥١-٢٥٢- ص ٢٥٦- ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٥) المصدر السابق ص ١٥٨.

(٦) المصدر السابق ص ١٥٢.

(٧) المصدر السابق ص ١٠١/ نقلاً عن شرح ابن إياز في المحصول ورقة ١٢أ.

(١) الفصول الخمسون لابن معطى ص ١٥٩.

أعـلام لا يصـح إضـافتهما إلا بعـد التنكيـر، إذ العلـم لا يُضـاف مادامـت علميتـه باقيـة، وإذا نُكِّر دخلـه الجر والتنـوين، لـزوال أحد سببيه[٢].

- من مفردات ابن معطي وتعبيراته، أنّه عبّر عن الأسماء الستة في لفظـة (حموه) بحموها[٣] فأضـاف حمو إلـى ضـمير المؤنث، وغيره من النحاة يقول: حموه بالإضافة إلى ضمير المذكر.
- وفي نائب الفاعل الذي يطلق عليه ابن معطي: ما لم يسم فاعله، استحسن ابن إياز قول ابن معطي في الماضي المبني للمجهول[٤]: (وعلامتـه أن يُضّـم أولـه ويُكسَـر مـا قبـل آخـره) وفضّـله علـى قـول كثيـر مـن النحـاة (ويكسـر ثانيـه) وضـرب المثـل بـدُحرِج فلـم يُكسـر ثانيه، وإنما كُسر ما قبل آخره[٥].
- مـن تعبيـرات ابـن معطـي أيضـاً عنـدما عـرّف الحـال بأنـه[٦]: (بيـان هيئة الفاعل أو المفعول بنكرة مشتقة بعد معرفة قد تم الكلام دونـها) وتعبيره الأخير (قد تم الكلام دونها) يقصد بها الفضلة التي شاعت فـي تعريفـات الآخـرين للحـال، ومعـروف أن الفضـلة: زيـادة يمكـن الاستغناء عنها، ويتم الكلام بدونها كما عبّر ابن معطي.
- ومـن المصـطلحات أيضـاً التـي اسـتعملها ابـن معطـي إطلاقـه مصـطلح تفسـير علـى التمييـز، وقـد ذكـرت سـابقاً أنـه مصـطلح كـوفي[١]. وقد استعمل ذلك المصطلح عندما عـالج تمييز العدد،

---

[٢] المصدر السابق ص ١٠٢.

[٣] المصدر السابق ص ١٥٩.

[٤] المصدر السابق ص ١٧٦.

[٥] المصدر السابق ص ١٠٤ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ١٨٠أ.

[٦] المصدر السابق ص ١٨٦.

[١] أنظـر البحـث الفصـل الثـاني (آراء ابـن معطـي النحويـة، مـا مـال بـه إلـى الكـوفيين)، كـذلك أنظـر المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ١٦٦.

فيقول[٢]: (وتفسير العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين بمفرد منصوب، ويقصد بتفسيرها هنا تمييز) وابن معطي في هذا المصطلح متحرر، فأحياناً يقول التمييز حسب المصطلح البصري المعروف وأحياناً يميل إلى الكوفيين فيقول: التفسير.

- كذلك تحرر ابن معطي في استعماله لمصطلح (الجحد) أي النفي والإنكار، وهو أيضاً مصطلح كوفي[٣]،فأحياناً يقول: النفي[٤]، وأحياناً يقول الجحد، مثلاً في حروف العطف يقول[٥]: ولكنّ للاستدراك بعد الجحد).
- أطلق ابن معطي على الضمير والضمائر التي شاعت في كتب النحويين بهذا الاسم أطلق عليها: المضمر وجمعها المضمرات وقد سبقه الزمخشري[٦] إلى ذلك.
- عبّر ابن معطي عن أقسام البدل في الفصل العاشر من الباب الرابع بقوله[٧]: (بدل الشيء من الشيء وهو كله، وبدل الشيء من الشيء وهو بعضه، وبدل الشيء من الشيء وهو مشتمل عليه) وقد سماها أغلب النحويين[٨] (بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال).
- وفي الفصل الأول من الباب الخامس وفي العدد يقول ابن معطي في آخر الفقرة من كتابه التاريخ: (كتبته لسرار[١] شهر كذا، ثم في سلخ[٢] شهر كذا).

---

[٢] الفصول الخمسون ص ٢٤١.

[٣] أنظر البحث آراء ابن معطي النحوية (ما مال به إلى الكوفيين)، أنظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ص١٦٧.

[٤] أنظر الفصول لابن معطي ص ٢٠٧.

[٥] المصدر السابق ص ٢٣٢.

[٦] المفصل في العربية للزمخشري ص ١٢٧.

[٧] أنظر الفصول لابن معطي ص ٢٣٨.

[٨] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٢٧/٢.

[١] سرار الشهر: آخره وهو آخر ليلة يستسر الهلال بنور الشمس (مختار الصحاح للرازي ص ٢٩٥).

- وفي الفصل الثاني من الباب الخامس، في المذكر والمؤنث يقول ابن معطي[٣] (وغير الحقيقي الذي ليس له (خلقة) يُعرف لها) ولفظة خلقة غير مطروقة، وقد شرحها ابن إياز.
- عبّر ابن معطي في الفصل السابع من الباب الخامس، عن همزة الوصل وهمزة القطع، بألف الوصل وألف القطع، وذلك حين قال[٤]: (وما كان رباعياً فألفه ألف قطع، فأما الثلاثي فتدخل ألف الوصل في الأمر منه). كذلك عبّر هذا التعبير حينما تكلم عن ضرائر الأشعار فقال[٥]: (ويجوز قطع ألف الوصل) مع العلم بان ابن معطي لم يكن وحده الذي عبّر عنها بالألف.

---

[٢] سلخت الشهر: إذا أمضيته وصرت في آخره. (مختار الصحاح للرازي ص ٣٠٩).

[٣] الفصول لابن معطي ص ٢٤٧، وقد قال ابن إياز في شرح الخلقة هي العلامة، ويريد ابن معطي بالمؤنث غير الحقيقي، الذي ليس له علامة).

[٤] الفصول لابن معطي ص ٢٦١.

[٥] نفس المصدر ص ٢٧٢.

المبحث الثاني
شواهده ومعالجته للصرف وما أخذ عليه في الفصول

أ/شواهد ابن معطي من القرآن والحديث والأثر والشعر والنثر الفصيح

على الرغم من صغر حجم كتاب الفصول لابن معطي، إلا أنّه قد احتشد بالشواهد المختلفة من قرآن وحديث وأثر وشعر ونثر فصيح. وقد تفاوتت هذه الشواهد بين الكثرة والقلة، فبينما نراه قد استكثر من الاستشهاد من الكتاب العزيز، نجده لم يستشهد بالحديث الشريف غير مرة واحدة في سياق كلامه عن افعل التفضيل[١].

واحتلّ الشعر المرتبة الثانية بعد القرآن، وقد استشهد بالأثر في موضعين فقط، في كلمة لعمر ابن الخطاب عند الحديث عن المقصور[٢]، وفيما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به[٣]، كذلك استشهد بأقوال العرب الفصيحة من أمثال وتعبيرات فصيحة ولكنه أيضاً لم يكثر منها.

ويوضح الجدول فى الصفحة التالية شواهد ابن معطي من القرآن والشعر والحديث والأثر على امتداد أبواب الكتاب الخمسة:

---

(١) الفصول لابن معطي ص ٢٢١.

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٥.

(٣) المصدر السابق ص ١٩٥.

الباب	آيات القرآن	أبيات الشعر	الحديث	الأثر
الباب الأول	١٠	١	–	–
الباب الثاني	٤٥	١١	–	–
الباب الثالث	٤٤	١٨	١	–
الباب الرابع	١٨	٢	–	١
الباب الخامس	٤	٣٠	–	١
المجموع	١٢١	٦٢	١	٢

من الجدول السابق نلاحظ الأتي:

أنّ الاستشهاد بالقرآن والشعر قلّ في الباب الأول، بينما كثر استشهاده بالقرآن في البابين الثاني والثالث، وتوسط في استشهاده بالشعر فيهما. وفي الباب الرابع توسط في استشهاده بالقرآن، وقلّ استشهاده بالشعر إلى درجة كبيرة حتى بلغ البيتين فقط. وفي الباب الأخير قلّ استشهاده بالقرآن حتى وصل إلى أربع آيات فقط، بينما ارتفع استشهاده بالشعر على درجة كبيرة، فقد بلغ مقدار استشهاده بالشعر في هذا الباب نصف مقدار استشهاده به في كل الأبواب الأخرى.

أولاً: استشهاده بالقرآن الكريم

القرآن هو الحجة البالغة، والبرهان الساطع، الذي يحتج به كل من أراد أن يثبت رأيه، أو يبرهن على حكم، وهو أعلى نصوص العربية قيمة وتوثيقاً، وهو اللغة السامية التي لم تطالها يد البشر بتغيير أو تحريف، وقد نزل بلسان عربي مبين، قال تعالى: **(قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتْ الإنْسُ** والجِنَّ على أنْ يَأتُوْا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآن لا يَأتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ **ظَهِيراً)**[1] فحريٌّ به أن

(١) سورة الإسراء آية رقم ٨٨.

يتخذه النحويون مصدراً أساسياً لتثبيت القواعد وأحكامها. وكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به[١].

وصاحب الفصول اختار أوثق الشواهد وركّز عليها، إذ بلغ عدد آيات القرآن التي استشهد بها واحداً وعشرين ومائة، انتشرت على مدى صفحات الكتاب خاصة إذا قارناها بكتاب مثل اللمع لابن جني – وهو قريب الحجم من الفصول – فقد بلغت شواهده من القرآن أربعة وأربعين شاهداً فقط، أي أقل من نصف شواهد ابن معطي بكثير[٢]، أمّا منهج ابن معطي من حيث تناوله للآيات فنلاحظ فيه الأتي:

- ففي أول آية بدأ الاستشهاد بها في الممنوع من الصرف، حيث ذكر أنّ الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخله لام التعريف، دخله الجر في موضع الجر. واستشهد بالآية (**بِأَحْسَنِ مَا كَانُوْا يَعْمَلُوْنْ**)[٣] والغرض من الاستشهاد في الآية، بيان أن الممنوع من الصرف إذا أضيف جرّ بالكسرة كالاسم المصروف، وهو كلمة أحسن التي جرت بالكسرة لأنها أضيفت إلى ما الموصولة.
- وابن معطي في استشهاده، يذكر الحالة أحياناً ثم يستشهد لها، ومن ثم يبين الحكم فيها. مثلاً في إعراب الفعل المضارع المبني على الفتح[٤] يقول: (وكل مضارع لحقته نون التوكيد خفيفة نحو: (**َلنَسْفَعاً**)[١] يبنى على الفتح، أو شديدة مفتوحاً ما قبلها نحو (**لَيُنْبَذَنّ َ**)[٢] بُني على الفتح).

---

[١] المقتبس في توضيح ما التبس / رسالة ماجستير لعبد الله اللحياني/ إشراف د. محسن بن سالم العمري/ ص ١٥/ سنة ١٤٢١هـ (جامعة أم القرى).

[٢] اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن/ ص ٥٧/ ط (٢) / سنة ١٩٨٥م/ بيروت عالم الكتب.

[٣] سورة النحل الآية ٩٦ والآية ٩٧.

[٤] الفصول لابن معطي ص ١٦٤.

[١] سورة العلق الآية ١٥ (ونسفعاً بالناصية: أي لنأخذن بناصيته ويُجر بها إلى النار)، (مختصر تفسير الطبري لأبي يحي التجيبي ص ٦٠١/ ط١٤١١/٢هـ / ١٩٩١م/ دار الفجر الإسلامي بيروت).

[٢] سورة الهمزة الآية رقم (٤) ، ويُنْبَذَنَّ: يُقْذَفَنَّ / المصدر السابق ص ٥٩٧.

- وابن معطي أحياناً يورد الآية بكاملها، وأحياناً يذكر جزءاً منها، مثل استشهاده بالآية السابقة في الممنوع من الصرف (بأحسن ما كانوا يعملون) فلم يذكرها كلها، بل قد يكتفي أحياناً بلفظ واحد من الآية وهو موضع الاستشهاد، مثل الآيتين السابقتين، مما يعطي الفرصة لوجود اللفظ المستشهد به في أكثر من آية.
- قد يستشهد ابن معطي بأكثر من آية للحالة الواحدة، فمثلاً إذا أراد أن يوضح الحالة الإعرابية مرة في حالة الرفع وأخرى في حالة النصب أو الجر، مثل استشهاده في حديثه عن جمع السلامة في المذكر فقال[٣]: (ويفتح ما قبل الواو والياء في المعتل المقصور نحو قوله تعالى: **(وأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ)**[٤] ، **(وإِنَّهُم عِنْدَنَا لَمِنَ المُصْطَفِيْنَ)**[٥] فالآية الأولى لحالة الرفع والثانية لحالة الجر، وكذلك الأولى لفتح ما قبل الواو، والثانية لفتح ما قبل الياء.
- وأحياناً يذكر ابن معطي الحالة والحكم عليها، ثمّ يعقبها بالآية المستشهد بها مثل قوله في إعراب الفعل المضارع[٦]: (وتحذف الواو في الجمع، والياء في مخاطبة المؤنث الواحد، وإن كان فيه واو الجمع أو ياء المؤنث حذفت، وتبقى الضمة والكسرة دليلاً عليهما، نحو **(لَيَقُوْلُنَّ)**[١] ، **(وإمَّا تَرَيِنَّ)**[٢] ، فحذفت الواو في الآية الأولى وبقيت الضمة دليلاً عليها، والياء في الثانية والكسرة دليلاً عليها.

---

[٣] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٦٢.

[٤] سورة آل عمران الآية ١٣٩ وسورة محمد آية ٣٥.

[٥] سورة ص الآية ٤٧.

[٦] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٦٥.

[١] سورة التوبة الآية ٦٥.

[٢] سورة مريم الآية ٢٦.

- وقد تتعدد الأسباب أحياناً في القاعدة أو الحكم الواحد، ويستشهد ابن معطي لكل سبب بآية فمثلاً فيما يتعدى إلى مفعولين يقول: انه قد يبطل عملها في اللفظ لأسباب[٣]:

(١) إذا علقت بلام الابتداء نحو قوله تعالى: **(ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ)**[٤] فلم يعمل الفعل علم لأنه علق بلام الابتداء.

(٢) أو إذا علقت بحرف نفي نحو: **(وظَنُّوْا مَالَهُم مِنْ مَحِيْص)**[٥].

(٣) أو إذا علقت بحرف استفهام نحو: (أفرأيت)[٦].

(٤) أو مضمن معناها نحو **(لِنَعْلَمَ أيُ الحِزْبَيْنِ)**[٧] أي مضمن لمعنى الاستفهام.

- وطريقة ابن معطي التي سار عليها، أنّه لا يشرح المفردات الغامضة، ولا يتعرض للقراءات بأنواعها المختلفة. ولعل ذلك راجع للإيجاز الشديد الذي ألزم نفسه به.
- قد يذكر ابن معطي الآية أحياناً ويشير إلى موضع الشاهد فيها، فمثلاً في البدل يقول[٨]: (وبدل الشيء من الشيء وهو مشتمل عليه، مثل قوله تعالى: **(ومَا أنْسَانِيْهُ إلا الشَيْطَانُ أنْ أذْكُرَه)**[٩] فـ (أنْ أذكره) بدل من الهاء في أنسانيه)، وهذا التوضيح هو توضيح ابن معطي.

ويبدو لنا أنّ أكثر أبواب الفصول استشهاداً بالقرآن هما البابان الثاني والثالث، ويليهما الرابع ثم الأول، وأخيراً الباب الخامس الذي

---

[٣] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٧٥.

[٤] سورة البقرة الآية ١٠٢.

[٥] سورة فصلت الآية ٤٨ (والمحيص: هو الملجأ والملاذ) مختصر الطبري ص ٤٨٢.

[٦] سورة مريم الآية ٧٧، وفي آيات كثيرة في الكتاب العزيز.

[٧] سورة الكهف الآية ١٢.

[٨] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٣٩.

[٩] سورة الكهف الآية ٦٣.

استشهد فيه بأربع آيات فقط. الأولى منها استشهد بها في العدد[١]. والغرض من استشهاده بها أن العدد من الثلاثة إلى العشرة تُثبت فيه الهاء (تاء التأنيث) في المذكر وتحذف من المؤنث. كقوله تعالى: (**سَخَرَهَا عَلَيهِمْ سَبْعَ ليالٍ وثمَانِية أيام حُسُوماً**)[٢] فأثبت الهاء في المذكر (ثمانية أيام وحذفها من المؤنث سبع ليال "مفردها ليلة").

والآية الثانية استشهد بها في حديثه عن النقل[٣] فإذا نُقِلَت الحركة من الهمزة حُذِفَت كقوله تعالى: (**يُخْرِجُ الخَبَ**)[٤] وقد كانت الآية (**ألا يَسْجُدُوا للهِ الذِي يُخْرِجُ الخَبْءَ**) فنقلت الحركة من الهمزة إلى الباء فحذفت الهمزة.

والآية الثالثة استشهد بها في الحديث عن الوقف[٥] فإن كان منقوصاً منوناً، يوقف عليه بالحذف ويجوز إثبات الياء كقوله تعالى: (**ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدْ ومَا عِنْدَ الله بَاقٍ**)[٦].

والآية الأخيرة استشهد بها في الحديث عن الوقف لما كان مقصوراً، فالوقف يكون عليه بالألف لا غير، كقوله تعالى:(**لَعَلِي آتِيْكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أوْ أجِدُّ عَلَى النَّارِ هُدى**)[٧].

ثانياً استشهاده بالحديث النبوي

وفي الاستشهاد به خلاف بين النحاة، ووجهة نظر المانعين للاستشهاد به أولاً: أنَّ الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى فلذلك لا يستشهد بالحديث لعدم الوثوق بأن ذلك هو لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو أفصح العرب. وثانياً:

---

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٤٠.

[٢] سورة الحاقة الآية ٧.

[٣] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٦٦.

[٤] سورة النمل الآية ٢٥ (والخبء هو المخبوء في السموات والأرض/ مختصر الطبري ص٣٧٩).

[٥] الفصول الخمسون ص ٢٦٧.

[٦] سورة النحل آية رقم ٩٦.

[٧] سورة طه الآية ١٠ (والقبس هو النار في طرف العود/ مختصر الطبري ص ٣١٢).

وقوع اللحن في كثير مما رُوِّيَ من الأحاديث وذلك لأن كثيراً من الرواة من أجناس غير عربية، ونشأوا في بيئات غير عربية ولذلك لا ينبغي الاستشهاد بكلامهم.

وقضية الاستشهاد بالحديث لم يثرها إلا المتاخرون، فمنهم من أجاز ومنهم من منع، ومنهم من أكثر الاستشهاد بالحديث كابن خروف وابن مالك، الذي ألف في هذا الباب كتابه التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح(١).

أما مجمع اللغة العربية فقد رأى الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة، مثل ألاَّ يُحْتَجُ بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الست(٢).

أما ابن معطي فقد قلَّ استشهاده بالحديث الشريف، ولكنّه باستشهاده هذا – مع قلته – فقد فتح الباب وأقرّ مبدأ الاستشهاد بالحديث، فجاء المتأخرون من بعده فأكثروا من الاستشهاد به كما ذكرت آنفاً. وقد استشهد ابن معطي بحديث واحد فقط على امتداد فصوله. وهذا الحديث استشهد به في الباب الثالث كما رأينا في الجدول، وذلك في الأسماء العاملة عمل الفعل، ومنها أفعل التفضيل، وسبب الاستشهاد أنّه ذكر(٣) أنّ أفعل التفضيل لا يعمل رفعاً إلا في المضمر دون المظهر إلا ما شذّ، وجاء بالحديث الشريف كشاهد على عمل اسم التفضيل في المظهر شذوذاً، قال صلى الله عليه وسلم: (مَا مِنْ أيامٍ أحبّ إلى اللهِ فيها الصومُ، منه في عشر ذي الحِجَّةِ)(١).

---

(١) مقال بعنوان الاحتجاج بالحديث/ بقلم الأستاذ الشيخ/ محمد الخضر حسين/ مجلة مجمع اللغة العربية/ الجزء الثالث/ ص ١٩٧/ سنة ١٩٣٧م/ القاهرة.

(٢) من محضر الجلسة الخامسة والثلاثين/ مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية،/ الجزء الرابع/ ص ٧/ سنة١٩٣٧م/ القاهرة.

(٣) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٢١.

(١) الحديث قد ورد برواية أخرى: (عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام ...) رواه البخاري، رياض الصالحين للإمام النووي، ص ٣٧٧/ سنة ١٩٨٧م باب بيان فضل الصوم.

ثالثاً استشهاده بالأثر

وقد استشهد به في موضعين لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه –
الموضع الأول: حين عالج ما ينتصب بفعل مضمر (٢) فقد قال عمر بن الخطاب(٣) – رضي الله عنه – : (إيّايَ وأنْ يحذِفَ أحدُكُم الأرْنَبَ) وموضع الاستشهاد نصب إيَايَ بفعل مضمر تقديره احذر أو أحذركم. والموضع الثاني عندما عالج المقصور(٤) فقال عمر – رضي الله عنه –: (لولا الخِلِّيفَّى لأذنتُ)(٥) والغرض من الاستشهاد هنا، لبيان أقيسة المقصور، ومنها المشدد نحو فِعِّيلَّى وجاء بقول عمر – رضي الله عنه – كشاهد.

---

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٩٥.

(٣) (وهذا أثر مشهور لعمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول فيه (لتذك لكم الأسل والرماح والسهام، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) أنظر حواشي الفصول ص ١٩٥. الأسل: كل ما دق من الحديد كالسيف والسكين، ويحذف: يرمي أنظر إلى ابن عقيل ٢٧٥/٢ وهمع الهوامع ٢٦/٣.

(٤) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٥٥.

(٥) يقول ابن الأثير (الخِلِّيفَّى بالكسر والتشديد والقصر هي الخلافة، وهي مصدر يدل على معنى الكثرة ويريد كثرة اجتهاده في ضبط أمور الخلافة وتصريفها) النهاية لابن الأثير ٦٩/٢ / ط بدون/ ١٩٦٣م القاهرة.

رابعاً استشهاده بالشعر

يقول الأستاذ فتح الله[١]: (لشعر الشواهد جولاته في كتب النحو وصولاته في قواعده، واستكثر النحويون منه لأنه ديوان العرب، وتنبهوا على ما فيه من الضرورة، لأن الشعراء قد يضطرون إلى استعمالهم في الشعر وإجازتهم فيه، ما لا يجيزون في غيره ولا يستعملون في غيره). ويبدو لي أنّ هنالك سبب آخر جعلهم يستكثرون من الشعر في شواهدهم، وهو أنّ الشعر كان موجوداً بينهم قبل ظهور القرآن، وبالرغم من ذلك يبدو غامضاً على الناس، والنفس تحب الغموض بطبعها، لذلك أكثروا من الاستشهاد به. وعلى كل ما قيل في شأن الاحتجاج بالشعر، فقد أكثر ابن معطي من الاستشهاد به وجاءت شواهده من الشعر في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، وقد بلغت شواهده من الشعر العربي اثنين وستين شاهداً من بين شعر ورجز، وبرغم كثرتها فهي دون شواهد ابن جني والتي بلغت ثمانين بيتاً[٢].

أما منهج ابن معطي في الاستشهاد بالشعر فنلاحظ فيه الأمور التالية:

- من حيث نوع الشعراء جاهليين أم إسلاميين أو نحو ذلك، فقد كانت شواهده في معظمها من الشعر الجاهلي، ونورد لذلك بعض الأمثلة. ففي ما يتعدى إلى مفعولين[٣] استشهد ابن معطي بالبيت الجاهلي:

أمرتُكَ الخيرَ فافْعَلْ وما أُمِرْتَ بِهِ فَقَد تَرَكْتُكَ ذا مَالٍ وذا نَشَبِ[٤]

---

(١) مقال بعنوان الشواهد من الشعر بقلم الأستاذ رفعت فتح الله ، مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء ١٦ ، ص ١٩ ، ١٩٦٣م القاهرة.

(٢) اللمع في العربية لابن جني ص ٥٧.

(٣) الفصول الخمسون ص ١٧٣.

(٤) (البيت في شعرين مختلفين أحدهما للأعشى والآخر مختلف في قائله فقيل عمرو بن معد يكرب، وقيل للعباس ابن مرداس وغيرهم) الكتاب لسيبويه ١/٣٧/ والنشب هو المال الثابت كالضياع ونحوها.

والغرض من الاستشهاد هنا، أن الفعل أمر تعدى إلى المفعول الثاني وأسقط حرف الجر، إذ التقدير بالخير. والملاحظ بأنه أتى بكلمتين فقط من البيت فقال: أمرتك الخير، ولم يكمل البيت شأن معظم استشهاداته.

- جارى ابن معطي سيبويه في الكتاب في معظم استشهاداته إذ هي نفس ما استشهد به سيبويه، ومثال لشاعر جاهلي آخر استشهد به في التمييز[١] للنوع الذي ينتصب عن تمام الاسم فقال الشاعر:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللذاذة والفتاء[٢]

فموضع الاستشهاد هو مائتين عاماً، فميز العدد بـ (عاماً) لأنه ينتصب عن تمام الاسم، وهو لا يقع إلا في المكيال والموزون والمعدود، وقد أتى هنا بالبيت كاملاً.

- من صور استشهاداته أنه قد يأتي بشطر من البيت ولا يأتي بما قبله وبعده مثل استشهاده في المشبه بالمفعول وهو التمييز إذا وقع معرفة، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة عند البصريين، فإذا جاء معرفة هو مشبه بالمفعول[٣] واستشهد لذلك بقول الشاعرة الخرنق[٤] (والطيبون معاقد الأزر).
- لا ينسب ابن معطي البيت المستشهد به إلى قائله، كذلك لا يذكر اسم القصيدة التي منها الشاهد. وفي كل شواهده من الشعر التي

---

(١) الفصول الخمسون ص ١٨٩.

(٢) القائل هو الربيع بن ضبع الفزاري، أودى انقطع والفتاء هو الشباب (الكتاب لسيبويه ٢٨/١).

(٣) الفصول الخمسون ص ١٩١.

(٤) الشاعرة هي الخرنق بنت هفان من بني قيس بن ثعلبة بن عكابة، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، والبيت بأكمله:

لا يَبْعِدَنْ قَوْمِي الّذِينَ هُمُ سُم العُدُاةِ وآفة الجُزِر
النَازلونَ بِكُلِ مُعْتَرَكٍ (والطّيبُونَ مَعاقُد الأزُرِ)

والمعترك: موضع الزحام، والأزر: جمع إزار وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن والرداء ما يستر النصف الأعلى (أنظر ديوان الخرنق ص ٢٩/ تحقيق د. حسن نصار ١٩٦٩م/ دار الكتب، كذلك أنظر كتاب سيبويه ٢٠٢/١)

ذكرنا عددها، لم ينسب سوى أربعة أبيات إلى أصحابها سأذكرها لاحقاً إن شاء الله.

- استشهد ابن معطي لمشاهير الشعراء الجاهليين من أمثال امرئ القيس، الذي استشهد بشعره في موضعين على التوالي عند معالجته لحروف الجر، ففي الحرف (حتى)[١] قال: إنّها تارة تكون غاية لا عمل لها فنستأنف ما بعدها كسائر حروف الابتداء كقول الشاعر[٢]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطيُّهُمْ وحَتَّى الجيَادُ ما يُقَدْنَ بأرْسَانِ

فحتى هنا حسب استشهاده للغاية، ولا عمل لها، وما بعدها يعرب على الاستئناف.

- وبيت امرئ القيس الثاني أيضاً في حرف الجر (كاف التشبيه) وهي من الحروف المترددة بين الاسم والحرف، فقال: والكاف تكون اسماً واستشهد لها بقول الشاعر:

فرُحْنَا بِكَا بْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا[٣]

فموضع الاستشهاد بكا بن الماء، فقد جاءت الكاف هنا أسماً.

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢١٦.

(٢) القائل الشاعر الجاهلي حندج بن حجر الكندي الملقب بامرئ القيس ت نحو ٨٠ ق.هـ، والبيت في ديوانه ص ١٧٥/ ط١/ ١٩٥٧م/ دار صادر بيروت والبيت في الديوان برواية مطوت بهم أي مددت في السير وطولت، أنظر ترجمته في الديوان ص٥.

(٣) أيضاً القائل امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ص ١٣٧ من قصيدة عم صباحاً أيها الربع وانطق. وعجز البيت وهو يصف فرساً:

تصوب فيه العين طوراً وترتقي، أي تنظر العين إلى أسفله وأعلاه. وابن الماء: طائر والطائر يألف الماء دائماً.

- وابن معطي يضبط شواهده الشعرية بالشكل، كذلك نلاحظ أن معظم شواهده اختيرت من تلك التي تدعو إلى مكارم الأخلاق، كاستشهاده بقول الشاعر[١]:

واغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ   وأعْرِضُ عن شَتْمِ اللئِيمِ تَكرُّمَا

والاستشهاد للمفعول لأجله قد يكون نكرة وقد يكون معرفة وهنا أتى بالنكرة وهي تكرما.

- بعض شواهد ابن معطي وردت عند سيبويه من غير نسبة – وهو كما ذكرنا لم ينسبها أيضاً – من ذلك استشهاده بالبيت[٢]:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبِيْكُم   مَكَانَ الكِلْيَتينِ مِن الطُّحَالِ

وغرض الاستشهاد هنا جاء في المفعول معه فتارة يجوز العطف على ما قبله، فعطف بني أبيكم على الضمير، كذلك نلاحظ معنى الأبيات التي تدعو للتعاون والائتلاف ونبذ الفرقة.

- لا يشرح ابن معطي الألفاظ الغامضة في شواهده، ولا يشير مثلاً لما تعنيه بعض الأسماء المرخمة أو غيرها مثلاً عندما استشهد بالبيت[٣]:

مُعَاويّ إنّنَا بَشَرٌ فاسْجِعْ   فَلَسْنَا بالجِبالِ ولا الحَديْدَا

وقد استشهد ابن معطى به في ما ولا اللتان تعملان عمل ليس فقال[٤]: (وقد تدخل الباء في خبرها، فتعطف على موضعه نصباً وعلى لفظه جراً) فالحديدا معطوفة على الجبال التي دخلت الباء عليها وهي خبر ليس فهي منصوبة لفظاً ومجرورة محلاً مثل الجبال تماماً).

---

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٩٣. والبيت من شعر حاتم الطائي وهو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي ت ٤٦ ق.هـ، ورواية البيت نفس رواية الديوان ص ٨١/ ١٩٨١م/ دار صادر بيروت، من قصيدة حاتم يتصعلك، أنظر ترجمة حاتم في الديوان.

[٢] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٩٣. والبيت في الكتاب لسيبويه ٢٩٨/١ من غير نسبة لصاحبه. (والمعنى أنه يحضهم على الائتلاف والتقارب وضرب لهم مثلاً بقرب الكليتين من الطحال).

[٣] الفصول الخمسون ص ٢٠٨. والبيت في الكتاب لسيبويه ٦٧/١ من قول عقيبة بن هبيرة الأسدي ومعاوي: هو معاوية بن أبي سفيان، واسجع: ارفق واسهل. وهو هنا يشكو إلى معاوية جور عماله وظلمهم.

[٤] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٠٨.

- لا يشير ابن معطي في استشهاده بالشعر إلى ما ورد في البيت الشعري من روايات أخرى. فمثلاً في إنّ وأخواتها، استشهد بقول الأعشى[1]:

إنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

وغرض الاستشهاد أنه قد تخفف إن ولا تكون ملغاة، ففي البيت إنْ مخففة وعاملة في نفس الوقت. وللنحويين رواية أخرى في عجز البيت وهي: (أنْ ليس يَدفَعُ عَنْ ذِي الحِيْلَةِ الحِيَلُ) ولم يذكرها ابن معطي.

- وابن معطي ينأى بنفسه عن خلافات النحاة في إعراب الشواهد، فيذكر البيت دون أن يعلق على إعراب كلمة فيه. ولعل ذلك يذكرنا بعدم خوضه في خلافات النحويين الذي مرّ ذكره في طريقة عرضه للمادة، فقد استشهد في معالجته للحكاية ببيت ذي الرمة الشهير فقال[2]:

سَمِعْتُ النَّاس يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً   فَقُلتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلاَلاً

وقد تناول بعض النحويين ومنهم المبرد[3] إعراب الناس ورفعها، ولم يخض ابن معطي في ذلك كديدنه.

- وقد استشهد ابن معطي ببعض أبيات الحكم، وذلك في ضرائر الأشعار حيث قال الشاعر[1]: إذا جاوز الاثنين سرّ فإنه

---

[1] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٠١. والبيت لأبي بصير ميمون بن قيس البكري الملقب بالأعشى ت نحو ٣هـ، والبيت في ديوانه ص ١٤٧ دار صادر بيروت، والرواية التي ذكرها ابن معطي هي رواية الديوان من قصيدة ودع هريرة والبيت بأكمله:

من فتية سيوف الهند قد علموا   أن هالك كل من يحفى وينتعل

[2] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٦٨. والبيت لذي الرمة غيلان بن عقبة ت ١١٧هـ والبيت في ديوانه ١٥٣٥/٣ قدمه د. عبد القدوس أبو صالح ط ٢، ١٩٨٢م بيروت، وصيدح هي ناقة ذي الرمة (والمعنى أتيته كما يؤتى الغيث).

[3] أنظر المقتضب للمبرد ١٠/٤.

[1] الفصول الخمسون ص ٢٧٢. والبيت للشاعر قيس بن الخطيم بن عدي بن عمرو الخزرجي ت نحو ١١ ق.هـ، والبيت في ديوانه تحقيق ناصر الدين الأسد ص ١٦٢/ ط ٣/ ١٩٩١م/ دار صادر بيروت، وعجز البيت (بنشر وتكثير الحديث قمين) أي حري وخليق.

يقول ابن معطي من الضرورات في الشعر: قطع ألف الوصل، فالاثنين همزتها همزة وصل، فقطعت للضرورة الشعرية.

- وكما استشهد ابن معطي بالشعراء الجاهليين، فقد استشهد لشعراء إسلاميين، ومنهم شعراء أدب الدعوة كشاعر الهاشميات، فقد استشهد به للمستثنى المقدم والذي هو واجب النصب قال الشاعر[٢]:

فَمَالِيَ إلا آلَ أحمدَ شِيْعَةٌ ومَالِيَ إلا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

فقدم المستثنى وهو آل أحمد، على المستثنى منه وهو شيعة، كذلك في عجز البيت.

- كذلك استشهد ابن معطي لشعراء إسلاميين من العصر الأموي، خاصة شعراء النقائض وقد استشهد لكل من جرير والفرزدق الذي استشهد له بالبيت المشهور، في كناية العدد كم[٤].

كَمْ عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلىَ عِشَارى

فأتى بهذا البيت كشاهد على أنه ينشد بثلاثة أوجه، فكم الخبرية تجر ما بعدها وإذا وقعت كم مرادا بها عدد المرات رفعت، وبالنصب على لغة تميم إذا أريد بها الاستفهام التهكمي، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك[١]؟

- وقد استشهد ابن معطي لجرير في ضرائر الأشعار بالبيت[٢]:

---

[٢] الفصول الخمسون ص ١٩٠/ والبيت للشاعر الكميت بن زيد الأسدي، أنظر ترجمته في الشعر والشعراء ص ٣٨٥/ من قصيدة:

طربت وما شوقي إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب (ديوان الكميت ص ٥٤).

[٤] الفصول الخمسون ص ٢٤٦/ والبيت للفرزدق أبو فراس همام بن غالب بن صعصعه التميمي ت ١١٢هـ والبيت في ديوانه تحقيق كرم والبستاني ٣٦١/١ دار صادر بيروت والفدعاء هي التي اعوجت مفاصلها ويقصد أنها راعية. (أنظر ترجمة الفرزدق في الشعر والشعراء ص ٣١٠).

[١] انظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ١٨٥/١ مبحث كم.

[٢] الفصول الخمسون ٢٧٦ والبيت لجرير بن عطية الخطفي من فحول شعراء بني أمية وأحد شعراء النقائض ت١١٠هـ والبيت في ديوانه من قصيدة لم تعرفكم العرب/ ص ٤٥/ والأهواز تسع كور بين البصرة وفارس، وتيرا نهر بالأهواز. ترجمته في الشعر والشعراء ص ٣٠٤.

سِيْرُوا بنِي العَمَّ فَالأهْوَازُ مَوْعِدُكُمْ   ونَهْرُ تِيْرَا ولا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

وغرض الاستشهاد أنه من ضرائر الأشعار إسكان المتحرك، فأسكن ولا تعرفكم وحقها الرفع. وابن معطي هنا يخالف رواية الديوان، التي جاءت ولم تعرفكم وتابع رواية النحاة من أمثال ابن جني[٣] فهو أحياناً يوافق رواية الديوان – وهو الأغلب – وأحياناً يخالفها.

وجرير والفرزدق من الشعراء الأربعة الذين نسب ابن معطي أشعارهم، والآخران هما النابغة وذو الرمة، والشواهد مرتبة حسب ما وردت في الفصول:

- أولاً استشهد للنابغة في العلل الموجبة بناء الاسم فقال[٤]:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا   فَقُلْتُ ألمّا أَصحُ والشَّيْبُ وازِعُ

فمن العلل الموجبة بناء الاسم إضافته إلى غير متمكن، كما جاء في أول البيت.

- وللفرزدق في معالجة لا وما اللتان تعملان عمل ليس فقال[٥]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

فموضع الاستشهاد أن خبر ما قد تقدم على اسمها، فبشر اسمها ومثلهم هي الخبر. وأهل الحجاز لا يجيزون عملها إذا تقدم الخبر على الاسم ولكن الفرزدق أعملها.

- واستشهد لجرير في ضرائر الأشعار بقوله[١]:

فإن لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَي بِها   وهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

---

[٣] الخصائص لابن جني ٧٤/١.

[٤] الفصول الخمسون ص ١٦٦/ والبيت للنابغة الذبياني وهو أبو أمامة زياد بن معاوية أحد فحول الجاهليين وصاحب الإعتذاريات الشهيرة/ ومحكم الشعراء في عكاظ ت ١٨ ق.هـ (الشعر والشعراء ص ٨٣)، وقد وافقت الرواية الديوان ص ٤٤.

[٥] الفصول الخمسون ص ٢٠٨/ والبيت للفرزدق في ديوانه ٢٢٣/١/ وقد ورد في المغني ٥١٧/٢.

[١] الفصول الخمسون ص ٢٧٥/ والبيت نسبه ابن معطي إلى جرير وقد بحثت في كل ديوانه وقصائده الميمية فلم أعثر على البيت وقد ورد البيت دون نسبة في مغني اللبيب ٤٣٤/٢ في مبحث أحكام شبه الجملة.

وموضع الاستشهاد (وهُوَّ) وسببه أنه قد يزاد في كل من هو وهي، فيشددان لضرورة الشعر.

- والبيت الأخير الذي نسبه ابن معطي إلى صاحبه هو بيت ذي الرمة الذي يقول[٢]:

فأصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا   كأنَّ قَفْرَاً رُسُومُها قَلَمَا

وسبب الاستشهاد أنه من ضرائر الأشعار التقديم والتأخير وتقدير البيت فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها.

- وكما استشهد ابن معطي بالشعر العربي الفصيح، فقد استشهد أيضاً بأراجيز رؤبة بن العجاج التي أكثر منها. مثلاً استشهد ببيت من أبيات أرجوزة له عندما عالج في ما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به فقال[٣]:

أَطَرَبَاً وأَنْتَ قِنَّسْرِيٌّ؟[٤] أَتَمِيْمِيَاً مَرةً وقَيْسِيَاً أُخْرَى؟

والغرض من الاستشهاد أن الحال قد تنصب بفعل مضمر كما في البيت السابق في تميمياً وقيسياً.

وهكذا نجد أن الشواهد المعروضة تبرز أمراً مهماً، هو أن أكثر ما يلفت المرء فيها اعتماد ابن معطي على الشعر الجاهلي، كذلك لم تتجاوز استشهاداته بالشعر، العصر الأموي. ولعله يشير إلى أن الشعر الجاهلي أقرب إلى العربية الفصيحة، لأنهم أهل سليقة وفصاحة، وشعراء بني أمية ومن قبلهم شعراء صدر الإسلام كالكميت أقرب إلى الجاهليين في فصاحتهم.

---

(٢) الفصول الخمسون ص ٢٧٦/ والبيت نسبة ابن معطي إلى ذي الرمة ولم أجده في الديوان.

(٣) الفصول الخمسون ص ١٩٧/ والبيت لرؤبة بن العجاج (الكتاب لسيبويه ٣٤٣/١/ ومعناه إذا رأيت الرجل في حال تلون وتنقل فقلت: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى) وجاء في مغني اللبيب ١٨/١ في مبحث الألف المفردة برواية أخرى في عجز البيت فقال:

أطرباً وأنت قنسري   والدهر بالإنسان دوارى – أي اتطرب وأنت شيخ كبير؟

(٤) قِنَّسْرِيٌّ: منسوب إلى بلد بالشام واسمها قنسرون أو قنسرين (مختار الصحاح للإمام الرازي ص ٥٣٤).

خامساً: استشهاده بالنثر الفصيح

احتج ابن معطي أيضاً بالنثر العربي الفصيح، من أمثال وأقوال العرب المأثورة. وهي قليلة بالمقارنة بالقرآن الكريم والشعر العربي. وأكثر المواضع التي استشهد فيها ابن معطي بالأمثال وأقوال العرب الفصيحة، هي في موضوع في ما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به[1]. ويبدو لي أن الأمثال المستشهد بها كثرت في هذا الموضوع لأن الأمثال مبنية على الإيجاز فهي قول موجز مأخوذ من قصة يستشهد به في الأحوال المشابهة، والذي يرتفع أو ينتصب بفعل مضمر مبني على حذف الفعل الذي ارتفع أو انتصب به كما سنرى في بعض النماذج.

ففي ما ينتصب بفعل مضمر أورد ابن معطي عدة أمثال منها:

- (كِلَيْهِمَا وتَمْرَاً)[2] وهو مفعول منصوب بفعل مقدر أي أطعمك كليها وأزيدك تمراً.
- (ورَاءَكَ أوْسَعَ لَكَ)[1] أي تأخر وراءك تجد مكاناً أوسع لك، وهي مفعول منصوب بفعل مضمر، ويقال في ضده أمامك أوسع لك.
- (مَوَاعِيْدَ عُرْقُوبٍ)[2] وهي مصدر منصوب بفعل مقدر والتقدير وعدتني أو تعدني.

---

(١) الفصول الخمسون ص ١٩٥.

(٢) قائل المثل عمرو بن حمران الجعدي. وقصته أنه كان يأكل خبزاً وزبداً، فجاءه سائل فقال له: مشيراً إلى الزبد أعطني، وكان عمرو كريما فقال له: كليهما وتمرا، أي أطعمك كليهما وأزيدك تمراً، فأصبحت مثلاً للذي يخير أحداً بين شيئين فيعطيه أكثر مما طلب. وجاء المثل أيضاً برواية كلاهما وتمراً برفع كلاهما على تقدير: لك كلاهما. (مجمع الأمثال للميداني تحقيق د. حان عبد الله توما ٤٧/٣/ ط ١/ ٢٠٠٢م / دار صادر بيروت.

(١) مجمع الأمثال للميداني ٥١١/٣.

(٢) وعرقوب رجل من العماليق، أتاه أخ له يسأله، فقال له عرقوب: إذا أطلعت هذه النخلة فلك طلعها، فلما أطلعت أتاه، فقال: دعها حتى تصير بلحا، فلما أبلحت قال: دعها حتى تصير زهواً، فلما زهت، قال: دعها حتى تصير رطباً، فلما أرطبت قال: دعها حتى تصير تمراً، فلما أتمرت عمد إليها عرقوب

- (وغَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجُمِ)[٣] وهي مصدر منصوب بفعل مضمر أيضاً، تقديره أي غضبت غضب الخيل على اللجم.
- وفي الحال استشهد بجزء من بيت وهي عبارة (أرسلها العراك)[٤]، والشاهد بيان مجيء الحال معرفة وهي كلمة (العراك)، والحال لا يكون إلا نكرة، وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة. والمعنى أرسلها معتركةً.
- وقد استشهد ابن معطي في المبتدأ والخبر[٥] بالمثل العربي (شر أهرّ ذا ناب)[٦] وغرض الاستشهاد به، أنه يجوز الابتداء بالنكرة، إذا كان فيها معنى النفي، ومعنى المثل ما أهرّ ذا ناب إلا شر، فجاز الابتداء بالنكرة لتضمن المعنى النفي.

واستشهد أيضاً بالقول الفصيح (هَذا ولاَ زَعَمَاتِكَ)[١] ، والشاهد أنه جاء مفعولاً منصوباً بفعل مضمر والتقدير هذا ولا أتوهم زعماتك. وفي الدعاء

من الليل فجذّها، ولم يعط أخاه شيئاً، فصار مثلاً في الخلف وفيه يقول زيد بن عبيد بن قيس بن أشجع:

وعَدْتَ وكَانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَةً مَواعِيدُ عُرْقُوْبٍ أخاه بِيَثْرِبْ (مجمع الأمثال للميداني٣/٣٨٧)، وقد ورد المثل في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٤٣٣/١ بالرفع فقيل مواعيدُ عرقوب أي مواعيد فيها خلف.

(٣) ويضرب لمن يغضب غضباً لا ينتفع به ولا موضع له (مجمع الأمثال للميداني ٤٧٥/٢).

(٤) وهذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري، يصف حماراً وحشياً أورد أتنه الماء لتشرب، والبيت بأكمله هز:

فأرسلها العراك ولم يزدها ولم يشفق على نقص الدِّخَالِ

والعراك: ازدحام الإبل حين ورود الماء، والمعنى أرسلها معتركة (شرح ابن عقيل ٥٧٢/١–٥٧٣).

(٥) الفصول الخمسون ص ١٩٨.

(٦) يقال أهر إذا حمله على الهرير، وذو الناب السبع، ويضرب المثل في ظهور إمارات الشر ومخايله (مجمع الأمثال للميداني ٢١١/٢)

(١) (ويقال ذلك لمن يزعم زعمات ويظهر خلاف قوله، ولمن أشار بمشورة رديئة ثم بأخرى حسنة (الفصول ص ١٩٥/ نقلاً عن المحصول ورقة ١١٨ب).

استشهد بـ: سقياً ورعياً والدعاء عليه بـ: سحقاً وجندلاً[٢] وهي مصادر منصوبة بفعل مضمر.

ومن المصادر المنصوبة بفعل مضمر استشهد بـ: (قَعْدكَ الله)[٣].

كما استشهد في بناء الاسم على الفتح بـ: (حَيْصَ بَيْصَ)[٤] وهو مبنى على فتح الجزئين. وهكذا وجدناه استشهد بالأقوال والأمثال المشهورة في عدة مواضع من كتاب الفصول.

ب/ كيف عالج ابن معطي الصرف في الفصول؟

اختلف النحاة كثيراً حول قضايا ومسائل الصرف، وذلك من حيث تصنيف بعض المسائل وتبعيتها للنحو أو للصرف، وثانياً من حيث الاتفاق

---

(٢) وجندلاً اسم صريح وليس بمصدر/ وهو هنا أجرى مجرى المصدر في نصبه بعامل محذوف والتقدير: ألزمك الله وأطعمك تراباً وجندلاً، أي صخراً.انظر حواشى الفصول ص ١٩٦ ٠

(٣) وقد شرح ابن إياز هذا القول قائلاً: (وقعدك الله بفتح القاف، وذلك أنّي وجدت في نسخة بالمسائل الشيرازية عليها خط مؤلفها أبي علي، ما هذا صورته! كنت شاكاً في (قعدك الله) أهو مفتوح أم مكسور، حتى رأيت أبا عثمان المازني قال: قعدك الله، بفتح القاف، وسمعت الكسر من ما لا أثق به والمعنى: بقعدك الله أي بوصفك الله بالثبات والدوم، وهو مأخوذ من قواعد البيت، وهي أصوله، والأصل في ذلك القعود الذي هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة) أنظر الحواشي الفصول ص ١٩٧.

(٤) وحيص بيص هو أبو الفوارس سعد بن محمد بن سعد العيلقي الملقب شهاب الدين المعروف بحيص بيص الشاعر المشهور، وإنما قيل له حيص بيص لأنه رأى الناس يوماً في حركة مزعجة وأمر شديد فقال: ما للناس في حيص بيص، فبقي عليه هذا اللقب، ومعناهما الشدة والاختلاط. (وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ دار صادر بيروت.

على تعريف موحد لعلم الصرف. وفي مقال عن مفهوم علم الصرف يقول الدكتور كمال محمد بشر[1]:

((يشتمل علم الصرف على نوعين من الدراسة:-

١- دراسة تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا لذاتها، وإنما لغرض معنوي، أو للحصول على قيم صرفية تفيد خدمة الجمل والعبارات، ومن أمثلة هذا النوع: المشتقات، تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة، والتعريف والتنكير، والمتعدي واللازم، والمتصرف والجامد.

٢- ونوع آخر يشمل أبواب ومسائل شتى من الصرف التقليدي، تجمعها كلها خاصية ظاهرة، وهي أنها تعنى بالنظر في الكلمات من حيث الزيادة والأصل، والأوزان والأبنية، وما إلى ذلك من تغييرات في صور الكلمات، وهي تغييرات لا تعطي معاني أو قيماً صرفية تخدم الجملة والعبارة)).

وبغض النظر عن هذه المفاهيم عن الصرف ومدى توافقها مع تصنيف النحاة وعدم ذلك، فإنني أتعرض لتناول الموضوعات الصرفية حسب ما اتفق عليه كبار النحاة من أمثال سيبويه والمبرد والزمخشري وابن مالك، مع تقديري لوجهات النظر الأخرى.

وعلى الرغم من انفصال علم الصرف عن النحو في مجال التأليف، إلا أنّ النحاة سلكوا في مجال التأليف، منهج المزج بين مسائل العِلْمَيْن في مؤلفاتهم، ولعلَّ مرد ذلك شعورهم بمدى التجانس بينهما - رغم استقلالهما - فتارةً تراهم يمزجون بين المسائل الصرفية والنحوية، وذلك لعلاقة تربط بينهما، ولا يسهل انفصالهما عن بعض. وتارة تأتي الأبواب الصرفية في آخر الكتاب، وهي ظاهرة نراها في أغلب مؤلفات النحويين.

---

[1] مقال بعنوان مفهوم علم الصرف للدكتور كمال محمد بشر (مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٢٥/ ص ١١٠/ سنة ١٩٦٩م/ القاهرة.

وقد حذا ابن معطي حذو هؤلاء النحاة، فقد خلط بين مسائل النحو والصرف، فقد اتضح لنا ذلك منذ الباب الأول، الذي تناول فيه جمع التكسير من خلال تناوله لإعراب الاسم المتمكن، في الفصل السابع منه[١].

كذلك تناول في الباب الثاني في الفصل السابع، فعلي التعجب، وذلك من خلال معالجته للأفعال غير المتصرفة[٢]، كما انه قد تناول اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل، وذلك من خلال تناوله للأسماء العاملة عمل الفعل في الباب الثالث في الفصل الثامن منه[٣].

كما تابع ابن معطي الكثير من النحويين، في إفراده الباب الخامس في آخر كتابه لمعالجة معظم أبواب الصرف وقد سمّى ذلك الباب (في فصول متفرقة) وقد عالج ابن معطي في هذا الباب: العدد والمذكر والمؤنث، التصغير، النسب، المقصور والممدود، الهجاء والإمالة، أبنية الأسماء مع الأفعال والمصادر التصريف وما حواه من قلب وإبدال وإعلال وحذف وإدغام وزيادة ونقل ثم الوقف والحكاية وأفرد في آخر فصل من الباب لضرائر الأشعار. وقد اقتدى بذلك بإمام النحويين سيبويه الذي أفرد فصلاً في كتابه[٤] تحت عنوان: (هذا باب ما يحتمل الشعر).

كذلك تابع ابن معطي سيبويه في معالجة الصرف في آخر الأبواب فقد جعل سيبويه الجزء الرابع من كتابه لمعالجة مسائل الصرف وسماه (ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال، وهو الذي يسميه النحويون بالتصريف) [٥].

ومن بعدهما تابع السيوطي في همع الهوامع نفس المعالجة وقد جعل الجزء الخامس للتصريف.[١]

---

(١) أنظر الفصول ص ١٥٥.

(٢) المصدر السابق ص ١٧٩.

(٣) المصدر السابق ص ١٢٨.

(٤) الكتاب لسيبويه ١ / ٢٦-٣٢.

(٥) الكتب لسيبويه ٤ / ٢٤٢ – آخر الكتاب.

(١) همع الهوامع للسيوطي ٥ / ٣١٩، ٣٢٠.

ج/ من المآخذ التي أخذت على ابن معطي في الفصول:

مع ما اشتمل عليه الكتاب من قيمة، إلا أن ثمة بعض الهنات والمآخذ التي وقع فيها ابن معطي، والتي لا تعدو في غالبها أن تكون منهجية تتصل بالنقل من نسخه الأصلية أو السهو. ويمكننا تناولها في ضوء الفقرات التالية.

- ذكر ابن معطي في الفصل الثاني من الباب الأول من علامات الاسم الإخبار عنه، فانتقد ابن إياز ذلك وقال[٢]: ((لو وضع مكان الإخبار عنه الإسناد إليه، كما فعل الزمخشري لكان أحسن، وذلك أنّ الإسناد أعمّ من الإخبار، ألا ترى أن الإخبار لا ينطلق إلا على ما يحتمل الصدق والكذب، والإسناد ينطلق على هذا وعلى ما ليس كذلك)).
- وفي الفصل السابع من الباب الأول في أقسام المعتل، جعل ابن معطي الضرب الثالث: ستة أسماء. رفعها بالواو ونصبها بالألف، وجرها بالياء، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم. ويقول ابن إياز هنا[٣]: إنه أخل بشرط، وهو أن تكونْ مكبرة أو غير مصغرة.
- وفي الأسماء الستة نفسها يكمل ابن معطي[٤] (وإن أفردت أعربت بالحركات. وكلها تُفرد إلا ذو، وإن أفرد فوك أبدل من واوه ميم)[٥]. فيرى ابن إياز في هذا الكلام نظر، إذ أن ابن معطي لا يبدل الواو في (فو) ميماً إلا في حالة إفراده فقط، وهذا ليس بصحيح إذ من الممكن أن تبدل ميماً في حالة الإضافة كقولك: هذا فم زيد، وقد جاء في هامش المحصول، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لخلوف

---

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٠٧/ نقلاً عن المحصول لابن إياز/ ورقة (٨أ).

(٣) المصدر السابق ص ١٥٩/ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة (٣٨ب).

(٤) المصدر السابق ص ١٦٠.

(٥) المصدر السابق ص ١٦٠ / نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة (٣٩أ).

فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك)[١]. ويضيف ابن إياز ملتمساً العذر لابن معطي فلربما أراد ابن معطي الوجوب (أي وجوب الإبدال) في حالة الإفراد والتخيير في حالة الإضافة.

- عالج ابن معطي على الترتيب: التثنية، فجمع التكسير، فالجمع السالم مذكراً ومؤنثاً. ويقول ابن إياز[٢]: (هذا الترتيب غير موافق لترتيب أئمة العربية، فإنهم يعالجون الجمعين السالمين عقب التثنية، ثم يعالجون جمع التكسير بعد ذلك، وابن معطي هنا فصل بين التثنية والجمع السالم بجمع التكسير وهذا غير حسن).
- أخذ ابن إياز أيضاً على ابن معطي قوله: (هاء التأنيث) في ذكر جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فقال ابن إياز[٣]: (قوله بهاء التأنيث ليس بحسن، وإن كان قد سبقه غيره إليه، وذلك لأن الأصل التاء، وإنما تُقلب هاء عند الوقف. وبعضهم يجعلها تاءً وصلاً ووقفاً. فإن قيل إنما سماها (هاءً) اعتباراً بحال الوقف ونظراً إليه، قيل كان يجب على هذا أن يقول: (ألف الصرف) لأن التنوين يُقلب ألفاً في الوقف).
- وفي إعراب الفعل المضارع ذكر ابن معطي[٤]: أنه إذا اتصل بالمضارع ضمير المثنى نحو يفعلان، أو ضمير جمع المذكر نحو: يفعلون أو ضمير المخاطبة نحو: تفعلين، فإثبات النون فيه علامة الرفع، وحذفها علامة النصب والجزم، نحو قوله تعالى: **(فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)**[١] ، والحديث كما هو واضح عن الأفعال الخمسة

(١) الحديث لخلوف ... عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الحديث أعلاه)) رواه البخاري ومسلم (رياض الصالحين للإمام النووي ص ٣٧٠/ ط بدون/ ١٩٨٧م دار الجيل بيروت).

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٠٧/ نقلاً عن المحصول لابن إياز/ ورقة (٤٥أ).

(٣) المصدر السابق ص ١٦٣/ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة (٤٩ب).

(٤) المصدر السابق ص ١٦٤.

[١] سورة البقرة الآية رقم (٢٤).

وإعرابها، ولم يشر ابن معطي إلى بقية الأفعال الخمسة وهي حالة الحضور (تفعلان، وتفعلون) خاصة لأنه ذكر أن الكتاب للمبتدئ. ولم يأت ذكرها في مكان آخر من الكتاب. كذلك نجد نفس الأمر في الباب الثاني في أقسام الفعل، فقال ابن معطي في فعل الأمر[٢] (والمستقبل بوضعه مبني على السكون نحو قُمْ واقعدْ) ولم يكمل أحوال بناء فعل الأمر الأخرى في حالة اتصاله بالضمائر ولعلها سقطت في أثناء نقلها من النسخة والله أعلم.

- ذكر في العلل الموجبة بناء الاسم (شبهه بما وقع موقع الفعل كحذام وقطام وسكاب)[٣] ويقول ابن إياز[٤]: (أن هذا القسم فيه خلاف، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر وبنو تميم يعربونه ويمنعونه من الصرف، فيقولون: جاءت قطامُ ورأيت قطامَ ومررت بقطامِ، فليس البناء فيه واجباً عند الجميع، وكان من حق ابن معطي أن يوضح هذا الأمر، ويقيد كلامه ولا يرسله).

وفي كلام ابن معطي عن الفعل المضارع قال: (والمبهم بوضعه معرب مرفوع) فيقول ابن إياز[٥]: (تقييده المبهم بالوضع ركيك، إذ لا يكون (المبهم إلا كذلك، بخلاف الماضي والمستقبل، فإنهما يكونان كذلك بالوضع تارة وبالقرينة آخرى)).

- وفي الباب الثالث الفصل السابع وفي حروف الجر، أخذ ابن إياز على ابن معطي تقسيمه لاستعمالات (حتى) بقوله[١]: (فإنها تارة تكون جارة للاسم نحو قوله تعالى: **(حَتْى مَطْلَّعِ الفَجْرِ)**[٢] وناصبة

---

[٢] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٧١.

[٣] سكاب من سكب الماء صَبَّه، وسكاب اسم فرس لعبيدة بن ربيعة (لسان العرب لابن منظور/ ٣/٣٠٦-٣٠٧).

[٤] الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٠٨/ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ٥٨ب.

[٥] المصدر السابق ص ١٧١/ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ٦٨ب.

[١] الفصول الخمسون ص ٢١٦/ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ١٥٦ب.

[٢] سورة القدر آية رقم (٥).

للفعل بمعنى كي أو إلى، على تقدير أن مضمرة نحو: سرتَ حتى أدخل البلد). واعتراض ابن إياز هو أنه يقول: التي ينتصب بعدها الفعل، هي الجارة نفسها، فلا تتوهمنَّ أنها قسم آخر، والمصنِّف جعل هذه قسماً وتلك قسم، وأهمل العاطفة وليس بجيد.

- وفي الباب الثالث الفصل التاسع، ذكر ابن معطي من أسماء الأفعال المتعدية (حيهل) قال[٣]: (ومعناه احضر، وفيه قول المؤذن حَيَّ على الصلاة) وابن إياز يقول: (ومنه قول المؤذن حيَّ على الصلاة فيه نظر، إذ حيَّ غير متعدية، وهي في الكلام عليه، وما غرَّه إلا في سياق (حي هل)) وقد ردَّ محمود الطناحي[٤] على ابن إياز بأنَّ حيَّ قد جاءت متعدية، وجاء بمثال من قول الشاعر ابن أحمر يقول:

أنشأت أسألُه ما بالُ رفقته　　　حَيَّ الحُمُولَ فإنَّ الركبَ قَدْ ذَهَبَا

فنصبت حَيَّ الحمول بنفسها، (ومعناها عليك بالحمول فقد ذهب الركب).

- وفي الباب الرابع الفصل الثاني، قسم ابن معطي العلم إلى ما هو موضوع للأجناس وما هو موضوع للأشخاص، ثم عالجها على هذا الترتيب. ويقول ابن إياز[٥]: (وانقسام العلم إلى جنسي وشخصي ظاهر، ولكن المصنِّف أساء الترتيب، فبدأ بالجنسي والمشهور في الكتب الأخرى خلافه).

- وفي الباب الرابع في الفصل السابع، وفي تعريف ابن معطي للنعت قال في آخر تعريفه[١] (وأتى به للفرق بين المشتركين في الاسم) فقد انتقد هذا الجزء من التعريف كلاً من ابن إياز والخوي، فقال ابن إياز[٢]: (وقوله (وأُتى به للفرق بين المشتركين في الاسم) هو المستفاد

---

[٣] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٢٣/ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ١٦٤ب.

[٤] المصدر السابق ص ١٠٨.

[٥] المصدر السابق ص ١٠٩. نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة (١٧٠ب).

[١] الفصول الخمسون ص ٢٣٤.

[٢] المصدر السابق/ نقلاً عن شرح الفصول لابن إياز ورقة ١٨٥ب.

من قوله: (وإيضاح معرفة، كما عرفتك، لكنه كرر من غير حاجة إليه). أمّا الخوي فقال[٣]: هذه العبارة توهم أن الغرض من الإتيان بالنعت مقصور على هذه الفائدة {يقصد الفرق بين المشتركين في الاسم} وليس كذلك فإنه قد يأتي لمجرد التعظيم كما في بسم الله الرحمن الرحيم، أو التحقير نحو: هذا زيدٌ الفاسق. أو التوكيد كقوله تعالى: **(فإذا نُفخ في الصُّورِ نفخةً واحدة)**[٤].

- وفي الباب الرابع في الفصل العاشر أخذ على ابن معطي، أنه لم يمثل لإبدال المضمرات، وقد ذكرها ابن إياز في المحصول، ولم يمثل كذلك لبدل المعرفة من النكرة، وقد ذكره ابن إياز أيضاً في المحصول[٥].
- وفي الباب الخامس في الفصل الثاني وفي (المذكر والمؤنث) قسم ابن معطي المؤنث على ضربين، مؤنث بعلامة، ثم جاء وقال في القسم الثاني (والمؤنث غير الحقيقي) مما أخذه عليه ابن إياز وقال[٦]: أنه لم يتعرض في أول الأمر للحقيقي حتى يقول: (وغير الحقيقي) ويبدو أنه يريد أنْ يقول: والمؤنث الذي ليس له علامة، ولكن اختلط عليه الأمر، أو لعله من خطأ النسخ والله أعلم.
- وفي الباب الخامس الفصل الثالث، وفي التصغير يقول ابن معطي[١] (وإنْ كان ناقصاً عن ثلاثة أحرف رددت ما حذف منه ...وإنْ كان في وسطه رددته، فتقول في سنة: سُنية وسُنيهة) ويعلق ابن إياز [٢] بان تمثيل ما حذف وسطه بسنة غلط، وذلك لأنه يرى أنه محذوف اللام، فمن قال: سنوات فلامها واو، وتصغيرها سنية ومن قال سنهات

---

[٣] المصدر السابق/ نقلاً عن شرح الفصول للخوي ورقة ١٤٩أ.

[٤] سورة الحاقة الآية ١٣.

[٥] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٣٨.

[٦] المصدر السابق ص ٢٤٧، نقلاً عن ابن إياز في المحصول في شرح الفصول (لم يذكر ورقة).

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٤٩.

[٢] المصدر السابق ص ٢٤٩/ نقلاً عن المحصول لابن إياز ورقة ٢٠٨ب.

فلامها ها، وتصغيرها سنيهة، والخوي[٣] أيضاً يرى أن المحذوف من سنة لامها. وقد ردَّ محقق الكتاب محمود الطناحي، بعد أن بذل مجهوداً كبيراً – جزاه الله خيراً – في كشف هذا الخطأ. الذي وقع فيه كل من ابن معطي وشارحا فصوله: ابن إياز والخوي. فالطناحي يرى: أنّ ابن معطي أخطأ لأنه مَثَّل لما حذف وسطه بسنة والصواب (سه)[٤] بالسين والهاء، وذلك كما في همع الهوامع[٥] وشرح ألفية ابن مالك على الأشموني[٦]، فيقال في تصغير (سه) سنيه برد العين. واما خطأ ابن إياز والخوي فلأنهما لم يتنبها إلى ما في تمثيل المصنف من تصحيف.

- ومن مآخذ الفصول، سهو ابن معطي في فصل الإمالة في الباب الخامس الفصل السادس فذكر[٧] أن هاء التأنيث تمال بعد حروف يجمعها (ستشحثك خصفة) وتمثيله هذا ليس بصحيح لأنه تمثيل الحروف المهموسة كما جاء في لسان العرب[١] أو (سكت مخثه شخص) كما ذكر ابن الجذري[٢] أو لعل ذلك من غلط النسّاخ.
- وفي الباب الخامس الفصل العاشر[٣]، وفي الإدغام وضرائر الأشعار، ضرب ابن معطي مثلاً للتدليل على إسكان المتحرك فقال الشاعر[٤]:

سِيْرُوا بَنِي العَمَّ فَالأهْوَازُ مَوْعِدُكُمْ   ونَهْرُ تِيرا ولا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

---

[٣] المصدر السابق ص ٢٤٩/ نقلاً عن شرح الفصول للخوي ورقة ١٨٠أ.

[٤] والسه هو: الإسْت والسه حلقة الدبر/وأصلها ستة وتصغيرها (سُتَيْهُ) برد الأصل / النهاية لابن الأثير ٤٢٩/٢.

[٥] همع الهوامع للسيوطي ١٨٧/٢.

[٦] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٦٧/٤.

[٧] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٥٦.

[١] لسان العرب لابن منظور ٥/٤/ ط ١/ ١٩٩٧م/ دار صادر للطباعة والنشر بيروت.

[٢] النشر في القراءات العشر لابن الجذري ٢٠٢/١/ بدون تاريخ المكتبة التجارية القاهرة.

[٣] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٧٦.

[٤] البيت من شعر جرير في ديوانه ص ٤٨.

وقد رأيت البيت في ديوان جرير، وروايته (فلم تَعْرِفْكُم) وعليها فهي مجزومة بحرف الجزم "لم" وبالتالي يفوت الاستشهاد في (لا نعرفكم) حيث سكنت الفاء لضرورة الشعر وحقها والرفع.

هذه هي بعض الأشياء التي أخذت علي ابن معطي في فصوله سوى إنْ كان ذلك من شارحي فصوله – ولعلنا لاحظنا أنَّ معظم المآخذ تنبه لها ابن إياز – أو متحقق الكتاب محمود الطناحي. أو ما بدا لي أنَّه من المآخذ فأدليت بدلوي المتواضع وهو نذر يسير.

هذا إضافة إلى الإيجاز الشديد في عرضه لبعض المسائل، والذي قد يصل أحياناً للإخلال بالفهم كما أشرت لذلك في بعض الموضوعات التي يحشدها ابن معطي ويعالجها تحت عنوان واحد.

كذلك أضطر ابن معطي في بعض الأبواب، أنْ يتكلم عن المسألة الواحدة في عدة مواضع. فمثلاً تناول الفاعل في الفصل الثالث من الباب الثاني، تحت عنوان (ما يتعدى إلى مفعول واحد)[٥] ، ثم تناوله أيضاً في الفصل العاشر من نفس الباب، عند الكلام على (ما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به)[٦] أيضاً اسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، عالجها في الفصل الثامن من الباب الثالث، تحت عنوان: (الأسماء العاملة عمل الفعل)[١] ثم تعرض لها مرة أخرى في الفصل العاشر من نفس الباب تحت عنوان الإضافة الاسمية[٢]. والإضافة نفسها كرر الكلام عنها في الفصل السادس من الباب الرابع[٣]، أثناء تناوله للمعارف. كذلك الإدغام تناوله في

---

[٥] الفصول لابن معطي ص ١٧٢.

[٦] المصدر السابق ص١٩٤.

[١] الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢١٨.

[٢] المصدر السابق ص ٢٢٤.

[٣] المصدر السابق ص ٢٣٣.

نهاية الفصل الثامن من الباب الأخير[٤]، تناولاً مقتضباً لا يتعدي السطر، ثم عاد إليه في الفصل العاشر[٥] مع ضرائر الأشعار.

ولكن برغم هذه الهنات فالكتاب قيمة علمية، مليئة بالمعلومات القيمة، عرضت في أسلوب ينم عن عمق وتبحر صاحبه، وقد ذكر شرَّاحه الكثير من المزايا والمحاسن في تعريفاته وتعبيراته وما إلى ذلك، ولا نريد أنْ نكون كمن يرى الشوك في الورود ويأبى أن يرى فوقها الندى إكليلاً، أو كما قال الشاعر، فأكاليل ابن معطي قد فاح شذاها في كل أرجاء الكتاب (جزاه الله خيراً).

---

[٤] المصدر السابق ص ٢٦٦.

[٥] المصدر السابق ص ٢٦٩.

المبحث الثالث

١-منهج ابن معطي في كتابه البديع في علم البديع مقارنة بمنهجه في الفصول

مما سبق وقفنا على منهج ابن معطي في كتابه الفصول، وبحمد الله أصبحت لدينا فكرة واضحة عن طريقته في تأليف هذا الكتاب، وبالطبع لا أحب أن أكرر ما كتبته عن هذه القضايا عبر منهجه في كتاب الفصول، حتى أستطيع المقارنة بينها وبين منهجه في البديع في علم البديع، وكم تمنيت أن احصل على مؤلف من مؤلفات ابن معطي غير المنظومة، حتى تكون المقارنة بينه وبين الفصول أكثر جدوى.

وكتاب البديع في علم البديع، من تأليف هذا الشيخ الجليل يحي ابن معطي – رحمه الله – وحققه دكتور محمد مصطفى أبو شوارب – جزاه الله عنا خيراً – لكنّ ابن معطي هذه المرة جال في ميدان آخر هو ميدان البلاغة وبطريقة أخرى غير طريقة الفصول، وهي طريقة النظم. فالبديع في علم البديع منظومة بلاغية، ولعلنا عندما عرضنا مصنفات ابن معطي اكتشفنا ميل الرجل إلى النظم أكثر من النثر. وما منظومة ابن معطي هذه إلا شكلاً من أشكال تقريب المعرفة، وتجديدها إلى طلاب العلم، فجمعت بين الإيجاز والتشويق والسهولة.

تشتمل منظومة ابن معطي البديعية على سبعة وتسعين ومائتي بيت منها أربعة وأربعون ومائة بيت من نظم ابن معطي، وواحد وخمسون ومائة بيت من الشواهد الشعرية الذائعة الصيت من مصنفات البلاغين، وبقي بيتان من المنظومة هما مناصفة بين ابن معطي في الشطر الأول وشواهد البلاغيين في الشطر الثاني(١).

(١) البديع في علم البديع لابن معطي ص ٤٠.

ومنظومة ابن معطي البلاغية تشتمل على علوم البلاغة الثلاثة، فهي لا تقتصر على البديع فحسب كما في عنوان المنظومة. أما منهج ابن معطي في بناء منظومته البديعية، فيظهر بوضوح اعتماده على البنية الإيقاعية للشواهد البلاغية التي يتمثل بها في منظومته من حيث الوزن والقافية والروى، فهو يرى الشاهد الذي يستشهد به، ويضعه نصب عينيه، ومن ثم يأتي بنظمه هو وينظم أبياته على أساس منه. ومن ثم لم يلتزم بحراً واحداً مثل قوله في هذا المثال(١):

وَكَقَوْل دِعْبِلِ اسْتَمِعْ واصِخْ لَهُ   تَجِدْ البُكَاءَ يُقَابِلُ الضَّحِكا

لاَ تَعْجَبِي يَا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ   ضَحِكَ المَشِيبُ بِرَأسِهِ فَبَكَا

ويقول أيضاً(٢)

ومِنْهُ طِبَاقُ النَّفْي لِلبُحْتَرِيِّ قَدْ   أتى مِنْهُ فأَعْلَمْ أنَّ ذَاكَ المُقَدَّمُ

يُقَيضُ لِي مِنْ حَيْثُ لا أَعْلَمُ النَّوَي   وَيَسْرِي إِلَىَّ الشَّوقُ مِنْ حَيْثُ أَعْلَمُ

فالبيتان الأولان لطباق الإيجاب، والأخيران لطباق السلب، وكما هو واضح أن البيت الأول من كل كلمة منهما من تأليف ابن معطي والثاني من الشواهد البلاغية المعروفة ورأينا كيف أنه اعتمد على بنية الشاهد الإيقاعية ونظم بيته على نسقها.

ويرتكز منهج ابن معطي بصورة أساسية، على تقديم المصطلح البديعي وتفسيره تفسيراً بليغاً، ولعل من أبلغ الأمثلة على دقته في تفسير المصطلحات البديعية قوله في براعة الاستهلال، والتي تدل في معناها: على قدرة تفسير المتكلم على أن يكون مفتتح كلامه دالاً على مضمونه فيقول(١):

بَرَاعَةُ الاسْتِهْلالِ أنْ تَبْتَدِئ بِمْا   يَدُلُّ عَلَى المَقْصُودِ فِي البَيْتِ أَوَّلُ

---

(١) البديع في علم البديع ص ٤١/ والبيت في ديوان دعبل/ ص ٢٤٩/ وهو ودعبل هو دعبل بن علي الخزاعي شاعر عباسي اشتهر بتشيعه ت عام ٢٤٦هـ (الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٥٧٦).

(٢) المصدر السابق ص ٤٢ /والبيت فى ديوانه ١٩٢٤/٣ / والبحتري هو أبو عبادة بن الوليد بن الوليد بن عبيد الطائي شاعر عباسي ت ٢٨٤هـ (الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني تحقيق محمد أبو الفضل وجماعته ٣٩/١١ / ط ٢/ ١٩٩٢م/ الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(١) البديع في علم البديع لابن معطي ص ٤٢.

ويكتفي ابن معطي في مواضع كثيرة بتقديم تعريف المصطلح البلاغي دون تفسير يكشف عن جوانبه، فيأتي تعريفه مقتضباً إلى حد بعيد، على مثال قوله معرفاً الإشارة، والتي هي: دلالة اللفظ القليل على المعاني الكثيرة فيقول[٢]:

وهَاكَ فِي ذِكْرِ الإشَارَةِ مَا أتَى   بِكَثْرَةِ مَعْنىً لَفْظُهُ غَيْرُ مُسْهِبِ

فلم يجاوز المعنى الذي اصطلحه البلاغيون لهذا الفن وغير ذلك كثير في منظومته ولعله يذكرنا هنا بمنهجه هذا بطريقة تعامله في الفصول مع المصطلح النحوي، فكما ذكرت مسبقاً أحياناً يُعرِّف المصطلح النحوي ثم يعلل له ويذكر أقسامه، وأحياناً يعرِّف فقط ولا يعلل للأمر[٣].

وابن معطي على وعي تام بالأزمة الرئيسية التي واجهت البلاغيين، وتكمن في تضخم المصطلحات البديعية والتوسع فيها، واندفاعهم المحموم إلى تشقيق الفنون البلاغية واستخلاص ألوان جديدة منها، لم يرد لها ذكر عند المتقدمين. وقد رفض ابن معطي مثل هذا التوسع الاصطلاحي في منظومته والتي يسعى فيها بحكم طبيعتها الأدائية إلى تكثيف الدرس البلاغي وتركيزه، فمال إلى دمج المصطلحات التي تشير إلى فنون متقاربة[٤] فمثلاً في تناوله الترصيع الذي ينتمي عنده إلى السجع يقول[٥]:

وَهَاكَ أمْثِلَةُ التَّرْصِيعِ آتيةً   بالسَّجْعِ فِي الحُسْنِ والتَّفْهِيمِ مَصْحُوبُ

وفي تعريفه الالتفات بأنه اعتراض مجمل يقول[١]:

والالْتِفَاتُ هُوَ اعْتِرَاضُ مُجْمَلٌ فِيهِ لحَسَّانٍ جَمَالُ المُجْمَلِ

---

[٢] المصدر السابق ص ٤٣.

[٣] أنظر منهج ابن معطي في البحث الفصل الثالث المبحث الأول أسلوبه في التعريفات والتعليلات.

[٤] البديع في علم البديع لابن معطي ص ٤٥.

[٥] البيت رقم (١٢٥) من المنظومة أنظر البديع في علم البديع ص ١٥٨.

[١] البيت رقم ١٤٠ من المنظومة انظر المصدر السابق ص ١٦٧ (وحسان ابن ثابت هو أبو عبد الرحمن بن المنذر الأنصاري الصحابي الجليل وشاعر رسول الله – المخضرم) ديوان حسان تحقيق وليد عرفات/ ط ١/ دار صادر بيروت/ ١٩٧٤م. وأنظر الترجمة في الشعر والشعراء ص ١٨٨.

ثم يأتي بالشاهد بعد التعريف وهكذا، فهو بالتالي يسعى في سبيل ذلك إلى الكشف عن الروابط بين الفنون البلاغية للجمع بينها. وكذلك كان يفعل في الفصول إذ أنه كان يجمع بين موضوعات متعددة وفق روابط تجمع بينها ويعالجها تحت عنوان واحد[٢].

وبالرغم من جهود ابن معطي الظاهرة في ضبط المصطلح وتفسيره، وتلمس جوانبه الفنية وإبرازها، إلا أنه قد أغفل كشف بعض المصطلحات واكتفى في تناولها بذكر المصطلح وحسب، دون أي لون من ألوان التفسير، وذلك على نحو ما نجد في عرضه للاستعارة قائلاً[٣]:

وَهَاكَ فِي النَّوعِ المُسَمَّى اسْتِعَارَة   كَقَولِ زُهَيْرٍ فيهِ لا فُضَّ قَائِلُهْ

أو عرضه لتجاهل العارف[٤]:

تَجَاهُلُ عَارِفٍ وَافَي زُهَيْرٌ   بهِ فَأَجَادَ فِيهِ مَا يَشَاءُ

وغير ذلك كثير في المنظومة، وإذا وقفنا على شواهد ابن معطي، والتي اعتمد فيها على الشواهد البلاغية الذائعة الصيت بين البلاغيين، نجد أن شواهده تغطي الفترة من العصر الجاهلي إلى العصر العباسي، بينما كانت شواهده في الفصول لم تتجاوز العصر الأموي.

وابن معطي حريص على تحديد موضع التمثل في شاهده وبيان وجهه على نحو ما نجد في قوله مستشهداً على الطباق[١]:

---

[٢] انظر البحث الفصل الثالث المبحث الأول طريقة عرضه للمادة.

[٣] البيت رقم ٤١ من المنظومة انظر البديع في علم البديع صفحة ١٠٨ – والشاعر هو زهير بن أبي سلمى بن ربيعة المزني أحد فحول الجاهليين وأحد شعراء المعلقات/ ت ١٣ ق هـ (شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري – تحقيق عبد السلام هارون ص ٢٨٩/ ط ٤ / ١٩٨٠م / دار المعارف.

[٤] البيت رقم ٢٥٩ من المنظومة أنظر المصدر السابق ص ٢٣٢.

[١] البيتان رقم ١٢ و١٣ من المنظومة انظر المصدر السابق ص ٩٥ – والبيت في ديوانه ١١٦/٣/ والشاعر هو حبيب بن أوس أبو تمام الطائي / ت ٢٣١هـ/ أنظر ترجمته في (الأعلام ١٧٠/٢).

ومِنْهُ طِبَاقُ الَّلفْظِ وَافَي بِذِكْرِهِ حَبيْبُ لَهُ هَاتَا لِتِلْكَ تُقَابِلُ

مَهّا الوَحْشِ إلاَّ أنّ هَاتَا أَوَانِسٌ   قَنَا الخَطِّ إلاَّ أنَّ تِلْكَ ذَوَابِلُ

وغني عن الذكر أن ابن معطي يقصد التقابل بين: هاتا أوانس وتلك ذوابل ولطبيعة النظم اكتفى بذكر هاتا وتلك فحسب. ولكننا نلاحظ أنه يشير إلى موضع الاستشهاد بصورة واضحة، بينما وجدناه في الفصول يذكر الحالة والحكم ثم يأتى بالشاهد كدليل عليها، ومن النادر جداً أن يشير إلى موضع الشاهد صراحة.

وقد شهد محقق كتابه دكتور أبو شوارب بدقة نسبته الأبيات وتوثيقها[٢]. أمّا طريقة توثيقه للأبيات ونسبتها لأصحابها، فإنه كان يذكر ذلك ضمن النص الشعري كما ظهر لنا في الأمثلة السابقة وذلك مثل قوله في الطباق[٣]:

مَقَالَ جَرِيْرٍ فاسْتَمِعْهُ تَجِدْ بِهِ   مُقَابَلَةً يَبْدُو بِهَا النَّظْمُ حَالياً

وَبَاسِطُ خَيْرٍ مِنْكُمُ بِيَمِينِهِ   وَقابِضُ شَرٍّ عَنْكُمُ بِشِمَالِيَا

والشاهد هو المقابلة بين باسط خير منكم بيمينه، يقابلها في الشطرة الثانية قابض شر عنكم بشماليا. ومثل قوله في المساواة[٤]:

وَهَاكَ فِي ذِكْرِ المُسَاوَاةِ قد أتى   زُهَيْرَ بِهَا مِثْلَ الجُمَانِ المُنَظَّمِ

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ   وإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلى النَّاسِ تُعْلَمِ

والشاهد هنا أن ألفاظ البيت مساوية لمعناه فلا تزيد عليه ولا تنقص. ولعلنا نذكر أنه لم ينسب في الفصول سوى أربعة أبيات فقط لأصحابها.

وابن معطي أحياناً يصدر أحكاماً تقويمية، يحدد بها مدى فعالية الشاهد الشعري في تمثيل الفن البديعي، فأحياناً يستحسن هذا البيت، وأحياناً

---

(٢) أنظر البديع في علم البديع لابن معطي ص ٥٨.

(٣) البيتان رقم ٦ و٧ من المنظومة/ أنظر البديع في علم البديع لابن معطي ص ٩٣ ديوان جرير ٨٠/١.

(٤) البيتان رقم ٦٠ و٦١ من المنظومة انظر البديع في علم البديع ص ١٢٤ ديوان زهير ص ٣٢/ شرح القصائد السبعة الطوال ص ٢٣٥.

يشير إلى أن ذلك أفضل منه بل إنه يلمح أحياناً بالسرقة الشعرية، من ذلك قوله[1]:

وَلابْنِ شِهابٍ حِلْيَةُ قَوْلُه الَّذِي أَجَادَ بِه والقَوْلُ في ذَاكَ واسِعُ

وهو يفضل بيت أبي نواس على غيره في الغلو فيقول[2]:

وأغْلَى وأعْلَى مِنْهُ مَا قَالَهُ أبُو نُوَاسٍ وَمَا إنْ فِي الغُلُوِّ لَهُ مِثْلُ

وبالطبع هذا التقويم لشواهده الشعرية لم نجد له أثراً في شواهده في الفصول، ولكن المجال هنا مجال بلاغة وفصاحة للتنافس في القول الفصيح والبليغ، مما استدعى ابن معطي أن يقوِّم ويستجيد ويستقبح. وشواهد ابن معطي في البديع مضبوطة بالشكل كما هي في الفصول، ولكنه أيضاً لم يهتم بشرح المفردات الغامضة كما في الفصول.

وعلى الرغم من جهود ابن معطي الظاهرة في هذا النظم، والاهتمام بالشواهد ومحاولة تفسيرها. إلا أنه كما وقع في بعض الهفوات في كتاب الفصول فقد جانبه التوفيق أيضاً في عدة مواضع في منظومته، أخطأ في بعضها في تفسير الشاهد، ولم يحسن في بعضها اختيار الشاهد. مثلاً عندما تحدث عن الكناية قال[3]:

وَتُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ نِعْمَتُهَا كَمَا كَنَى آخَرٌ عَنْ طُوْلِ جِيدِ بِهَاشِمِ

بَعِيْدَةٌ مَهْوَى القُرْطِ إمَّا لِنَوْفَلٍ أبُوهَا وإمَّا عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

فرد ابن معطي الكناية عن طول جيد المرأة في البيت الثاني، إلى انتمائها إلى هاشم، ومعلوم أنَّ (بعيدة مهوى القرط) كناية عن صفة طول

---

[1] البيت رقم ٣٧ من المنظومة أنظر البديع في علم البديع ص ١٠٦، والشاعر هو الشاعر الجاهلي الأخنس بن شهاب التغلبي ت ٧٠ ق.هـ (الأعلام ١/٢٦٤).

[2] البيت رقم ٨٠ من المنظومة/ أنظر المصدر السابق ص ١٣٤/ وأبو نواس هو الحسن بن هانئ الحكمي الشاعر العباسي الماجن ت ١٦٥هـ (الشعر والشعراء ص ٥٣٨).

[3] البيتان رقم ٥٤ و٥٥ من المنظومة، انظر البديع في علم البديع ص ١١٨ والبيت من قول عمر بن ربيعة المخزومي (في ديوانه ص ٣٢٩)، وهو شاعر الغزل الحضري بالحجاز في عصر بني أمية، ت نحو ١٠ هـ (الشعر والشعراء ص ٣٦٧).

الجيد وربما النظم هو الذي اضطر ابن معطي لهذا الخطأ. وأيضاً من هفواته فقد ذكر محقق الكتاب دكتور أبو شوارب أن ابن معطي اعتمد في فصل كامل في علم البديع على الخطيب التبريزي وذلك في آخر كتابه (الكافي في العروض والقوافي)، وذلك من حيث ترتيب الفنون البديعية والشواهد الشعرية وقد اعتمد على شواهد الخطيب، بل حتى على تعليقات الخطيب على فنون البديع[١] ولعل ذلك يذكرنا بمتابعة ابن معطي في الفصول لسيبويه في معظم شواهده.

وعلى كل حال وكما نجح ابن معطي في أن يجعل من كتاب الفصول في النحو قيمة نحوية لا يتخطاها المرء فقد استطاع كذلك أن ينجح في منظومته التي أدت دورها التعليمي بأمثلة وشواهد حية استطاع ابن معطي أن يجعلها جزءاً من نسيج منظومته، مفيداً في تحقيق غايته.

---

[١] البديع في علم البديع ص ٥٩-٦٢.

٢- الفصول في ضوء جهود الخالفين

ألَّف ابن معطي العديد من المؤلفات النحوية وتعد الألفية ثم الفصول من أشهر مؤلفاته، كما أنه شارك في العديد من القضايا النحوية التي طرحها العلماء وأئمة النحو في عصره وفي عصر من سبقه. ورجل بلغ هذا المستوى من سداد الفكر وقوة المنطق، لابد أن يؤثر في غيره ولهذا لا غرابة أن يتردد اسمه في مؤلفات الآخرين.

وكتاب الفصول على وجه الخصوص قد أسهم في تزويد مكتبة النحو العربي بمؤلف غزير العلم، يعرف قيمته من اطلع عليه، وعلى كتب النحو المتأخرة ولاحظ تعرض مؤلفيها لآراء ابن معطي في الفصول ومناقشتها، وسأتناول إن شاء الله بعضاً مما وفقت إليه من إسهامات ابن معطي في كتب النحو التي خلفته، سواء كان ذلك منقولاً من فصول ابن معطي مباشرة، أو عبر شراحه في الفصول.

وقد كانت تلك الإسهامات التي تناولها الخالفون من النحاة، عبارة عن نقل لآرائه المتفردة أو نقد لتلك الآراء أو اصطحابها مع آراء الآخرين كما سنرى، وأكثر ما أفاد هؤلاء الخالفين من علم ابن معطي، شارحاه ابن إياز والخوي، فقد كشف ابن إياز عن علم جم واطلاع واسع في شرحه المعروف بالمحصول وقد أفاد منه النحويون الخالفون كثيراً فقد نقل عنه جلال الدين السيوطي كثيراً من آرائه التي احتواها هذا الشرح، والذي لم يتثن لي العثور عليه وإنما اطلعت على آرائه مّما نقله عنه الأستاذ محمود الطناحي، أثناء دراسته وتحقيقه لكتاب الفصول، أو من خلال جهود هؤلاء الخالفين في مؤلفاتهم. كذلك استفادوا من شرح الخوي الذي أكثر من الشواهد وشرحها وتفسير غريبها(١).

ففي باب الكلمة نقل السيوطي(٢) عن ابن معطي قوله: (إن المنطوق به يدل على معنى يصح الإخبار عنه وهو الاسم، وإما أن يصح الإخبار به

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ٦/٣.

لا عنه وهو الفعل، وإما ألاّ يصح الإخبار عنه ولا به وهو الحرف) وقد نقل تعليق ابن إياز على هذا القول بقوله: في هذا الاستدلال خلل، وذلك إن قسمته غير حاصرة إذ يحتمل وجهاً رابعاً وهو أن يخبر عنه لا به. وفي موضع آخر نقل عنه السيوطي[١] رأيه في القول أنه حقيقة في المفرد وإطلاقه على المركب مجاز، وعليه ابن معطي.

أنظر إليه في نفس الموضع من حاشية التصريح على التوضيح[٢]، فقد نقل نفس عبارة ابن معطي في القول، وقد ذكر أبو طلحة الأندلسي في شرح فصول ابن معطي[٣] أنّ قوله: القول يعم الجميع عبارة رديئة لأنه لو عمّ الجميع لأطلق أيضاً على المجموع وذلك لا يصح، لأنه يطلق على ما يفيد وعلى ما لا يفيد وهذا محال، لأن النقيضين لا يجتمعان.

وفي نفس موضع الكلمة نقل السيوطي عن ابن إياز[٤] قول بعضهم: (إنّ الكلمة إمّا أن تستقل للدلالة على ما وضعت له. أو لا تستقل، وغير المستقل الحرف، والمستقل إما أن تُشْعِر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصّل، أو لا تشعر، فإن لم تُشعر فهي الاسم، وإن أشعرت فهي الفعل) قال ابن إياز: (وهذا الوجه أقوى لأنه يشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والإثبات).

أنظر في رأيه في حمل الشيء على نقيضه قال ابن إياز[٥] في شرح الفصول: (ربما جعلوا النقيض مشاكلاً لنقيضه، لأن كل واحد منهما ينافي الآخر ولأن الذهن يتنبه لهما معاً بذكر أحدهما).

وفي باب الهمزة قال ابن إياز[٦]: (أعلم أن العرب قد أكثرت من الإتباع حتى صار ذلك كأنه أصل يقاس عليه، وإذا كانت قد زالت حركة

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ١٣/١.

(٢) حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح ٢٧/١.

(٣) نفس المصدر السابق ص ٢٨.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٧/٣.

(٥) المصدر السابق ١١٩/٢.

(٦) المصدر السابق ٢٧/١.

الدال مع قوتها للإتباع، وذلك ما حكاه الفراء من الحمد لله بكسر الدال إتباعاً لكسر اللام).

كما نقل صاحب خزانة الأدب[١] ما قاله ابن إياز في شرح الفصول في إعراب (فأمّا القتال لا قتال لديكم. على أن حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أمّا ضرورة، فإن القتال مبتدأ وجملة لا قتال لديكم خبره، والرابط العموم الذي في اسم لا).

أنظر إلى رأيه في إلا و واو المعيَّة، وقد نقله السيوطي على لسان ابن إياز[٢] قال: (إلا و الواو التي بمعنى مع نظيرتان، لأن كل واحدة منهما تعدي الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها، مع ظهور النصب فيه، ألا ترى أنّك لو أسقطت – إلا – لكان الفعل غير مقتض للاسم).

كذلك نقل نفس المصدر[٣] أن (إلا) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد شرح ابن إياز ذلك وأرجع المنع إلى: (حملا لها على واو مع، فلا يتقدم ما بعد الواو عليها، كذلك إلا).

وفي الخلاف في علل البناء نقل السيوطي[٤] رأي ابن معطي في ذلك ضمناً إذ قال: (الزمخشري والجزولي وابن معطي وابن الحاجب وجماعة آخرون، عدّوا علل البناء خمسة وهي: شبه الحرف، وتضمين معناه، والوقوع موقع المبني، ومناسبة المبني، والإضافة إلى المبني).

وقد نقل شوقي ضيف[٥] نفس هذه العلل عن ابن معطي، إذ قال كان يرى رأي الزمخشري وأستاذه الجزولي، في أنّ علل البناء خمسة، ثم عددها كما فعل السيوطي.

---

(١) خزانة الأدب ولب لسان العرب/ عبد القادر البغدادي تحقيق عبد السلام هارون ٤٥٢/١/ ط ٢/ ١٩٧٩م/ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ١٧٢/٣.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ١٧٢/٣-١٧٣.

(٤) المصدر السابق ٥٠/٣.

(٥) المدارس النحوية د. شوقي ضيف ص ٣٤٠.

وقد تناول النحاة أبرز قضية خالف فيها ابن معطي النحاة، وهي تقديم خبر مادام على اسمها، فقد تناولها ابن عقيل في شرح الألفية[1] إذ قال: (وذكر ابن معط أن خبر مادام لا يتقدم على اسمها، فلا نقول لا أصاحبك مادام قائماً زيد، والصواب جوازه واستشهد ببيت الشعر: (لا طيبَ للعيشِ مادامتْ منغصةً) وقد نقلها السيوطي على لسان ابن إياز في الأشباه والنظائر[2] وعد إلى الموضع ذاته في همع الهوامع[3] فقد نقل منع ابن معطي تقديم الخبر على المبتدأ في مادام.

أما شرح التصريح على التوضيح فقد نقل الشيخ خالد[4] رأي ابن معطي قائلاً: (وتوسط أخبارهنّ بينهنّ وبين أسمائهنّ جائز، خلافاً لابن معطي في دام ونصّ عليه في ألفيته، ولم يعرف لغيره، واستدل بالبيت: (لا طيبَ للعيشِ) وقال: فمنغصة خبر مادام مقدم ولذاته اسمها مؤخر، فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معطي). وفي الموضع ذاته في شرح الأشموني وحاشية الصبان على شرحه[5] فقد نقل هذه المسألة قائلاً: (منع ابن معطي توسط خبر مادام، وهو وهم لم يقل به غيره) فقد نقل رأي ابن معطي ونقده بجعله وهماً.

كذلك نقل هذه المسألة الخلافية شوقي ضيف[6] فقد قال: (ذكر ابن معطي في الفصول أن دام لا يجوز تقدم خبرها على اسمها، ولم يذكر ذلك غيره).

وفي رأيه بحذف ما النافية في جواب القسم، نقل صاحب مغني اللبيب[7] عن ابن معطي في هذا الشأن، أبياته في الألفية وأعقبها بتعليق ابن

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٥٤/١.

(2) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥/٣.

(3) همع الهوامع للسيوطي ١١٧/١.

(4) شرح التصريح على التوضيح ١٨٧/١-١٨٨.

(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٢/١.

(6) المدارس النحوية د. شوقي ضيف ص ٣٤٠.

(7) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ٦٣٨/٢.

الخباز وقوله: (ما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا، وقال شيخنا[١]: لا يجوز حذف ما لأن التصرف في لا أكثر من التصرف في ما) كذلك نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر[٢]. وفي نفس الموضوع الموضع نقل شوقي ضيف[٣] رأيه قائلاً: (وكان يذهب إلى أن ما النافية قد تحذف في جواب القسم).

وقد نقل رأي ابن معطي في بناء اسم الإشارة لشبهها بالحرف، كل من صاحب الأشباه والنظائر[٤] وصاحب المدارس النحوية[٥].

أمّا في رأيه الذي يقول في جواز التنازع في الحال، فقد نقل صاحب همع الهوامع حديثاً مطولاً عن ذلك، نصُّه[٦]: (ويقع التنازع في كل مفعول إلا المفعول له والتمييز وكذا الحال، لأنها لا تضمر خلافاً لابن معطي، قال في الارتشاف: فإنه جوّز التنازع فيها ولكن يقول في مثل: إن تزرني ألقك راكباً، على إعمال الأول، إن تزرني أزرك في هذه الحالة راكباً، على معنى إن تزرني راكباً ألقك في هذه الحالة، ولا يجوز الكناية بضمير عنها والأجود إعادة لفظ الحال كالأول). ونفس المسألة الخلافية نقلها عنه الأشموني[٧] في شرحه على ألفية ابن مالك قائلاً: (لا يتأتى التنازع لأن كل من الحال والتمييز لا يضمر، لوجوب تنكيره وقوله خلافاً لابن معطي، حيث أجازه في الحال).

وفي اختيار ابن معطي لنيابة الجار والمجرور في عدم وجود المفعول به، ووجود الظرف والمصدر والجار والمجرور، نقل هذه المسألة عنه،

---

[١] ويقصد ابن هشام بشيخنا: ابن الخباز، أنظر الفصل الأول المبحث الثاني. ترجمة لابن الخباز.

[٢] الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٨/٢.

[٣] المدارس النحوية د. شوقي ضيف ص ٣٤٠.

[٤] الأشباه والنظائر للسيوطي ٤/٣.

[٥] المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ص ٣٤٠.

[٦] همع الهوامع للسيوطي ١١١/٢.

[٧] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٠٨/٢.

صاحب شرح التصريح على التوضيح[١] قائلاً: (اختار ابن معطي نيابة المجرور). وعُد إلى الموضع ذاته في همع الهوامع[٢] قال السيوطي: (في إنابة الجار والمجرور عن الفاعل اختار الجار والمجرور وعليه ابن معطي). وفي نفس الموضع نقل صاحب المدارس النحوية[٣] قائلاً: (وكان يرى أنه إذا اجتمع مع الفعل المبني للمجهول مصدر وظرف وجار ومجرور، كان الجار والمجرور هو نائب الفاعل لا الظرف ولا المصدر).

وفي تقسيم ابن معطي مراتب النداء إلى مرتبتين: (البعيد والقريب، نقل السيوطي رأيه هذا[٤] على لسان ابن إياز وهو أنه جعل المنادى مرتبتين: بعيد ينادى بيا وأيا وهيا، وقريب ينادى بأي والهمزة. كذلك نقله في همع الهوامع[٥] الذي ذكر فيه السيوطي الأتي: (زعم شيخ ابن الخباز ويقصد به ابن معط، أنّ الهمزة ينادى بها المتوسط وأنّ ياء للقريب). وهذا النقل غير صحيح إذ هو معروف أنّ ابن معطي، ذكر أن الهمزة وأي للقريب، ويا وأيا وهيا للبعيد[٦] كما ذكره ابن إياز أعلاه.

وفي إلحاق الألف لما في آخره ألف وهاء في الندبة، نقل هذا الرأي السيوطي في همع الهوامع[٧] قائلاً (وصرح به بعض المغاربة وابن معط في ألفيته، فيقال في عبد الله: وا عبد اللاهاه، وفي جهجاه: وا جهجاهاه). وعُد إلى الموضع ذاته في حاشية يس العليمي على شرح التصريح[٨] يقول: (وأطلق هنا أن الألف يلحق آخر المندوب، وشرط التسهيل أن لا يكون في

[١] شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد ٢٩٢/١.

[٢] همع الهوامع للسيوطي ١٦٢/١.

[٣] الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٠٤/١.

[٤] الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٠٤/١.

[٥] همع الهوامع للسيوطي ١٧٢/١.

[٦] أنظر الفصول لابن معطي حروف النداء ص ٢١٠.

[٧] همع الهوامع للسيوطي ١٨٠/١.

[٨] حاشية يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد ١٨٢/٢.

آخره ألف وهاء فلا يقال في عبد الله وجهجاه: وا عبد اللاهاه ولا وا جهجاهاه. وأجاز بعض المغاربة وابن معطي ذلك).

وقد اعتبر ابن معطي إمّا حرف عطف. ونقل ذلك ابن هشام في المغني[١] فقال: (وإمّا عاطفة عند أكثر النحاة، أعني إمّا الثانية، في نحو قولك: جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو). وطبعاً ابن معطي من ضمن هؤلاء النحاة الذين ذكرهم بقوله أكثر النحاة لأنّ هذا خياره.

وفي جمع رَجُل على (رَجْلَة) قال شارحوا ألفية ابن معطي ونقلها الشيخ يس في حاشيته[٢] (البناء الثالث (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين، لم يكسروا عليه إلا اسماً واحداً هو (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين نحو رَجُل، وقيل أنه اسم جمع وليس جمع تكسير).

وفي قول ابن معطي من جموع التكسير الأوزان: (فُعُولة وفِعَالة نقل الشيخ يس[٣] قائلاً: (فالأول جمعوا عليه فَعْلاً بفتح فسكون نحو: بَعْل وبُعُولَة، وفَحْل وفُحُولَة، وخَيْط وخُيُوطَة، وجمعوا على الثاني فَعَلاً بفتحتين نحو: جَمَل وجِمَالَة، وحَجَر وحِجَارَة. وقال بعض شارحي ابن معطي وهذان البناءان أعني فُعُولة وفِعَالة، هما فُعُول وفِعال، زيد عليها تاء التأنيث لتأكيد الجمع).

هذا ما تمكنت من جمعه من آراء ابن معطي وشراحه على الفصول والتي انتشرت في كتب النحو من بعده، مما شكل إسهاماً قوياً في النحو، ولو تتبعنا أيضاً ما نقله الخالفون من النحاة عن شراح ألفيته لوجدنا إسهاماً كبيراً تناثر بين ثنايا هذه الكتب، موضحاً مقدرة هذا الرجل وإمكاناته النحوية. ولقد رأيت أن أشير في ختام هذه الإسهامات، إلى واحدة من هذه المسائل التي مررت عليها مروراً عابراً في الفصل الأول المبحث الثاني، في جوانب في ألفية ابن معطي، وقد نقلها السيوطي[١] بكل التفاصيل التي أوردها بها ابن

---

[١] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ٦١/١. مبحث إمّا.

[٢] حاشية يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد ٣٠١/٢.

[٣] حاشية يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد ٣٠١/٢.

[١] الأشباه والنظائر للسيوطي ١٤٣/٣-١٤٦.

القواس[٢] وذلك على مدى ثلاث صفحات أو يزيد قليلاً ورأيت أن أنقلها باختصار شديد كدليل على أن ما خفي في بطون كتب النحو من آراء ابن معطي كان أعظم. والمسألة جاءت تحت عنوان (مسألة في امتحان النشأة) (فائدة) قال ابن معطي في ألفيته:

مَسْأَلَةٌ بِهَا امْتِحَانُ النَّشْأةِ   أعْطَي بالمُعْطَي بِهِ ألفَ مائة

وكَسَى المَكْسُوٍّ فَرْوَا جُبّة   وَنَقَصَ المَوْزُونَ ألفَا حَبّه

قال ابن القواس: هذه المسألة تذكر في هذا الباب لامتحان النشأة بها، ولإفادة الرياضة والتدرج. ولها أربع صور هي بإيجاز:

١- أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء، ولابد لهما من أربعة مفاعيل اثنين لأعطي واثنين للمعطي.

٢- أن يجرد من حرف الجر نحو: كسى المكسو فروا جبّة

٣- أن يشتغل الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول.

٤- أن يجرد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالباء.

وقد نقل السيوطي تفاصيل إعراب كل صورة، مما يدل على براعة كل من ابن معطي وشارح ألفيته ابن القواس في النحو.

---

[٢] ابن القواس هو عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد المعروف بابن القواس الموصلي، ت ٦٩٦هـ. وقد شرح ألفية ابن معطي، وقد نقل منه كل من السيوطي والبغدادي ويس العليمي (بغية الوعاة ٩٩/٢).

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني إلى أنْ أصل إلى خواتيم هذه الدراسة، وأقول هنا كما قال الشاعر السحيم[١]:

الحمدُ للهِ حَمْدَاً لا انْقِطَاعَ لَهُ   فَلَيْسَ إحْسَانُهُ عَنَّا بِمَقْطُوْعِ

وأفرد الخاتمة لما توصلت إليه من خلال فصول هذا البحث. من المبحث الأول خلصت إلى أنَ يحي بن معطي هو: يحي بن عبد المعطي ابن عبد النور الملقب بزين الدين والمكنى بأبي الحسين، وهو مغربي الجهة جزائري الأصل، ينتمي إلى قبيلة زواوة الكائنة بمنطقة بجاية، والتي تقع على ساحل البحر الأبيض على الشواطئ الأفريقية.

أمّا نشأته ومراحل حياته الأولى فمجهولة، لم يكتب عنها المترجمون له شيئاً، فظلت في طي الكتمان. وانتقل ابن معطي إلى المشرق، وبالتحديد إلى الشام في أثناء حكم عيسى بن العادل، ونال عنده قدره، وقد وصل ابن معطي إلى دمشق وهو ناضج العلم، لأنه باشر العمل في دمشق بالتعليم والتأليف وتدريس العربية من نحو وأدب. وقد نظم ألفيته فيها، وكان ابن واحد وثلاثين عاماً آنذاك. وكان فقيراً رقيق الحال قليل المورد، بارح دمشق إلى مصر في عهد الملك الكامل بن العادل، الذي أكرم وفادته، وعينه بالجامع العتيق لدراسة النحو والأدب على أجر جزيل، ولم يمتد به العمر كثيراً، فتوفي بعد أربعة أعوام من قدومه لمصر، ودفن بالقاهرة في طريق قبة الشافعي وصلى عليه الملك الكامل – رحمهما الله –.

---

[١] هو سحيم عبد لبنى الحسحاس شاعر مخضرم، عاصر الجاهلية والإسلام ((خزانة الأدب للبغدادي تحقيق عبد السلام هارون ١٠٣/٢)) انظر الشعر الشعراء ص ٢٥٨وانظر كشف الظنون ٧٩٢/٢

أما العصر الذي عاش فيه فكان من أزهى العصور ففي المغرب أظله عصر الموحدين الذي اهتم بالحركة العلمية والأدب والفكر، وعاصر العديد من العلماء والنحاة الذين كان لهم شأن كبير في ذلك العصر. من أمثال الجزولي والشلوبين وابن خروف وابن عصفور وابن مالك. أما في المشرق فقد عاصر دولة بني أيوب بأمجادها وبطولاتها وثراء حياتها الفكرية والأدبية. ومن أهم علماء هذه الفترة، ابن بري المصري وابن يعيش والسخاوي وابن الحاجب والرماح والقفطي وغيرهم.

وفي المبحث الثاني تعرضت لمكانة ابن معطي العلمية، والمنزلة الرفيعة التي وصل إليها فقد انتفع أناس كثيرون بعلمه، وخولته هذه المكانة العلمية أنْ يمنح الإجازات العلمية لبعض العلماء. وقد أجمع كل من ترجم له بهذه المكانة، خاصة بتفوقه في النحو، مما جعله يُعرف بالنحوي. وقد ألف العديد من المؤلفات فيه. واشتهر ابن معطي بالنظم في العلوم العربية من نحو وبلاغة وعروض، وأشهر مؤلفاته المنظومة "الدرة الألفية" التي سبق بها كل النحويين في عالمنا العربي.

وقد توصلت في هذا المبحث إلى أنّ ابن معطي لم يكن أول من بدأ بالنظم في النحو، بل هنالك محاولات سبقته، وقد أُشير إلى أنّ أحمد بن منصور اليشكري هو أول من بدأ بالنظم في النحو ولكنني لم أجد ما يثبت ذلك. وأشهر المحاولات في نظم النحو، كانت محاولات الحريري في أرجوزته مُلحة الإعراب، والتي عُدت خطوات على طريق النظم المتكامل الذي أرسى قواعده ابن معطي. وهو أول من سمّى نظمه بالألفية، وجاء ابن مالك من بعده مترسماً خطاه ناظماً ألفيته على مثال ألفية ابن معطي، وإنْ تَفَوقَ على ابن معطي بنضوج تجربته وشمول نظمه، ولكن يبقى ابن معطي هو الرائد لهذا الفن.

أمّا الفصل الثاني فناقشت في المبحث الأول منه آراء ابن معطي النحوية ومذهبه النحوي، ففي الفصل الأول وقفت على منزلة الرجل العلمية ودرايته بعلوم العربية، وقد أكدت هذا القول من خلال هذا المبحث، بوقوفي

على آرائه المستجدة في النحو والمسائل التي تفرَّد فيها برأيه دون غيره من علماء النحو. ولقد تعرضت لآراء بعض النحويين في المسائل النحوية التي أنفرد بها ابن معطي، من بين ناقد ومؤيد ومحايد. ولعل أوضح قضية نحوية اشتهر فيها ابن معطي بإنفراده بالرأي فيها، هي منعه تقديم خبر مادام على أسمها، فقد تصدى له النحاة بالشواهد الشعرية وبالقياس، لإثبات خطأ رأيه في هذا الأمر ولم يستطيعوا حسم هذه المسألة لعدم قطعية الشواهد التي جاءوا بها، فلم يتمكنوا من الإتيان بدليل واحد من القرآن يثبت دعواهم، كما أن الشواهد الشعرية التي جاءوا بها لم تدحض رأي ابن معطي دحضاً نهائياً. وقد وضحت في هذا المبحث موقف ابن معطي من المدارس النحوية، وميله للمذهب البصري الذي لم يمنعه من استقلاليته، والأخذ بآراء المذاهب الأخرى من كوفية وبغدادية، فقد انتخب لنفسه آراء من كل منها. فقد أيَّد المدرسة البصرية في معظم مصطلحاتها النحوية، وفي بعض القضايا المتصلة بأصول النحو. كذلك مال للمدرسة الكوفية ببعض المصطلحات وبعض المسائل التي لا تمثل أهمية بالغة في قضايا النحو. أما ميله للمدرسة البغدادية فلم أفرد له كثيراً، لأنه ظهر هذا الميل من خلال متابعات ابن معطي واختياراته، التي أظهرت متابعته لشيخه الجزولي في كثير من الأمور النحوية، ومتابعاته الأخرى تراوحت بين متابعته لسيبويه إمام النحاة والزجاجي والزمخشري وابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي. ومن خلال هذه المتابعات توصلت إلى أن المدرسة البغدادية ليست بمعزل عن المدرستين السابقتين، فقد مزجت بين آرائهما، وروَّادها تتلمذوا على الاثنتين، ولكنها تميل ميلاً واضحاً نحو البصرية ومع ذلك تأخذ ما تراه مناسباً من المدرسة الكوفية.

والمبحث الثاني من هذا الفصل، عرَّفت فيه بكتاب الفصول، وهو أحد مؤلفات ابن معطي النثرية، ويعتبر كتاب الفصول على أهميته وما فيه من مادة علمية غزيرة وقيِّمة في النحو كتاب مغمور، لمست ذلك من خلال بحثي في المكتبات فلا يعرفه إلا القليلون. وقد عرّفتُ بهذا الكتاب وبطريقة تقسيمه التي ارتبطت باسمه، وعنوانات أبوابه، وفصوله وما حوته. ولعل ابن معطي

بهذا التقسيم والنظام يكون من أوائل الذين بوبوا مسائل النحو، وفصلوا فروعه، وجاء ابن الحاجب وابن مالك من بعده. كما عرَّفتُ بطبيعة الكتاب اقتداءً برأي ابن إياز أحد شراحه، الذي قال إنَّه كتاب شديد الاختصار،عسير على المتناول، كثير المسائل. وبينت أنَّه من غير الممكن أن يكون هذا الكتاب أُلِّف من أجل المبتدئ في النحو – كما ذكر صاحبه في المقدمة – وذلك بما حواه من قواعد وعلم غزير، عُرضَا بصورة موجزة ومركزة، وهو حري بأن يكون سند للمتبحر في علم النحو المتعمق في قضاياه.

كما تعرضت لشَّراح هذا الكتاب وأشهرهم ابن إياز والخوي، الّذين تردد اسمهما من خلال كتاب الفصول. كما ذكرت النسخ الأصلية التي اعتمد عليها محقق الكتاب في إثبات صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، وهما نسختان: إحداهما بمكتبة الأزهر بالقاهرة والأخرى بالمكتبة الظاهرية بدمشق.

ولقد ذكرت في هذا المبحث أيضاً ما خلَّفه ابن معطي من آثار ومصنفات أخرى منظومة ومنثورة. وقد ذكرها المترجمون له مع تفاوت في ذكرهم لها فمنهم من أوردها بكاملها ومنهم من ذكر بعضاً منها، وعددها خمسة عشر مؤلفاً حسب علمي وقد نقلتها بأسمائها التي ذكرها بها المترجمون – على اختلافها – وذلك عبر جدول في هذا المبحث. والجدير بالذكر هنا أن هذه المؤلفات لم يبق منها على حد علمي غير مؤلفات ثلاثة، هي: الدرة الألفية وكتاب الفصول موضوع البحث، ومنظومة البديع في علم البديع.

أما الفصل الثالث – وهو بيت القصيد – إذ وضحت فيه ما أمكنني ذلك، طريقة ابن معطي في التأليف وبالتالي منهجه في كتاب الفصول. وكان ذلك عبر ثلاثة مباحث. المبحث الأول منها تعرضت فيه لطريقة ابن معطي في عرض المادة في كتاب الفصول. وإذا كانت موضوعات النحو كانت من قبله وقبل ابن مالك مبعثرة في ثنايا كتب النحو. فأستطيع القول بأن ابن معطي استطاع في كتابه هذا وبنظامه في التبويب، ورؤوس موضوعاته أن يجمع شتات هذه الموضوعات، فقد استنتجت أنه جعل الباب الأول لأصول

النحو: من أقسام الكلام، ومكونات الجملة ومن ثم الإعراب والبناء. وجعل الباب الثاني للفعل ولمعموله بشتى ضروبهما. وخصّص الباب الثالث لما يعمل عمل الفعل في كل من الأسماء والأفعال. وجمع في الباب الرابع بين المعارف والتوابع. أمّا الباب الأخير فقد خلط فيه مسائل متنوعة، نحوية وصرفية. وقد تلمست طريقة ابن معطي في عرض الموضوعات النحوية ومعالجتها، ذلك أنني وجدته يدمج بين الكثير من الموضوعات ويتناولها تحت عنوان واحد، وفق روابط تجمع بينها. وقد يستغرب هذه الطريقة من ألِف طرق النحاة الآخرين، الذين يجعلون كل موضوع مستقل بذاته، كذلك تعرضت لطريقة تحليله أثناء عرض المادة، فهو لم يكتف بعرض القاعدة فقط، بل كثيراً ما يقف عندها محللاً ومناقشاً بل وأحياناً مرجحاً فيما بينها، بعد مقارنة دقيقة وتلمس لأوجه الشبه والفروق. كذلك ذكرت إيجازه أحياناً في العرض لبعض الموضوعات وتناولها بتركيز واختصار كاد أنْ يكون مخلاً. كما تعرضت كذلك لعدم خوضه في خلافات النحويين المختلفة، بل كان يأخذ ما يوافقه ويترك ما سواه، عدا تعرضه لمسألة أو مسألتين فقط.

وفي نفس المبحث تعرضت لأسلوب ابن معطي في تعريفاته وتعليلاته، وأثر المنطق على أسلوبه. فوجدت أنّ أسلوبه تعليمي يمتاز بالسهولة والوضوح، وقد خلصت إلى أنّ نظم الشعر والنظم العلمي عموماً، كان له أثر كبير في سهولة عباراته وخلوّها من الحشو والإطالة. كما ظهر لي جلياً مدى ثقافته اللغوية وإلمامه بصنوف الكلمة، مما جعل صياغته لقواعد النحو محكمة. كما ظهر لي مدى تأثره بالمنطق وذلك من خلال استخداماته لبعض الإصطلاحات العقلية، وقد ذُكر أنّه تأثر بأستاذه الجزولي الذي قال النقاد عن مقدمته "الجزولية" إنها حوت المنطق أكثر من احتوائها على النحو، أما أسلوبه في التعريف والتعليل فوجدت أنه يختلف من موضوع لآخر، فتارة يعرِّف المصطلح ويقسمه ويعلِّل لكلٍّ، وتارة يدخل إلى التقسيم مباشرة دون تعريف أو تعليل. ولقد لاحظت أنّ تعريفاته في الباب الأخير قلت إلى حد كبير، فلم يعرِّف إلا نادراً، إذ أنّه كان يهتم بالتقسيم والتفاصيل

الأخرى، كما يقتضي الباب الذي عالج فيه معظم القضايا الصرفية. ولقد وقفت على مصطلحات ابن معطي وتعبيراته التي استحسنها الشرَّاح. ومصطلحاته ومسمياته الخاصة به والتي خالف في بعضها المصطلحات النحوية المعروفة.

وفي المبحث الثاني تناولت شواهد ابن معطي. وقد استشهد بالقرآن والحديث والشعر والأثر وفصيح كلام العرب من النثر. وقد أكثر ابن معطي من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وقد تعرضت لمنهجه في هذا الاستشهاد، أما الحديث النبوي فقد استنتجت أنه لم يستشهد سوى بحديث واحد، وهو بذلك أقر مبدأ الاستشهاد به. ويلي الشعر، القرآن في شواهد ابن معطي ولعلّ ما يلفت النظر أن شواهد ابن معطي من الشعر العربي والرجز، اعتمد فيها على الشعر الجاهلي، وقد استشهد بالقليل من الشعر الإسلامي والأموي وقد جارى سيبويه في معظمها، ولم ينسب ابن معطي من أشعاره المستشهد بها سوى أربعة أبيات فقط إلى أصحابها، كذلك أحتجّ بالمأثور بقولين لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – وقد احتجّ أيضاً بالنثر الفصيح من أمثال وأقوال العرب المأثورة ولكنها قليلة إذا قورنت بشواهده من القرآن الكريم والشعر العربي.

وتعرضت في هذا المبحث لكيفية تناول ابن معطي للصرف، ووجدت أنَه مزج بين النحو والصرف، شأنه شأن كثير من النحاة الآخرين، وقد تابع سيبويه في إفراده الباب الأخير لمعالجة مسائل الصرف فقد أفرد سيبويه الباب الرابع للمسائل الصرفية. كذلك تناولت في هذا المبحث بعض الهفوات والمآخذ التي أخذت على ابن معطي، والتي لا تعدو في غالبها أن تكون مآخذ منهجية بسبب السهو والنقل الخاطئ من النسخ. ومعظم هذه المآخذ تنبه لها شراح كتابه ابن إياز والخوي، وقليل منها ملاحظات من محقق كتاب الفصول الأستاذ/ محمود الطناحي، وهنالك القليل الذي بدا لي فذكرته.

أما المبحث الثالث فقد عرضت فيه مسألتين: الأولى منهج ابن معطي في كتاب البديع ومحاولة مقارنته بمنهجه في الفصول. وقد عرّفتُ في هذا

القسم بكتاب البديع الذي هو منظومة بلاغية ولكنها ليست مقصورة على البديع كما في اسم الكتاب، بل هي شاملة لكل فنون البلاغة من بيان وبديع ومعانٍ.

ومنهج ابن معطي في نظمها يعتمد على البنية الإيقاعية للشواهد البلاغية التي يتمثل بها. فهو يضع الشاهد الذي يستشهد به نصب عينيه، ثم ياتي بنظمه هو على نفس القافية والوزن والروي. ويرتكز منهجه على تقديم المصطلح البديعي وتفسيره تفسيراً دقيقاً. ولكنه أحياناً يقدم المصطلح دون تفسير يكشف عن جوانبه مما يجعل تعريفه مقتضباً وقد قارنت ذلك بطريقته في الفصول فأحياناً يعرِّف المصطلح النحوي ويعلل له ويذكر أقسامه؛ وأحياناً أخرى يعرِّف فقط ولا يعلل للأمر.

كما قارنت شواهده في كتاب البديع – وهي كلها شعرية – وقد غطت الفترة من العصر الجاهلي إلى العصر العباسي بشواهده الشعرية في كتاب الفصول والتي غطت من العصر الجاهلي إلى العصر الأموي.

كذلك قارنت نسبته الشواهد إلى أصحابها فقد نسب من شواهد كتابه البديع ستين شاهداً بينما لم ينسب من شواهد الفصول سوى أربعة أبيات فقط إلى أصحابها. كذلك قارنت ما وقع فيه من مآخذ في كتاب البديع، وهو أخطائه التي وقع فيها في تفسير بعض الشواهد، وكذلك عدم توفيقه في اختيار الشاهد أحياناً، كما أنه تابع الخطيب التبريزي في فصل كامل وذلك من حيث ترتيب الفنون البديعية والشواهد الشعرية بل حتى تعليقات الخطيب التبريزي استمدها منه، وقد ذكرت أنّ هذه المآخذ تذكرنا بما وقع فيه ابن معطي من مآخذ أيضاً في كتاب الفصول. ولكن برغم مآخذ كتاب البديع، فقد نجحت منظومة ابن معطي في أداء دورها التعليمي، مثلما نجح كتاب الفصول بين كتب النحو الأخرى.

والمسألة الثانية في هذا المبحث أفردتها للأثر الذي أحدثه كتاب الفصول على جهود الخالفين من بعده: فكما تأثر ابن معطي بمن سبقوه أثّر هو بآرائه النحوية في مؤلفات الآخرين ممَّن جاءوا من بعده. مما جعله يسهم

إسهاماً ملموساً في تزويد مكتبة النحو العربي، فقد نقل عنه كثير من النحاة الذين خلفوه، وظهر ذلك جلياً في مؤلفاتهم من أمثال السيوطي في مؤلفاته الأشباه والنظائر وهمع الهوامع، ومن أمثال شروح ألفية ابن مالك كشرح ابن عقيل، والتصريح على التوضيح وشرح الأشموني فقد نقل هؤلاء الشرَّاح الكثير من آراء ابن معطي، كذلك ابن هشام في كتابه مغني اللبيب والبغدادي في مؤلفه خزانة الأدب، كذلك ظهرت آراؤه عند المعاصرين من أمثال د/ شوقي ضيف في مؤلفه المدارس النحوية. وقد نُقلتْ هذه الإسهامات من مؤلفاته مباشرة أو عبر شرَّاحه في الفصول وفي الألفية، مما شكّل إسهاماً قوياً في النحو. وقد يكون هنالك الكثير من الآراء بين سطور كتب أخرى لم تُتح لي الفرصة في الوصول إليها فللقارئ العذر.

توصيات

وفي ختام هذا البحث إنْ كان هنالك ثمة توصيات خرجت بها من هذه الدراسة، أوصي بالآتي:

- أنْ تجد ألفية ابن معطي (الدرة الألفية) حقها من الدراسة والاهتمام بأمرها، وذلك بتمليكها للطلاب والدارسين وذلك باهتمام المسؤولين عن أمر المناهج بإدراجها ضمن المناهج التعليمية، حتى يعرفها الطلاب كما عرفوا ألفية ابن مالك، وكذلك كتاب الفصول الخمسين.
- أوصي باستجلاب نسخ شروح كتاب الفصول من مكتبة دار الكتب المصرية كما ذكر محقق الكتاب الأستاذ/ محمود الطناحي، وطبعها ونشرها حتى تكون الاستفادة من الكتاب على أوسع نطاق.
- التنقيب والبحث عن مؤلفات ابن معطي الأخرى، وإخراجها من مكامنها ومخطوطاتها – إنْ وجدت – إلى حيز الوجود، خاصة إذا رأينا أهمية المؤلفات التي ظهرت له في مكتباتنا – مع ندرتها – مما يدفع للبحث عن بقية مؤلفاته. وأسأل الله أن يعيننا ويعين أصحاب الشأن على ذلك. إنّه نعم المولى ونعم النصر.

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة في البحث
١	١/ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)	(الفاتحة: من ٧)	٣٨
٢	١/ (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ)	(البقرة: ٢٤)	١٢٧
٣	٢/ (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ)	(البقرة: من١٠٢)	١٠٨
٤	٣/ (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)	(البقرة: من ١٧٧)	٤٠
٥	٤/ (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاحاً)	(البقرة: من ٢٢٨)	٥٠
٦	١/ (وَلا تَهِنُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ)	(آل عمران: ١٣٩)	١٠٧
٧	١/ (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)	(النساء: من١)	٥٦
٨	٢/ (فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً)	(النساء: من١٩)	٩
٩	١/ (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا)	(الأعراف:من ١٥٥)	٣٢
١٠	١/ (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ)	(التوبة: من ٦٥)	١٠٨
١١	١/ (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)	(هود: ٨)	٦٣
١٢	١/ (فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ)	(يوسف: من ٦٤)	٦٢
١٣	٢/ (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ	(يوسف: ٨٥)	٤٦

	حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ)		
١٥	١/ (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)	(النحل:٩٦)	١٠٩
١٥	٢/ (مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)	(النحل:٩٧)	١٠٦
١٦	٣/ (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ)	(النحل:١٠٣)	٣
١٧	١/ (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْأِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً)	(الاسراء:٨٨)	١٠٥
١٨	١/ (ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً)	(الكهف:١٢)	١٠٨
١٩	٢/ (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً)	(الكهف:٤٦)	٦٢
٢٠	٣/ (وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَباً)	(الكهف:من الآية٦٣)	١٠٨
٢١	١/ (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً)	(مريم: من الآية٢٦)	١٠٨
٢٢	٢/ (أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالاً وَوَلَداً)	(مريم:٧٧)	١٠٨
٢٣	١/ (إِذْ رَأَى نَاراً فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً)	(طه:١٠)	١٠٩
٢٤	١/ (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ)	(النمل:٢٥)	١٠٩

٢٥	١/ (فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)	(الروم: من الآية٤٧)	٤٠
٢٦	١/ (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ)	(صّ:٤٧)	١٠٧
٢٧	١/ (وَضَـلَّ عَـنْهُمْ مَـا كَـانُوا يَـدْعُونَ مِـنْ قَبْـلُ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ)	(فصلت:٤٨)	١٠٨
٢٨	١/ (فَلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ)	(محمد:٣٥)	١٠٧
٢٩	١/ (سَـخَّرَهَا عَلَـيْهِمْ سَـبْعَ لَيَـالٍ وَثَمَانِيَـةَ أَيَّـامٍ حُسُوماً)	(الحاقة: من٧)	١٠٩
٣٠	٢/ (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)	(الحاقة:١٣)	٣٨
٣١	١/ (إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ)	(المرسلات:٣٢)	٥٠
٣٢	٢/ (كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ)	(المرسلات:٣٣)	٥٠
٣٣	١/ (كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ)	(العلق:١٥)	١٠٧
٣٤	١/ (سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)	(القدر:٥)	١٢٨
٣٥	١/ (كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ)	(الهمزة:٤)	١٠٧

فهرس الحديث النبوي

الصفحة	الحديث	م
١١١	قال صلي الله علية وسلم :(ما من ايام احب الي الله فيها الصوم، منه في عشر ذي الحجة .)	١/
١٢٦	قال رسول الله صلي الله علية وسلم : (لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك)	٢/

فهرس القوافي

٢٢	هنا	ابن مالك	٣٧
٢٣	تحيا	الرعيني	٣٤
٢٤	حالياً	ابن معطي	١٣٧
٢٥	شماليا	جرير	١٣٧
٢٦	أرب	ابن معطي	٦٨
٢٧	العرب	جرير	١١٨
٢٨	العرب	جرير	١٣١
٢٩	مشعب	الكميت بن زيد الأسدي	١١٧
٣٠	مسهب	ابن معطي	١٣٥
٣١	مصحوب	ابن معطي	١٣٥
٣٢	مائة	ابن معطي	٣٣
٣٣	الخمسمائة	ابن معطي	٧٥
٣٤	حبة	ابن معطي	٣٣
٣٥	الآخرة	ابن مالك	٣٢
٣٦	النصره	ابن معطي	٥٢
٣٧	استغفرت	ابن معطي	٣٢
٣٨	حسلة	ابن معطي	٤٩
٣٩	أبينت	ابن معطي	٦٠
٤٠	تبينت	ابن معطي	٦٠
٤١	الألفية	ابن معطي	٢٩
٤٢	الألفية	ابن معطي	٧٥
٤٣	الترجيح	ابن معطي	٣٨
٤٤	أُخر	ابن معطي	٣٨
٤٥	بشر	الفرزدق	١١٨
٤٦	المضمر	ابن معطي	٧٠

٤٧	اشتهر	ابن معطي	١٥١
٤٨	اشتهر	ابن معطي	٦٣
٤٩	التخيير	ابن معطي	٤٧
٥٠	وازع	النابغة	١١٨
٥١	واسع	ابن معطي	١٣٨
٥٢	بمقطوع	السحيم	١٤٨
٥٣	الحذف	ابن معطي	٤٦
٥٤	عُرف	ابن معطي	٤٦
٥٥	يُعرف	ابن معطي	٧٠
٥٦	يوسف	ابن معطي	٤٥
٥٧	الطحال	مجهول	١١٥
٥٨	تقابل	ابن معطي	١٣٧
٥٩	ذوابل	أبو تمام	١٣٧
٦٠	مثل	ابن معطي	١٣٨
٦١	أفضل	ابن معطي	١١
٦٢	ناعل	مزرد بن ضرار	٣٩
٦٣	الفعل	ابن معطي	٥٢
٦٤	العامل	ابن معطي	٤٣
٦٥	المجمل	ابن معطي	١٣٦
٦٦	تحمل	ابن معطي	١١
٦٧	أول	ابن معطي	١٣٥
٦٨	وصول	ابن معطي	٣٢
٦٩	الأيام	ابن معطي	٥٧
٧٠	المقدم	ابن معطي	١٣٤
٧١	تضطرم	مجهول	٧٣

٧٢	الهرم	مجهول	٤٠
٧٣	هاشم	عمرو بن أبي ربيعة	١٣٩
٧٤	المنظم	ابن معطي	١٣٧
٧٥	علقم	جرير	١١٩
٧٦	أعلم	البحتري	١٣٤
٧٧	تعلم	زهير بن أبي سلمى	١٣٧
٧٨	الكلم	ابن معطي	٣٣
٧٩	بأرسان	امرؤ القيس	١١٤
٨٠	يلحن	اسحق البهزاني	٩
٨١	الألسن	اسحق البهزاني	٩
٨٢	الكوفيون	ابن معطي	٥٢
٨٣	اشتباه	ابن معطي	٤٥
٨٤	اللاهاه	ابن معطي	٤٦
٨٥	ميقاته	الزمخشري	٢٨
٨٦	مقاماته	الزمخشري	٢٩
٨٧	اختصاره	ابن معطي	٤٥
٨٨	قائله	ابن معطي	١٣٦
٨٩	جماله	ابن معطي	٤٩
٩٠	قتله	ابن معطي	٤٣
٩١	حشو	ابن معطي	٣٠
٩٢	عشاري	الفرزدق	١١٧
٩٣	أخرى	رؤبة	١١٩
٩٤	معطي	ابن مالك	٢٩
٩٥	السمِّي	ابن معطي	٥٢
٩٦	مُدني	ابن مالك	٣٧

فهرس أنصاف الأبيات

م	نصف البيت	الشاعر	الصفحة
١	إذا جاوز الاثنين سر فإنّه	قيس بن الخطيم	١١٧
٢	الطيبون معاقد الأزر	الخرنق بنت هفان	١١٣
٣	أمرتك الخير	الأعشى	١١٣
٤	إنْ هالك كل من يحفى وينتعل	الأعشى	١١٦
٥	فرحنا بكا بن الماء يجنب وسطنا	أمرؤ القيس	١١٤

فهرس الأعلام

٣٦	أبو بكر بن عمر	٢٢
٣٧	أبو حيان الأندلسي	٢٨
٣٨	أبو سعيد السيراقي	٦٧
٣٩	أبو شامة (عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي)	١٧
٤٠	أبو طلحة الأندلسي	١٤١
٤١	أبو عبد الله بن هشام اللخمي	٨١
٤٢	أبو على الفارسي	٦٣
٤٣	أبو نواس	١٣٨
٤٤	أبى جعفر الرعيني	٢٤
٤٥	أبى جعفر المزندلاني	٨١
٤٦	أبى عمرو وعاصم (قراء)	٦٢
٤٧	أبى منصور الخياط	٢١
٤٨	أبى نباته	٢٢
٤٩	أحمد بن فرقد الأندلسي	٨١
٥٠	أحمد بن منصور اليشكري	١٤٩/٢٨
٥١	الأخفش	٦٨/٥٣/٥١/٣٨
٥٢	الأشموني	١٥٥/١٤٤/١٤٣/١٣٠/٤١
٥٣	الأعشى	١١٦
٥٤	التاج الكندي	٢١
٥٥	الجاحظ أبو عثمان عمر بن بحر بن محبوب	٢٤
٥٦	الجزولي	٦٥/٦٤/٥٩/٥٧/٥٦/٢٤/٢١/١٩/١٨ /٩٩/٩٢/٨٤/٧١/٧٠/٦٨/٦٧/٦٦/ ١٥٢/١٥٠/١٤٩/١٤٢

٥٧	الحريري	١٤٩/٣١/٢٩/٢٨
٥٨	الحسن السائح	٢٠
٥٩	الحسن بن قاسم المرادي	٨١
٦٠	الخرنق بنت هفان	١١٣
٦١	الخطيب التبريزي	١٥٤/١٣٩
٦٢	الخليل بن أحمد	٨٠/٥٤/٥٠/٢٨
٦٣	الذهبي	٢٣
٦٤	الرسول (صلى الله عليه وسلم)	١١٠
٦٥	الرماح	١٤٩/٢٠
٦٦	الزمخشري	٩٣/٨٨/٦٩/٦٨/٦٧/٦٥/٦٣/٦٠/٢٨ /٩٩/١٠٢/١٢٣/١٢٥/١٤٢/١٥٠
٦٧	السخاوي	١٤٩/٢٠
٦٨	السويدي الحكيم	٢٢
٦٩	السيوطي جلال الدين أبو عبد الرحمن بن أبى بكر	/١٤١/١٤٠/١٢٥/٨٤/٥٩/٤١/٣٧ ١٥٥/١٤٧/١٤٤/١٤٣/١٤٢
٧٠	الشافعي	١٧
٧١	الشلوبين	١٤٩/١٠٠/٩٤/٦٧/٢١/١٩
٧٢	الشنتمري	٢٩
٧٣	الشيخ خالد الأزهري	١٤٣/٧٠/٣٧
٧٤	الشيخ يسين العليمي	١٤٧/١٤٦/١٤٥/١٤١/٤٠
٧٥	الطرماح بن حكيم	٢٧
٧٦	الفارابي	٢٤
٧٧	الفرزدق	١١٩/١١٨/١١٧
٧٨	القرطبي	٦٢
٧٩	القفطي	١٤٩/٢٠

١٠٣	شهاب الدين الخوي	/١٣٠/١٢٩/٩٩/٩٧/٨٠/٧٤/٤٣ ١٥٣/١٥١/١٤٠
١٠٤	شوقي ضيف	١٥٥/١٤٤/١٤٣/١٤٢/٩٢/٨٣/٢٧
١٠٥	صلاح الدين الأيوبي	١٩
١٠٦	عبد اللطيف حمزة	٨٣/٣١
١٠٧	عز الدين التنوخي	٢٨
١٠٨	على الشوملي	٥٣/٢٨/٢٢
١٠٩	على بن الجهم	٢٧
١١٠	عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)	١٦٢/١٥٣/١١
١١١	عيسى العادل	١٤٨
١١٢	كارل بروكلمان	٨٣/٨٢/٨١/٢٧/١٧/١٦
١١٣	كمال الدين الأنباري	٦٢/٥٧/٥٦/٥٥/٥٣
١١٤	كمال محمد بشر	١٢٣
١١٥	موسى عليه السلام	٣٢
١١٦	ياقوت الحموي	٨٣
١١٧	يونس	٩٤/٧٤/٤٧

فهرس أسماء الأماكن

اسماء المراجع والمصادر

١	**القرآن الكريم**
٢	الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية/د٠ محمد منير حجاب /الطبعة الثانية/ ١٩٩٨م/دار الفجر للنشر والتوزيع.
٣	الأشباه والنظائر للسيوطي/تحقيق د٠ عبد العالم سالم مكرم/الطبعة الأولى/ ١٩٨٥م/مؤسسة الرسالة بيروت.
٤	الأعلام خير الدين الزركلي/الطبعة الثالثة/١٣٨٩م.
٥	الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني/تحقيق محمد أبو الفضل/الطبعة الثانية١٩٩٢م/الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٦	الإنصاف في مسائل الخلاف/كمال الدين الأنباري/الطبعة الرابعة ١٩٦١م/ المكتبة التجارية الكبرى شارع محمد على.
٧	البداية والنهاية /الإمام الحافظ عماد الدين بن كثير/ الطبعة الرابعة/١٩٨٢ م.
٨	البديع في علم البديع لابن معطي/تحقيق د٠ مصطفى أبو شوارب /الطبعة الأولى / ٢٠٠٣م/دار الوفاء للطباعة والنشرالأسكندرية.
٩	البلاغة الواضحة علي الجارم ومصطفى أمين/١٤٠٤هـ/وزارة التربية والتعليم القاهرة.
١٠	البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي/راجعه بركات يوسف هيود/ الطبعة الأولى/٢٠٠١م/المكتبة العصرية بيروت.
١١	التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية/جمال الدين الشريشي.
١٢	التكملة لأبي علي الفارسي/تحقيق ودراسة د٠ كاظم الجرجاني /الطبعة الأولى/١٩٨١م/مطابع دار الكتاب والنشر جامعة الموصل.
١٣	التوطئة للشلوبين /تحقيق يونس أحمد المطوع.

١٤	الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي/د. عبد اللطيف حمزة /الطبعة الثامنة/١٩٤٧م / القاهره.
١٥	الخصائص لابن جني/ تحقيق محمد على النجار/الطبعة الثانية/دار الهدى للطباعة والنشر.
١٦	الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة/حققه د٠ منير قميحة/ الطبعة الثانية/ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م/دار الكتب بيروت.
١٧	العبر في خبر من غبر/للحافظ الذهبي/ ١٩٦٦م/الكويت.
١٨	ألفية ابن معطي/تحقيق المستشرق السويدى زتسترين/١٩٠٠م/ليبزج ألمانيا.
١٩	الكتاب لسيبويه/تحقيق عبد السلام محمد هارون/الطبعة الثانية/١٩٦٨م/دار الكتاب العربي للطباعة والنشربالقاهرة.
٢٠	اللمع فى العربية لأبى الفتح عثمان بن جني /تحقيق حامد المؤمن/الطبعة الثانية/١٩٨٥م/بيروت عالم الكتب.
٢١	المدارس النحوية شوقي ضيف/الطبعة الرابعة/١٩٦٨م/القاهرة.
٢٢	المفصل في علم العربية للزمخشري/الطبعة الثانية /السنة بدون/دار الجيل والنشر والطباعة /بيروت.
٢٣	المقتبس في توضيح ما التبس رسالة ماجستير لعبد الله اللحياني /إشراف د٠ محسن بن سالم العميري ١٤٢١هـ /جامعة أم القرى.
٢٤	المقتضب لأبى العباس المبرد /تحقيق محمد حامد عضيمة/الطبعة بدون/١٩٦٣م/عالم الكتب بيروت.
٢٥	المنهاج في شرح جمل الزجاج/تأليف يحيى بن حمزة العلوى.
٢٦	النبوغ المغربي في الأدب العربي/عبد الله كنون/ الطبعة الثانية/١٩٦١م.
٢٧	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة /جمال الدين بن تغرى الأتابك/الطبعة بدون/ السنة بدون.

٢٨	النشر في القراءات العشر/لابن الجذري/الطبعة بدون/المكتبة التجارية القاهرة.
٢٩	النهاية لابن الأثير/الطبعة بدون/ ١٩٦٣م القاهرة.
٣٠	بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي/الطبعة الأولى /١٩٦٥م.
٣١	تاريخ الأدب العربي/ كارل بروكلمان نقله إلى العربية/د. رمضان عبد التواب/الطبعة الثانية/١٩٦٧/دار المعارف القاهره.
٣٢	توجيه اللمع لابن الخباز/شرح كتاب اللمع لابن جني / تحقيق د. فايز تركي دياب/الطبعة الأولى/٢٠٠٢م/دار السلام للطباعة والنشر القاهره.
٣٣	جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكري/الطبعة الأولى/حققه محمد أبو الفضل/١٩٦٤م/المؤسسة العربية الحديثة للطبع والتوزيع.
٣٤	حاشية الشيخ يس على شرح التصريح /للشيخ خالد الأزهري/ الطبعة الثانية/ سنة بدون/ دار الفكر للنشر.
٣٥	حاشية الصبان على شرح الأشموني وشرح الأشموني / مطبعة عيسى الحلبي القاهرة / بدون طبعة.
٣٦	خزانة الأدب ولب لسان العرب/ عبد القادر البغدادي/تحقيق عبد السلام هارون/الطبعة الثانية/١٩٧٩م/ الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٣٧	دراسات لرسائل جامعية/ د٠ حسن الفاتح قريب الله/الطبعة الأولى/١٩٩٧م /الدار المصرية اللبنانية.
٣٨	ديوان أبي تمام/تحقيق الدكتور عبده عزام بشرح الخطيب التبريزي/الطبعة الخامسة/١٩٨٧م/دار المعارف.
٣٩	ديوان الأعشى /تحقيق محمد محمد حسين/١٩٧٤/دار النهضة العربية بيروت.
٤٠	ديوان البحتري /تحقيق حسن كامل الصيرفي/ الطبعة

	الثانية/١٩٧٧م/دار المعارف القاهره.
٤١	ديوان الخرنق بنت هفان /تحقيق د٠ حسن نصار/١٩٦٩م.
٤٢	ديوان الفرزدق/ تحقيق كرم البستاني القاهرة دون تاريخ.
٤٣	ديوان الكميت بن زيد الأسدي.
٤٤	ديـوان النابغـة الـذبياني /تحقيـق الـدكتور شـكري فيصـل/١٩٦٨م/ بيروت.
٤٥	ديـوان أمـريء القـيس/ تحقيـق الأسـتاذ محمـد أبـو الفضـل الطبعـة الأولى/١٩٥٧م/ ١٣٧٣ هـ دار الصادر بيروت.
٤٦	ديوان جرير/شرح محمد بن حبيب / تحقيق نعمان أمين طه/الطبعة الثالثة/١٩٨٦م/دار المعارف القاهرة.
٤٧	ديوان حاتم الطائي /الطبعة الأولى/١٩٨١م/دار صادر بيروت.
٤٨	ديوان حسان بن ثابت/تحقيق وليد عرفات/الطبعة الأولى/١٩٧٤م/دار صادر بيروت.
٤٩	ديـوان دعبـل بـن علـي الخزاعـي /تحقيـق عبـد الكـريم الأشـتر/الطبعة الثانية/١٩٨٣م/مجمع اللغة العربية دمشق.
٥٠	ديــوان ذي الرّمة/قدمـــه د٠ عبــد القــدوس أبــو صـــالح/الطبعة الثانية/١٩٨٢م/بيروت.
٥١	ديوان رؤبة بن العجاج /الطبعة الأولى /١٩٠٢م/ألمانيا.
٥٢	ديوان زهير بن أبي سلمى /طبعة الدار القومية/١٩٦٤م/القاهرة.
٥٣	ديـوان عمـر بـن ربيعـة/تحقيق عبده علـى مهنـا/١٩٨٦م/دار الكتـب العلمية بيروت.
٥٤	ديـوان قـيس بـن الخطـيم /تحقيـق ناصـر الـدين الأسـد/الطبعة الثالثـة/ ١٩٩١م / دار صادر بيروت.

٥٤	رياض الصالحين /للإمام النووي/الطبعة بدون/١٩٨٧م/دار الجيل بيروت.
٥٦	شذرات الذهب/ في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي/الطبعة بدون/سنة بدون.
٥٧	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/تحقيق دكتور محمد محي الدين عبد الحميد /الطبعة الثانية/٢٠٠١م /المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
٥٨	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك /الطبعة بدون/السنة بدون/مطبعة عيسى الحلبي القاهرة.
٥٩	شرح التصريح على التوضيح /للشيخ خالد الأزهري/الطبعة الثانية/بدون سنة/دار الفكر للنشر.
٦٠	شرح الجمل للزجاجي/لابن خروف/تحقيق د٠ سلوى عرب /١٤١٩هـ/مطابع جامعة أم القرى /سلسلة الرسائل العلمية.
٦١	شرح ألفية ابن معطي/د٠ على الشوملي /شرح عبد العزيز جمعه الموصلي/الطبعة الأولى/١٩٨٥م/مكتبة الخريجي.
٦٢	شرح القصائد السبع الطوال /لأبى بكر محمد بن القاسم الأنباري/تحقيق عبد السلام هارون/الطبعة الرابعة/١٩٨٠م/دار المعارف.
٦٣	شرح اللمع في النحو لابن جني/تأليف الواسطي الضرير/الطبعة الأولى/٢٠٠٠م/ مكتبة الخانجي القاهرة.
٦٤	شرح المقدمة الجزولية /لأبى على الشلوبين/دراسة وتحقيق د٠ تركي العتيبي/الطبعة الأولى/١٩٦٣/مكتبة الرشد الرياض.
٦٥	شرح جمل الزجاجي لابن عصفور/تحقيق صاحب أبو جناح/الطبعة بدون/١٩٨٠م/دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل.
٦٦	قيام دولة الموحدين/د٠ مراجع عقيلة الغناي/١٩٨٨م/منشورات جامعة قار يونس بنغازي.

٦٧	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة /صححه الأستاذ محمد شرف الدين يالتقايا/الطبعة بدون/١٩٤١م منشورات مكتبة المثنى بغداد.
٦٨	لسان العرب لابن منظور/الطبعة الأولى/١٩٩٧م/دار صادر بيروت.
٦٩	مجالس العلماء للزجاجي/تحقيق عبد السلام هرون/الطبعة الثالثة/١٩٢٠م-١٤٢٠هـ/مكتبة الخانجي القاهرة.
٧٠	مجلة فؤاد الأول للغة العربية/الجزء الرابع /١٩٣٧م/القاهرة.
٧١	مجلة مجمع اللغة العربية /الجزء الثالث/١٩٣٧م/القاهرة.
٧٢	مجلة مجمع اللغة العربية / الجزء الثاني والثلاثون/١٩٧٣م /القاهرة.
٧٣	مجلة مجمع اللغة العربية/الجزء الخامس والعشرون/١٩٦٩م/القاهرة.
٧٤	مجلة مجمع اللغة العربية الجزء السادس عشر/١٩٦٣م القاهرة.
٧٥	مجمع الأمثال للميداني/تحقيق د٠ حان عبد الله توما/ الطبعة الأولى/٢٠٠٢م/ دار صادر بيروت.
٧٦	مختصر الطبري/لأبى يحي التجيبي/ الطبعة الثانية/ ١٩٩١م/دار الفجر الإسلامي بيروت.
٧٧	مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي/تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل/ الطبعة بدون/١٩٥٥م /القاهرة.
٧٨	مزالق في طريق البحث العلمي والتوزيع/د٠ عبد المجيد عابدين /الطبعة الأولى/٢٠٠١م /دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت.
٧٩	معجم الأدباء ياقوت الحموي/الطبعة الأولى/١٤١١هـ -١٩٩١م بيروت.
٨٠	معجم الأعلام بسام عبد الوهاب الجابي/ الطبعة الأولى/١٩٨٧م/الجفان والجابي للطباعة والنشر.
٨١	معجم البلدان ياقوت الحموي/ الطبعة الأولى/١٩٩٠م/دار الكتب

	بيروت.
٨٢	معجم المؤلفين عمر رضا كحالة/ الطبعة الأولى.
٨٣	معجم مختار الصحاح للرازي/ محمد أبى بكر بن عبد القادر/الطبعة بدون/سنة بدون/دار الكتب العلمية بيروت.
٨٤	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري/تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد/١٩٨٧م/المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
٨٥	نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي/الطبعة الثانية/١٩٣٨م/ القاهرة.
٨٦	نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للتلمساني/١٩٦٨م/ بيروت.
٨٧	همع الهوامع وجمع الجوامع للسيوطي/ صححه بدر الدين النعساني /١٩٧٥م /دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.
٨٨	وفيات الأعيان لابن خلكان/ تحقيق د إحسان عباس/ الطبعة الثالثة/١٩٦٨م / دار صادر بيروت.
٨٩	وفيات الأعيان والمشاهير لابن كثير/الطبعة الأولى/١٩٨٨م/ بيروت.

الفهرس العام للبحث